# تقرير توجهات مستقبل التعليم في المنطقة العربية – بناء المستقبل 2020-2050

تقرير يرصد أهم نتائج المشاورات الإقليمية والوطنية في المنطقة العربية، والتي أجرتها الحملة العربية للتعليم للجميع -أكيا وشركائها وأعضائها في الائتلافات التربوية العربية حول مستقبل التعليم، وهو يأتي كجزء من مساهمتهم جميعاً في مبادرة مستقبل التربية والتعليم العالمية التي أطلقتها اليونيسكو.

www.arabcampaignforeducation.org

Arab Campaign for Education for All
الحملة العربية للتعليم للجميع - اكيا

# جدول المحتويات


كلمة سكرتير عام الحملة العربية للتعليم للجميع-أكيا

لماذا هذا التقرير؟ مبادرة مستقبل التربية والتعليم العالمية

1- المخلص التنفيذي

2- و اقع التعليم في منطقتنا العربية

3- عالمنا المتغير: كيف ننظر إلى المستقبل 2050؟ (ما أكثر شيء نتمناه؟ ما أكثر ما يقلقنا)

4- الأغراض العامة للتعليم: ما هي المرجعيات التي بناء عليها يمكننا تحديد أغراض التعليم الانية والمستقبلية؟ الأغراض الجماعية للتعليم في عام 2050؟

5- ما هو الذي يجب أن يتغير في التربية والتعليم؟ (ماذا نتعلم، وكيف نتعلم، و أين نتعلم في المستقبل)

6- المخرجات الاجتماعية والاقتصادية للتعليم في المستقبل:

- الاستدامة البشرية والكوكبية
- إنتاج المعرفة والوصول إليها والحوكمة
- المواطنة والمشاركة
- العمل والأمن الاقتصادي

7- نموذج مقترح لكيفية إعادة النظر في مستقبل التعليم (للعاملين في قطاع التعليم)

8- توصيات من أجل مستقبل التعليم

الملاحق

جميع الحقوق محفوظة @2021 لصالح الحملة العربية للتعليم للجميع – أكيا

الحملة العربية للتعليم، تحالف متعدد ومستقل وغير ربحي، مشكلة من الشبكات والائتلافات والمنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية، ونقابات المعلمين والاتحادات وما إلى ذلك من الفعاليات المهتمة بالتعليم، داخل الدول العربية. تسعى (اكيا) إلى توحيد وتعبئة جهود المجتمع المدني لضمان تحقيق أهداف التعليم للجميع.

إن تأسيس الحملة العربية للتعليم الذي يأتي في إطار الحملة العالمية للتعليم (GCE) المنبثقة عن مؤتمري جومتيان 1990 وداكار في نيسان/ أبريل 2000، وبناءً على إعلان صنعاء الصادر عن مؤتمر صنعاء المنعقد في السابع والعشرين من مايو 2009م الذي من شأنه أن يسهم في تعزيز التعليم كحق أساسي من حقوق الإنسان، وتعبئة الجهود للضغط على الحكومات والمجتمع الدولي من أجل الوفاء بوعودها عامة والمتعلقة بضمان التعليم الأساسي إلزامي المجاني والجيد النوعية لجميع الناس، ولا سيما الأطفال والنساء والمحرومين.

الحملة العربية للتعليم للجميع (أكيا) تلتزم تحقيق مهمتها في إطار الموضوعية والشفافية والمساءلة، والمساواة و إتباع المعايير الديمقراطية في جميع الخطط والإجراءات. وتتبنى ما التزمت به الحملة العالمية للتعليم للجميع (GCE) في المؤتمر العالمي لعام 2001، من أجل بناء حركة دولية تستند إلى مبادئ الحوكمة الرشيدة.

Arab Campaign for Education for All

ACEA – الحملة العربية للتعليم للجميع

www.arabcampaignforeducation.org

@ArabCampaignEdu

ما يرد في هذا التقرير لا يعبر بالضرورة عن موقف الحملة العربية للتعليم للجميع، وهو استخلاص لأهم نتائج وتوصيات عملية المشاورات الوطنية والإقليمية التي قامت فيها الحملة مع شركائها والائتلافات التربوية العربية ضمن مبادرة التربية والتعليم العالمية.

قام بإعداد هذا التقرير طاقم سكرتاريا الحملة العربية للتعليم:
معتصم زايد – مسؤول الضغط والمناصرة \ معد رئيسي للتقرير
عبير التميمي – منسقة برنامج بناء القدرات
روان عياش – منسقة برنامج الحق في التعليم
هبه الجعبري – منسقة الاتصال
أسامة الزامل – مسؤول المتابعة والتقييم

## كلمة الحملة العربية للتعليم للجميع- آكيا

عندما أطلقت اليونسكو مشروعاً حول رسم ملامح مستقبل التعليم، لم يخطر في ذهن القائمين على هذه المنظمة الأممية أن أزمة بحجم الجائحة التي نعيش تفاصيلها اليوم ستحدث.

ألقت الجائحة بظلالها على منظومة التعليم في العالم كله، وأصابت العديد من المفاصل في مقتل، وطال ذلك مناطق أثقلتها أزمات اقتصادية واجتماعية وسياسية ومنها المنطقة العربية، هذه المنطقة التي تعيش ولا تزال تعاني معاناة كبيرة، فقاموس المعاناة فيها حافل بمفردات ومعاني الألم والعذاب، من فقر وتهميش وإقصاء وبطالة وصراعات ودمار، كلها مخلفّات ونتائج لسياسات قاصرة وحروب ونزاعات متتالية، أنهكت وأثرت في قدرة الناس على معالجة إشكاليات متراكمة في وضع معقّد، فالحديث عن المنطقة العربية ومشاكلها التي لا تنتهي حديث عن المعاناة.

نتيجة كل ما سبق، وبسبب تداعيات المشهد سياسياً واقتصادياً وتعليمياً واجتماعياً، فإن تحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية كان بمثابة مهمة مستحيلة، وغاية صعبة التحقق، ليبقى مسعى إنقاذ حق التعليم في هذه المنطقة من العالم مترنحاً تحت وطأة سياسات غير عادلة ولا منصفة تمثلت بمنع كل إمكانيات التطور، عبر تدمير كل أركان الحق في التعليم، وجاءت جائحة كورونا لتعمّق حدّة الإشكاليات ولتعيق المحاولات الرامية للتعامل مع الوضع، حيث فرضت التغييرات التي أوجدتها الجائحة فيما يتعلق بالتعلم عن بعد والتعليم الالكتروني ظروفاً جديدة، عطلّت المعطّل بالأصل، عبر إعاقة وصول الفقراء والفئات المهمشة والضعيفة للتعليم، فباتت مسألة مجانية التعليم وإلزاميته في دائرة الخطر وهي التي لم تغادر هذه الدائرة أصلاً، كما تأثرت النساء وتحديدا المعلمات من تزايد العبء الملقى على عاتقهن، كما ازدادت الفجوة بين الفتيان والفتيات في الحصول على الأدوات اللازمة للوصول إلى الحق في التعليم في ظل هذه المتغيرات.

في وضع معقّد كهذا نحاول -ونواصل المحاولة- من خلال هذا التقرير رسم ملامح مستقبل التعليم في هذه المنطقة؛ أملاً في أن نساهم في الجهد العالمي المبذول من اليونسكو لوضع تصورات تساهم في حل هذه المعضلة مستقبلا، والتشخيص طبعا بداية الحل، والحل لن يأتي من خلال التشخيص فقط بل لا بد من تدخلات وشراكات واستراتيجيات وخطط، وهذا التقرير محاولة لتسليط الضوء على واقع في منطقة باتت خارج دائرة الزمان والمكان، وفي بيئات باتت شاهدة على الحرمان، وباء وفقر وعدم استقرار وصراعات، ثم ماذا بعد؟ لا ندري، كل ما نعرفه أن حق الأطفال في التعليم وتوفير بيئة تعليمية مواتية وتعزيز فرص الالتحاق بالتعليم، والتعليم المنصف والعادل، كل هذه الأمور حين تقترن بالمنطقة العربية تغدو على المحك.

واليوم نحن كحملة عربية أطلقنا قطار المشاورات الوطنية حول مستقبل التربية والتعليم والتي تأتي ضمن مبادرة مستقبل التربية والتعليم التي أطلقتها منظمة اليونسكو، بهدف إعادة التفكير في التربية والتعليم وعلاقته برسم المستقبل. حيث سيتم إطلاق سلسلة من الحوارات والنقاشات والمشاورات التي تسعى للمساهمة في وضع تصور جديد للتعلم والتعليم في عالم لا ينفك يزداد تعقيداً، ويزداد فيه وضع اللا عدالة والتهميش للفئات الأكثر عرضة للإقصاء والتمييز.

وتسعى الحملة العربية للتعليم للجميع إلى استثمار الأساليب المتعددة والثرية للاستفادة من المعارف الجماعية، وذلك استناداً إلى عملية تشاور مفتوحة وواسعة النطاق يشارك فيها الشباب والمربون والمجتمع المدني والحكومات وقطاع الأعمال وغيرها من الجهات المعنية . وتضطلع لجنة دولية رفيعة المستوى تضم قادة فكر من مختلف المجالات والمناطق الجغرافية في العالم بتوجيه هذه العملية (الحملة العالمية للتعليم والحملة العربية للتعليم جزء منها). وستُصدر اللجنة تقريراً في شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2021 يقدم رؤية استشرافية مشتركة بشأن سبل استخدام التعليم والتعليم لتمكيننا من تحقيق الذات التي نبتغيها.

***الأستاذ رفعت الصباح***
***رئيس الحملة العالمية للتعليم***
***سكرتير عام الحملة العربية للتعليم***
***20 ديسمبر\كانون أول ,2020***

# لماذا هذا التقرير؟

## مبادرة مستقبل التربية والتعليم العالمية

أعلنت اليونسكو، إبّان فعالية رفيعة المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك في الخامس والعشرين من أيلول/سبتمبر 2020، عن تدشين مبادرة جديدة بعنوان "مستقبل التربية والتعليم" من أجل النظر من زوايا جديدة إلى دور المعارف وعملية التعلم في بناء مستقبل البشرية في ظل تزايد تعقيد عالمنا وحالة الغموض وعدم الاستقرار التي تكتنفه. وتأتي أهميّة هذه المبادرة العالمية في أنها تعيد النظر في كيفية مساهمة المعارف وعملية التعلم في تحقيق الخير للبشرية جمعاء، وأن الطبيعة البشرية تفرض علينا عدم اقتصار الاهتمام بالتعليم على النواحي التقنية أو التكنولوجية، أو الاقتصادية.

إن مبادرة "مستقبل التربية والتعليم" هي مبادرة عالمية من أجل تطوير رؤية جديدة لكيفية تشكيل المعرفة والتعلم من أجل مستقبل البشرية الذي يستمر في النمو في التعقيد والغموض والهشاشة. فمن تغير المناخ إلى ازدياد أوجه عدم المساواة التفاوت المتزايد، ومن الذكاء الاصطناعي إلى نتائج التعلّم، حيث ترغب اليونسكو في التصدي للتحديات والاستفادة من الفرص التي ستؤثر في التعليم ورفاه الأجيال المستقبلية.

لذلك تسعى من خلال هذه المبادرة إلى اصدار سلسلة من التقارير حول رؤية استشراقية مشتركة بشأن سبل التعليم لتمكننا من تحقيق الذات التي نسعى إليها من خلال الاستناد إلى عملية تشاور واسعة النطاق يشارك فيها الشباب والمربون والمجتمع المدني وغيرها من الجهات المعنية، تساهم في نقل القيادة الفكرية العالمية إلى مرحلة جديدة ففي ظل التحديات التي تواجهنا والفرص العديدة المتاحة أمامنا يتوجب علينا الاستماع إلى صوت الأطفال والشباب واشراكهم على أكمل وجه في عملية صنع القرار فيما يتعلق بمستقبل كوكبنا المشترك.

حيث سيكون تقرير مستقبل التربية والتعليم، التقرير الأخير من سلسلة تقارير عالمية أُعدت بتكليف من اليونسكو وتصدر مرة كل 25 عاماً، لمواجهة التحديات التي يحملها المستقبل في طياته والحث على التغيير وإصدار توصيات بشأن السياسات العامة في مجال التعليم، وتعد تلك المبادرة فرصة للتركيز على مستقبل العملية التعليمية فيما يتماشى مع القيم الراسخة في حقوق الانسان لضمان حياة كريمة للجميع.

وقد صرحت المديرة العامة لليونسكو " أننا سنصغي إلى آراء العالم أجمع، لكي نعيد رسم ما يجب أن يكون عليه التعليم في القرن الحادي والعشرين" حيث فتحت اليونيسكو باب المشاورات العالمية على مصراعيه للناس والمنظمات والجهات المحلية والوطنية والدولية، وأطلقت مجموعة من الأدوات للمساعدة في وضع تصور للمستقبل منها على سبيل المثال: الدراسة الاستقصائية، التعبير خطياً بشأن الموضوعات الرئيسية، التعبير من خلال الرسومات والصور الفوتوغرافية واللوحات التي تعبر عن رؤيتكم للتعليم والمعرفة والتعلم في عام 2050، وغيرها من الطرق والوسائل.

## تقرير توجهات مستقبل التعليم في المنطقة العربية 2020-2050

يأتي تقرير مستقبل التعليم في المنطقة العربية كاستجابة من الحملة العربية للتعليم للجميع – آكيا، للمبادرة العالمية التي أطلقتها اليونسكو تحت عنوان (مستقبل التربية والتعليم)، وجزء من مساهمة الحملة وشركائها في المنطقة العربية في تعزيز قدرة هذه المبادرة الطموحة للوصول للقواعد الشعبية في المنطقة العربية وإشراكها في عملية رسم مستقبل التعليم، وتلبية لحق الشعوب في المشاركة والتنمية كما نصت عليها كافة المواثيق والمعاهدات والاتفاقيات الدولية.

تقرير توجهات مستقبل التعليم في المنطقة العربية هو تقرير استشرافي تحليلي متخصص يرصد أهم وأبرز التوجهات المتعلقة بالتعليم في المنطقة العربية، وخاصة بعد تأثير أزمة تفشي فيروس كورونا المستجد، ويقدم التقرير تحليلًا لوضع التعليم الحالي وتقييماً للفرص المستقبلية، والتأثيرات المتوقعة على المدى القصير والطويل في عدد من الدول العربية من أبرزها، فلسطين، مصر، اليمن، العراق، لبنان، الأردن، الصومال، السودان، تونس، المغرب.

التقرير يحاول الإجابة على عدة أسئلة أساسية، وهي:

- كيف ينظر المواطن العربي إلى المستقبل 2050؟ في ظل الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي المتقلب في المنطقة العربية
- ما هي الأغراض العامة للتعليم: ما هي المرجعيات التي بناء عليها يمكننا تحديد أغراض التعليم الآنية والمستقبلية؟ هل هناك ضمانة لثبات مرجعيات التعليم الدولية والإقليمية والوطنية في العقود القادمة في ظل تبدّل موازين القوى العالمية، هذا التبدل الذي سيكون مصحوبا بتغييرات على المستويات العالمية والمحلية وعلى كافة الأصعدة.
- الأغراض الجماعية للتعليم في عام 2050؟
- ما هو الذي يجب أن يتغير في التربية والتعليم؟ ماذا نتعلم، وكيف نتعلم، وأين نتعلم في المستقبل؟
- ما هي المخرجات الاجتماعية والاقتصادية للتعليم في المستقبل: الاستدامة البشرية والكوكبية، إنتاج المعرفة والوصول إليها والحوكمة، المواطنة والمشاركة، العمل والأمن الاقتصادي.
- وهل يمكن الحديث عن مخرجات دنيا وإلزامية للتعليم في ظل تبدل الأحوال والمرجعيات والإيديولوجيات السائدة؟ مخرجات تتفق عليها كافة الأطراف في المنطقة لضمان أن نبقى جزءا من العالم على صعيد الإنتاج والتبادل المعرفي.

تقوم منهجية التقرير على استخدام عدة أدوات من أجل محاولة الإجابة عن الأسئلة السابقة من أبرزها:

- الرجوع للأدبيات السابقة التي نشرت على مستوى المنطقة العربية حول مستقبل التعليم وتوجهات التعليم المستقبلية والتحديات والمشاكل والصعوبات التي يعاني منها التعليم على المستوى الوطني والإقليمي.
- الرجوع لإجابات الناس على أدوات اليونسكو التي قامت الحملة العربية بنشرها وترويجها، منها (استطلاع تحديات التعليم، مقالات ووجهات نظر العاملين في قطاع التعليم، مجموعات العمل البؤرية التي تم عقدها على مستوى الدول).
- انطباعات الناس التي عبروا عنها من خلال فيديوهات ومقابلات قصيرة؟
- نتائج مقابلات معمقة مع مختصين تربويين عرب.
- نتائج مقابلات مع ممثلي الائتلافات العربية التربوية والمؤسسات الأعضاء.

إن هذا التقرير هو محاول متواضعة من الحملة العربية للتعليم وشركائها للمساهمة في رسم مستقبل التعليم كما تريده الشعوب، ونحن نرى أنه ليس بالضرورة أن يقع على عاتق الخبراء والباحثين فقط مهمة استشراف المستقبل، فقد تساعدنا عبارة أو مقولة بسيطة من طفل أو شاب أو امرأة أو معلم ومعلمة في استشراف هذا المستقبل، كما ويعكس التقرير أيضا في كثير من أجزاءه وجهة نظر الحملة ورؤيتها لمستقبل التعليم من منطلق خبرتها وتجربتها ومسيرتها في العمل على دعم التعليم في المنطقة العربية والتي تجاوزت العشر سنوات.

نود التأكيد أن هذا التقرير ينسحب على غالبية الدول العربية، ولكن تم التركيز في عملية المشاورات بشكل أساسي على البلدان العربية التي تنشط فيها الحملة العربية للتعليم للجميع والائتلافات التربوية العربية، وهي بالتحديد (فلسطين، الأردن، لبنان، العراق، مصر، تونس، اليمن، السودان، الصومال، المغرب).

# 1- المخلص التنفيذي

لما يقرب من 75 عاماً أدركت الحكومات في جميع أنحاء العالم أن التعليم حق أساسي من حقوق الإنسان، ومنذ ذلك الحين، قدمت تعهدات متكررة لضمان التعليم للجميع، وهذا يشمل أهداف التنمية المستدامة SDGs التي أقرت في عام 2015. فالتعليم النوعي والجيد يعد من أقوى الوسائل للحد من الفقر وعدم المساواة لدى الحكومات، فالتقديرات تشير الى إمكانية انتشال مئات الملايين من البشر من براثن الفقر إذا ما حصلوا على التعليم النوعي.

وعلى الرغم من هذه الامكانيات الضخمة، وتغير الكثير من الأمور في المنطقة العربية وفي العالم كله، ولكن التعليم في المنطقة لا يزال على حاله، ولا زالت كثير من النظم التعليمية في المنطقة العربية تكافح لتلبية الاحتياجات الاساسية، ولا زال التعليم يعاني من نقص الاستثمارات والإرادة السياسية لمتابعة الالتزامات. واليوم، ما زال أكثر من 16 مليون طفل خارج التعليم في المنطقة العربية، مما يعني ولادة جيل آخر من الفقراء في المنطقة العربية ممن هم معرضون لخطر التخلف عن الركب وللأبد.

**لقد تغير الكثير من الأمور في المنطقة العربية وفي العالم كله، ولكن التعليم في المنطقة لا يزال على حاله.**

وتأتي مبادرة مستقبل التربية والتعليم التي أطلقتها اليونيسكو لتعيد للواجهة الحديث عن واقع التعليم في العالم ككل، وفي المنطقة العربية على وجه التحديد، وهذا الحديث لا يخلوا من سرد كثير من التحديات والمعيقات والمشاكل المرتبطة بكافة بعناصر العملية التعليمية ككل.

وقد حاولت الحملة العربية للتعليم للجميع – أكيا من خلال هذا التقرير المساهمة قد المستطاع ووفق الإمكانيات المتوفرة لديها في إنجاح عملية المشاورات التي انطلقت على كافة المستويات، وإبراز توجهات مستقبل التعليم في المنطقة العربية بالتحديد، وايصال صوت القواعد الشعبية العربية على المستوى المحلي.

حاولنا من خلال هذا التقرير - وقبل المضي في تحديد توجهات مستقبل التعليم - تقديم تحليل مفصل وفق أهم وأخر المعطيات والبيانات والاحصائيات المتوفرة من المصادر الرسمية والدولية، والتي تمس أهم القضايا المرتبطة بالحصول على التعليم، جودة التعليم، والمساواة والشمول في التعليم، والتعليم من أجل العمل، والتعليم في حالات الطوارئ وتشميل وضع اللاجئون والمشردون داخليا، والبيئة التعليمية، وتمويل قطاع التعليم في المنطق العربية، وأخيرا أزمة كوفيد-19 وأثرها على التعليم في المنطقة.

**يتمتع المتعلمون في المنطقة العربية اليوم بفرص تعليمية أكثر، وتحقيقهم مستويات تعليمية أعلى من آبائهم وفق كل الاحصائيات الوطنية والدولية، ولكن مستويات التحصيل العلمي العالية لم تترجم على شكل فرص أكبر وأكثر للمتعلمين.**

ولعل أبرز الاستنتاجات التي توصف واقع التعليم في المنطقة العربية أنه وبالرغم من تمتع المتعلمون في المنطقة العربية اليوم بفرص تعليمية أكثر، وتحقيقهم مستويات تعليمية أعلى من آبائهم وفق كل الاحصائيات الوطنية والدولية، ولكن مستويات التحصيل العلمي العالية لم تترجم على شكل فرص أكبر وأكثر للمتعلمين، ولم تنعكس بشكل إيجابي على مجريات حياة الأفراد والمجتمعات ككل.

إننا ندرك أن الحديث عن مستقبل التعليم من أكثر المواضيع إثارة على الإطلاق، فهو مرتبط بأحلامنا ورؤيتنا لمستقبل التعليم ومستقبل أطفالنا وأجيالنا القادمة، هو حديث يعطينا الدفء والأمل بغد أفضل في ظل هذا الكم الكبير من التغييرات والتحديات والصراعات العالمية التي تواجهها البشرية، والحديث عن المستقبل فيه كثير من الشغف والدوافع الإنسانية التي تتطلع للازدهار والسلام والخير، لذلك كان لا بد من التركيز على هذا الموضوع أثناء مشاوراتنا الإقليمية والوطنية، وإعطاء الناس والمشاركين مساحة كبيرة من أجل التعبير عن أمنياتهم ومخاوفهم في ذات الوقت، فالحديث عن الأمل والأمنيات يرافقه كثير من القلل والخوف بغالب الأحيان.

إننا نعتقد أن مواجهة المستقبل، لا تتم إلا بعقلية جديدة قادرة على التخطيط السليم والتنبؤ بالتغير. وتحليل الحاضر وربطه بالماضي، واستشراف المستقبل، واتخاذ القرار المناسب، والتعامل الذكي مع التقنيات المتطورة، واكتساب العلاقات الإنسانية القادرة على التعامل مع الغير، بغض النظر عن الانتماءات العرقية أو المهنية أو الاجتماعية، أي ذهنية ذات شفافية، ترتقي بصاحبها إلى رحابة العالمية، بدلاً من الانغلاق وعدم قبول الأخر.

والمتتبع لمجريات الأحداث والمتغيرات العالمية التي حدثت خلال العشر سنوات الأخيرة وتأثيرها على العملية التعليمية والتربوية، يدرك أن طبيعة الأدوار التي يلعبها أطراف العملية التعليمية تغيرت، فالمدرسة والمعلم والطالب لم يعودوا يلعبون نفس الأدوار التي كانت مطلوبة منهم بالسابق، وقد طرحنا في هذا التقرير ملخص لأهم النقاط المشتركة التي أجمع عليها المشاركين\ات في رؤيتهم لمستقبل التعليم، أو بالأحرى أمنياتهم لهذا المستقبل وتصوراتهم لما يجب أن يكون عليه أطراف العملية التعليمية، إن هذه التصورات التي أوردها التقرير هي بالمجمل تشكل نواة لبناء فلسفة تربوية جديدة تقوم على استثمار الزمن بأبعاده الثلاثة (الماضي، والحاضر، والمستقبل) ولا يجب بأي ظرف إغفال أي منها، فلكل واحد منها دوره في بناء الفكر التربوي الذي يجعلنا قادرين على الذهاب إلى المستقبل بخطى ثابته وبدون تخبط أو تردد أو انتكاسه للوراء.

ولعل الأمنيات والرُؤَى التي تم طرحها في هذا التقرير نحو شكل وطبيعة وميزات ومواصفات تعليم المستقبل (مدرسة المستقبل، طالب المستقبل، معلم المستقبل ...الخ) طموحة للغاية، والوصول إليها يحتاج مواجهة مفتوحة ومستمرة ضد كثير من التحديات والمعيقات والحواجز التي تقف سداً منيعاً في وجه تحقيقها والوصول إليها، وهناك الكثير من المخاوف والقلق من عدم قدرتنا من تحقيق حلمنا في مستقبل أفضل للتربية والتعليم، وهذا ما عبر الكثير من المشاركين خلال المشاورات والحوارات المختلفة التي قامت فيها الحملة العربية للتعليم للجميع. كما كان لجائحة كوفيد-19 المستجدة والتي جاءت متزامنة مع إطلاق مبادرة مستقبل التربية والتعليم تأثيراً كبيراً على زيادة حجم المخاوف والقلق بشأن مستقبل التعليم في المنطقة العربية والعالم ككل. كما ظهرت مخاوف إضافية مرتبطة مخاوف مرتبطة بمضار التكنولوجيا في التعليم، وسيطرة القطاع الخاص على التعليم (الخصخصة)، ومخاوف في طريق تعليم النساء والفتيات، وامكانيات فرص تعلم الكبار.

وعلى مستوي مقاصد التعليم، فخلال العقود الماضية تجلت مقاصد التعليم الأساسية عند كثير من البلدان العربية ببناء المعرفة لتطوير قدرات الأطفال ونقل الخبرات من الجيل الأكبر إلى الجيل الأصغر، ومن المعلمين الذين يمتلكون الخبرات وتقنيات ومهارات التعليم المختلفة الى الطلاب الذين يحتاجونها ويطلبونها. وهذا ما يحتاج له الفرد والمجتمع لتطوير المفاهيم وأنماط العيش الإنساني لتحقيق الحياة الفاضلة والصالحة للإنسان. ولا خلاف على أن التعليم يرتقي بمفاهيم الإنسان وممارساته في مختلف مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية. وبهذه التطويرات يستطيع الإنسان ان يحقق تقدما مقصودا يسهم في التمتع ببناء نظاما اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا عادلا.

وبغض النظر عن العوامل التي تلعب دور في تحديد أغراض التعليم، فإن استشراف مستقبل التعليم يحتاج لإعادة التفكير في أغراض التعليم الحالية، ومحاولة صياغتها من جديد في إطار منطقي (Framework) مترابط ومتماسك، وحسب نتائج المشاورات فقد أجمع غالبية المشاركين\ات على (5) أبعاد أساسية لهذا الإطار الذي يمكن من خلاله إعادة التفكير في أغراض وأهداف التربية والتعليم على المستوي العربي، وهي: البعد السياسي، والبعد الاقتصادي، والبعد الاجتماعي، والبعد المرتبط بالسياق الوطني للدول، وهناك بعد يتقاطع مع كافة الأبعاد السابقة (Crosscutting) وهو البعد التكنولوجي.

كما حاول التقرير، وبعيداً عن تأثيرات كوفيد-19 المهمة والعميقة، حصر أهم الإجابات المتعلقة بثلاثة أسئلة أساسية طرحت تحت سؤال كبير حول ما هو الذي يجب أن يتغير في التربية والتعليم؟، وهي: (ماذا نتعلم، وكيف نتعلم، وأين نتعلم في المستقبل)، وقد حاولنا الإجابة عن هذه التساؤلات في سياق ربطها بالمراحل التعليمية المختلفة (المرحلة الأساسية، الثانوية، الجامعية) وهذا الربط يمكننا من بناء منهج واضح في تناول هذه الأسئلة والاجابات، وربطها ببعضها البعض.

من جهة أخرى لا بد للإشارة لضرورة تعزيز المساءلة لأنظمتنا التعليمية فيما يرتبط بالمخرجات الاجتماعية، وبما يضمن استحضار التربية على المواطنة، و إكساب مهارات للأفراد في سياق تنويري مرتبط بالسياق التنموي، وبما يوفر ضمانات أخذ التعليم دوره في إحداث التحول المنشود، إن ما يعكسه واقع التعليم في البلاد العربية يتطلب إعادة النظر في المخرجات التي يحققها باعتباره خيارا تنمويا حقيقيا، وذلك عبر رسم رؤ ى استشرافية واضحة، وسياسات مدروسة، وبما يحقق التوازن بين حجم الإنفاق وطبيعة المردود، من منظور الإنصاف والعدالة التربوية وتوفير تعليم جيد للجميع، وتحقيق الحد الأدنى المطلوب من المعارف والمهارات والكفاءات، ومنحهم فرصة الاندماج في الاقتصاد والمجتمع.

وفي سياق عملية المشاورات المتعلقة بمستقبل التعليم، برزت كثير من المقترحات التي يمكن ان تشكل توجهات مهمة يمكن البناء عليها من أجل رسم مستقبل أفضل للتعليم، والمرتبطة بالاستدامة البشرية والكوكب، وإنتاج المعرفة والوصول إليها والحوكمة، والمواطنة والمشاركة، بالإضافة الي العمل والأمن الاقتصادي.

كما يرى الكثير من التربويين والعاملين في قطاع التعليم في المنطقة العربية أن من عيوب عمليات استشراف مستقبل التربية والتعليم هو ارتباطها بإرادات خارجية وما تريده المؤسسات المنظمات الأممية والدولية، وأن غالبية عمليات استشراف مستقبل التربية والتعليم تتم ضمن هذا الإطار باستثناء بعض دول المنطقة، وهذا يعود برأيهم لعدة أسباب من أهمها غياب الإرادة السياسية وطبيعة الأنظمة السياسية التي تحكم دول المنطقة، بالإضافة لانتشار النزاعات والصراعات بشكل كبير مما أدى لزعزعة حالة الاستقرار التي تعتبر أساس مهم لنجاح عمليات استشراف المستقبل في كافة المجالات وخاصة التعليم.

كما يعتقد الكثير من التربويين والعاملين في التعليم أن هناك ضرورة لتوطين عملية "استشراف المستقبل" وأن يتم موائمتها وربطا بالسياقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية لكي تكون عملية مفيدة ويمكن من خلالها تطوير التعليم بطريقة تناسب الرؤية والأغراض الجماعية للتعليم للمجتمع ككل.

وفي محاولة متواضعة بتجاه تعزيز العمل على استشراف مستقبل التعليم ضمن السياقات الوطنية، قمنا من خلال هذا التقرير بوضع نموذج مقترح يوضح كيفية إعادة النظر في مستقبل التعليم على المستوي الوطني في خطوة إرشادية يمكن أن تساعد العاملين في قطاع التربية والتعليم، حيث يمكن القيام بهذه العملية كل 10-25 عام مرة، وذلك بناء على ما يقتضيه السياق الوطني.

وفي القسم الأخير من التقرير، تم استعراض جملة من أهم التوصيات التي تم الخروج بها من خلال عملية المشاورات، ركزت هذه التوصيات على التالي:

1) يجب أن تكون عملية استشراف مستقبل التعليم عملية ذات جدوى ومغزى وديناميكية، وأن يتم تطوير أساليبها وطرقها ومنهجياتها من أجل جعل هذه العملية تشكل مؤشراً للقياس تستند إليه الجهات ذات العلاقة وفي مقدمتها وزارات التربية والتعليم في المنطقة العربية.
2) هناك حاجة إلى إطار جديد للتربية والتعليم في المنطقة العربية، فالمنطقة تحتاج إلى معالجة كثير من الاعتلالات والثغرات في الأنظمة التعليمية والتربوية، والدفع نحو إنشاء نظام تعليمي يهيئ جميع المتعلمين لمستقبل مثمر وناجح وأفضل لهم ولمجتمعاتهم.
3) يجب جعل "التعليم" أولوية خلال الفترة القادمة في المنطقة العربية، وأساس لتحقيق النمو والتنمية المنشودة في المجتمعات العربية.
4) يجب إعادة النظر في كيفية التعاطي مع مرحلة الطفولة المبكرة والسنوات الثلاثة الأولى من التعليم الأساسي، وإعطاء الأولوية للسنوات المبكرة لبناء أسس التعلم عند الأطفال.
5) يجب وضع أنظمة قادرة على اختيار المعلمين ومديري المدارس الفعالين، وإعدادهم، ودعمهم، وتمكينهم، وتحفيزهم.
6) يجب وضع تصور واضح لمعالجة تحدي لغة التعليم، إن لغة التعليم عاملٌ أساسيٌّ في التأثير على التعلم، وتشكل لغة التعليم عادةً بفعل الثقافة والتاريخ والاتجاهات الاقتصادية والسياسية الحالية.
7) يجب اعتماد مفهوم "جودة التعليم" كإطار مناسب لتنسيق وتوحيد جميع الجهود نحو تطوير التعليم مستقبلا.
8) يجب التحول نحو استخدام التقييمات، وليس الشهادات.
9) يجب العمل مستقبلاً على إعطاء جميع الأطفال فرصة عادلة للتعلم، وتكريس المزيد من الموارد للأطفال الذين ينتمون إلى أفقر الأسر.
10) الاستعانة بالتكنولوجيا والتقنيات الرقمية في دفع أقوى نحو التعلم والتوسع العامودي والأفقي في استخدامها.
11) يجب العمل على إصلاح مسار التعليم الحرفي بشقيه (التقني والمهني).
12) يجب العمل على معالجة الأعراف الاجتماعية التي تعوق التعليم.
13) يجب التركيز على دور قيادة التغيير في المستقبل، وإدراك أن هذا الدور يقع على عاتق القيادة السياسية.
14) يجب تعزيز مفهوم المساءلة تجاه قضايا التعليم، ولكن هذا يحتاج إلى توزيع المساءلة لتحقيق النتائج وتحديد أطراف المساءلة بشكل دقيق في العملية التعليمية.
15) يجب تحديد أولويات الاستثمار مستقبلاً من أجل تعزيز التعليم، ولا بُدَّ أن يكون هناك توافق حول كيفية استخدام الموارد المتاحة.
16) يجب على الأنظمة التعليمية فتح حوار تشاركي وجماعي واسع داخل المجتمعات من أجل إيجار حلول واقعية وقابلة للتطبيق لمواجهة تحديات الانفجار المعرفي، مواكبة الثورة الصناعية الرابعة، عولمة التعليم،

## حقائق سريعة حول واقع التعليم في المنطقة العربية [1]

### > 16 مليون طفل

يتجاوز عدد الأطفال غير الملتحقين بالمدارس في المنطقة 16 مليون طفل، 10 في المائة منهم في سن التعليم الابتدائي، و32 في المائة في سن التعليم الثانوي .

### > 40% ينهون التعليم الثانوي

ينهي نحو 84 في المائة من التلاميذ التعليم الابتدائي، في حين ينهي أقل من 40 في المائة التعليم الثانوي .

بحلول عام 2018، كانت 489 مدرسة في ليبيا ونحو 2,000 مدرسة في اليمن قد تضرّرت أو دُمّرت من جرّاء الصراع، أو تُستخدم لإيواء النازحين أو لأغراض عسكرية. وفي عام 2017، لم يستطع 74,000 طفل من أصل 141,000 في سن الدراسة في الموصل، الحصول على أي شكل من أشكال التعليم. كذلك بحلول عام 2018، كانت الجمهورية العربية السورية قد فقدت 140,000 شخص من العاملين في نظام التعليم أي أكثر من ثلث العاملين في هذا القطاع، منهم معلّمون .

### دراسة الإلمام بالقراءة على الصعيد الدولي

تظهر دراسة الإلمام بالقراءة على الصعيد الدولي، التي تقيّم كفاءة الطلاب في الصف الرابع، تحسّناً في بعض البلدان مثل الإمارات العربية المتحدة وعُمان وقطر والمغرب. أما البلدان الأخرى فلم تحقق تقدماً كبيراً. ويتفاوت المستوى داخل البلد الواحد بين المؤسسات التعليمية الرسمية والخاصة .

**1/3** لا يزال التعليم والتدريب التقني والمهني متدني الجودة. فثلث الخرّيجين فقط مهيأ لدخول سوق العمل .

**5.4%** تساهم الدراسة لسنة إضافية في زيادة أجر الفرد بنحو 5.4 في المائة في البلدان العربية، مقابل متوسط عالمي قدره 7 في المائة .

لا تزال العقوبة الجسدية في المدارس غير ممنوعة في تسعة بلدان . ويُفيد أكثر من مراهق واحد من كل أربعة (تتراوح أعمارهم بين 13 و15 سنة) عن التعرض للتنمّر في المدارس .

**50%** لا تصل نسبة الطلاب الذين يتمّون المرحلة الأولى من التعليم الثانوي مع الحد الأدنى من مستوى الكفاءة في الرياضيات إلى 50 في المائة، وهي أقل بكثير من المقصد العالمي لأهداف التنمية المستدامة، وأقل من المتوسط العالمي .

**18%** تفوق نسبة الشباب خارج القوى العاملة والتعليم والتدريب 18 في المائة، وتبلغ 10 في المائة بين الذكور و27 في المائة بين الإناث .

حسب التقديرات، يبلغ معدّل الإلمام بالقراءة والكتابة بين الشباب 90 في المائة في المنطقة، لكنّ نحو خُمس البالغين لا يلمون بالقراءة والكتابة. ويبلغ معدّل الإلمام بالقراءة والكتابة بين الشابات 88 في المائة .

تبلغ نسبة الأطفال الملتحقين لسنة في التعليم ما قبل الابتدائي 47 في المائة فقط في المنطقة. وتنخفض هذه النسبة كثيراً في البلدان الأقل نمواً، وتصل في جيبوتي واليمن إلى ما دون 10 في المائة .

تتراوح نسبة الأطفال الصغار المعرّضين لضعف النمو بين 78 في المائة في جيبوتي، و55 في المائة في اليمن، و23 في المائة في مصر، و15 في المائة في المغرب .

تتوفر في 100 في المائة من المدارس الابتدائية إمكانية الوصول إلى شبكة الإنترنت لأغراض تعليمية في البحرين وقطر، بينما تتوفر في أقلّ من 40 في المائة من مدارس دولة فلسطين. ولا تتوفر بيانات عن البلدان الأقل نمواً. ويضيق هذا الفارق قليلاً في المدارس الثانوية .

**31.2%** ينخفض معدّل الإلمام بالقراءة والكتابة بين الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع أنحاء المنطقة. ففي عُمان مثلاً، يجيد 87 في المائة من الأشخاص غير المعوّقين القراءة والكتابة، مقابل 31.2 في المائة فقط من ذوي الإعاقة .

# 2- و اقع التعليم في المنطقة العربية

على الرغم من التقدم الذي أحرزته البلدان العربية في قطاع التعليم وخاصة زيادة معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية لا يزال هناك العديد من أوجه القصور الحالية والتحديات الصعبة. وفي السنوات الأخيرة اصبحت معدلات التسرب من المدارس مثيرة للقلق في بعض البلدان العربية مقارنة بالدول النامية الأخرى. حيث تشير التقارير الى أنه حتى الطلاب الذين يبقون في المدارس يحصلون على نتائج تعليمية سيئة. كما لا زالت قضية عدم المساواة بين الجنسين في التعليم حتى في التعليم الأساسي منتشرة في معظم البلدان العربية، وقد ساءت في البلدان التي عانت من صراعات شديدة أو طويلة الامد.

من الناحية التاريخية كان وما زال قطاع التعليم يعاني من ضعف التمويل مقارنة بالقطاعات الأخرى، وينعكس ذلك في النقص المزمن في الموارد والمناخ المدرسي السيء ونظم التعليم المتخلفة في معظم البلدان العربية.

من جهة أخرى أدت النزاعات والصراعات المسلحة الطويلة والاضطرابات المدنية وعدم الاستقرار السياسي الى حاجات إنسانية ضخمة أثرت على التعليم بشكل مباشر وغير مباشر. فالصراع والقتال المستمر في البلدان العربية مثل اليمن وسوريا وفلسطين وليبيا، وعدم الاستقرار في دول أخرى مثل العراق وفلسطين لم يخلق نزوحًا هائلاً وأزمة لاجئين داخل المنطقة وخارجها فحسب بل أدى أيضًا الى حدوث أزمات تعليمية حادة.

**هزّت** المنطقة العربية صراعات عنيفة وأزمات طويلة، مما أجبر الملايين على هجر ديارهم بحثًا عن السلامة والأمن. وعلى الرغم من أن المنطقة موطن لـ 6% فقط من سكان العالم، إلا أنها تستضيف أكثر من ثلث اللاجئين ونحو ربع الأشخاص النازحين داخليًا في العالم بسبب الصراعات. وقد فرض هذا الوضع ضغوطاً كبيرة على نُظُم التعليم في البلدان المضيفة.

بعض الأطفال في العالم العربي لا يذهبون إلى المدارس بسبب الفقر والصراع والتمييز بين الجنسين وتدني جودة التعليم والبيئات المدرسية السيئة والتسرب والعنف في المدارس. في جميع أنحاء المنطقة العربية اصبحت ٨٥٠٠ مدرسة غير صالحة للاستعمال بسبب العنف [2] ، والبعض يعتقد أن هذه التقديرات أقل من العدد الحقيقي خاصة بعد وقوع جائحة كوفيد-19 وتداعياتها المدمرة على التعليم. كما تم تحويل المباني المدرسية إلى ملاجئ للمشردين داخليا في العديد من البلدان مثل العراق[3] واليمن أو تستخدمها المجموعات أو الميليشيات العسكرية كما هو الحال في اليمن. واستنادا الى تقديرات عام 2017 يوجد في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حوالي 22 مليون طفل متسربون من المدارس أو معرضون لخطر التسرب من مدارسهم. أيضاً وبحسب بيانات اليونيسيف حول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هناك نحو 9.3 مليون طفل ممّن تتراوح أعمارهم بين 15 و17 عامًا - أي أكثر من ثلث اليافعين في هذه الفئة العمرية – هم خارج المدارس. تمثل الفتيات أكثر من نصف جميع الأطفال خارج المدرسة ممّن تتراوح أعمارهم بين 15 و17 عامًا.

***فيما يلي مراجعة وتحليل سريع لو اقع التعليم في عدد من البلدان العربية يلقي الضوء على أبرز المجالات:***

## الحصول على التعليم

اتخذت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خطوات كبيرة في مجال التعليم، وقد ارتفع متوسط مستوى التعليم أربعة أضعاف منذ عام 1960، وتراجعت معدلات الأمية إلى النصف منذ عام 1980، الى جانب تحقيق تكافؤ شبه كامل بين الجنسين في مراحل التعليم الاساسي.

ازداد عدد الاطفال الملتحقين بالمدارس بشكل كبير خلال العقد الماضي إلى درجة تحقق فيها التعليم الابتدائي الشامل للأولاد والبنات في معظم دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وارتفعت نسب الالتحاق الصافية من 86% إلى 94% بين عام 2000 وعام 2010. كما ارتفع معدل الالتحاق بالتعليم الثانوي على الرغم من عدم انتشاره حيث ارتفعت نسب الالتحاق الصافية من 62% إلى 70% خلال نفس الفترة[4].

---

1 التقرير العربي للتنمية المستدامة 2020
2 Education Under Fire. UNICEF Sept 2015. https://www.unicef.org/mena/Education_Under_Fire.pdf
3 Education under fire. UNICEF 2015. https://www.unicef.org/mena/Education_Under_Fire.pdf
4 https://www.worldbank.org/en/region/mena/brief/education-in-mena

وشهدت العقود الماضية توسع ملحوظ في مجال الحصول على التعليم الأساسي في جميع أنحاء دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وتسعى العديد من هذه البلدان الى زيادة فرص الحصول على التعليم الثانوي والتعليم العالي إضافة الى إحداث تحسينات جذرية في جودة التعليم على كافة المستويات.
وخلال العقد الماضي ساهم الإطار القانوني إلى جانب الاستثمارات المالية المرتفعة نسبياً في مجال التعليم في ادخال تحسينات كبيرة على معدلات الانخراط في المدارس في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. على سبيل المثال في العام 2000 تم استبعاد أكثر من 15 مليون طفل في مراحل التعليم الابتدائي والثانوي من التعليم، في حين كان هناك أقل من 8،5 مليون طفل خارج المدارس في العام 2011. لكن تغيرت هذه الإحصاءات في المنطقة في اعقاب الانتفاضات العربية والربيع العربي.

تشكل حالات عدم الاستقرار السياسي والأزمات الإنسانية التي طال امدها في جميع أنحاء المنطقة أكبر الحواجز أمام الحصول الى التعليم والوصول الى المدارس (بالإضافة إلى عوامل أخرى مثل التمييز بين الجنسين وجودة التعليم والبيئات المدرسية السيئة). في سوريا لا يزال عدد الأطفال غير الملتحقين بالمدارس مرتفعًا، على الرغم من انخفاضه من 2،12 مليون (40%) إلى 1،75 مليون طفل (32%) بين الاعوام 2015/2014 -2016/2015، حيث أدى تفاقم الصراع السوري الى تسرب أكثر من 2 مليون طالب من المدارس في سوريا. وفي اليمن أكثر من مليوني طفل من الأطفال في سن المدرسة لا يذهبون إلى المدارس.

وحذرت الأمم المتحدة من أن دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تواجه خطرًا كبيرًا وهو زيادة غير مسبوقة قد تصل الى خمسة ملايين طفل غير ملتحقين بالمدارس، وارتفاع معدلات البطالة بين الشباب الى 10% بحلول عام 2030. وقال تقرير الجيل 2030 في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الصادر عن اليونيسف[5] "ان هناك ما يقرب من 15 مليون طفل خارج المدارس بسبب عوامل الفقر والتمييز وتدني جودة التعليم والعنف في المدارس والصراعات المسلحة"، وبحسب أيضا بيانات التقرير العربي للتنمية لمستدامة 2020 فإن هناك 16 مليون طفل عربي غير ملتحقين بالمدارس، 10 % منهم في سن التعليم الابتدائي، و32 % في سن التعليم الثانوي [6].

أحد التحديات التي تواجه دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا هو نجاح المنطقة على مدار العقود الماضية. ففي معظم البلدان بذلت الحكومات جهودًا كبيرة لتوسيع نطاق الحصول على التعليم الأساسي لجميع الأطفال الى جانب توسيع نطاق التعليم المجاني ما بعد الأساسي. ومع ازدياد أعداد الطلاب الذين أكملوا التعليم الأساسي يزداد الطلب على التعليم الأعلى ايضا. والإنفاق العام على التعليم يرتفع باطراد وسيصبح قريبا غير قابل للاستمرار لذلك ستكون هناك حاجة إلى حلول إبداعية للمشاكل الناجمة عن الصعوبات المالية واهمها السماح بدور أكبر للقطاع الخاص والاعتماد على المجتمعات المحلية في إدارة المدارس، واستخدام الحلول التكنولوجية لتقديم التعليم العالي[7].

يمثل الحصول على التعليم مشكلة من جهة العرض والطلب في إطار تطوير التعليم. وحتى في البلدان العربية المستقرة سياسيا تركزت استراتيجيات التعليم الوطنية على تحسين المدخلات مثل ضعف البنية التحتية والمباني وعدم توفر او عدم كفاءة الصفوف الدراسية، ونقص المواد التعليمية، وتأهيل الكادر التعليمي. ومع ذلك فان الأطفال ولا سيما البنات يتسربون من المدارس ليس بسبب قضايا البنية التحتية فحسب، بل ان هناك عوامل هامة أخرى تسهم في تسرب الاطفال من المدارس اهمها غياب أو عدم وجود سياسات تعليمية مجانية كافية، حيث لا يستطيع الأطفال من الأسر الفقيرة تحمل تكاليف المواصلات إلى المدارس أو المشي غير الامن إلى المدارس. كما ان هناك عوامل أخرى مثل نقص المرافق المدرسية المناسبة أو عدم توفر المعلمات أو عدم وجود الصفوف الدراسية او المدارس للإناث.

من ناحية أخرى دفع قطاع التعليم في البلدان التي تعاني من عدم الاستقرار السياسي والصراع ثمناً باهظاً بسبب تزايد عدد الأطفال المتسربين من المدارس وانهيار البنية التحتية التعليمية. فالدول التي تعاني من الصراعات المستمرة لديها 20٪ من الأطفال في سن الدراسة الابتدائية لكن لديها 50٪ من الأطفال غير الملتحقين بالمدارس في العالم.[8]

5 https://aawsat.com/english/home/article/1849481/unicef-nearly-15-million-children-out-school-mena
6 https://asdr.unescwa.org/sdgs/pdf/ar/ASDR2020-SDGs/ASDR2020-SDG4.pdf
7 http://www.databank.com.lb/docs/MENA-E.pdf
8 https://www.globalpartnership.org/data-and-results/education-data

في اليمن هناك أكثر من مليوني طفل في سن الدراسة خارج المدرسة وهم بحاجة إلى الدعم للوفاء بحقهم في الحصول على التعليم، وأكثر من 1600 مدرسة اصبحت غير صالحة للاستخدام بسبب الأضرار الناجمة عن النزاع أو ايواء المشردين أو استيلاء المجموعات المسلحة عليها[9].
تقدر مجموعة التعليم بان نحو 4،7 مليون طفل بحاجة إلى مساعدات تعليمية ومنهم 3،7 مليون طفل في حاجة ماسة الى التعليم. وهذا العدد يشمل حوالي 2 مليون طفل خارج المدارس. ومن المعروف ان الاناث أكثر عرضة لفقدان التعليم حيث ان نسبة 36% منهن خارج المدارس مقارنة بنسبة 24% من الذكور.

في اليمن لا يحصل المعلمون على رواتبهم أو انهم يحصلون على جزء من رواتبهم بسبب النزاع أو نقص الأموال، وهذا يعيق وصولهم إلى المدارس والتزامهم بالدوام، وتعاني 10,000 مدرسة في 11 محافظة بشدة بسبب عدم دفع رواتب المعلمين حيث لم يحصل 51% منهم على رواتبهم منذ تشرين الأول 2016، واضطر العديد منهم إلى الفرار من العنف أو البحث عن فرص أخرى لكسب الرزق.

تؤكد بيانات مجموعة التعليم أن ما يقدر بنحو 2500 مدرسة غير صالحة للاستخدام بسبب النزاع في اليمن، ويشمل ذلك 256 مدرسة دمرت بسبب الغارات الجوية أو القصف، 1520 مدرسة تعرضت لأضرار، 167 مدرسة تأوي النازحين داخليا، 23 مدرسة لا تزال تحتلها الجماعات المسلحة. وأكثر من مدرسة من بين كل ثلاث مدارس تعرضت للضرر أو التدمير، في حين تستخدم مدارس أخرى لأغراض غير مرتبطة بالتعليم مثل ايواء النازحين. كما ان المدارس في التجمعات المستقبلة للنازحين او العائدين لديها قدرة محدودة على استيعاب الطلاب الوافدين حديثًا من أبناء النازحين. ولا يزال الافتقار إلى الأمان يشكل عائقاً كبيراً أمام وصول الأطفال إلى المدارس. وتم الإبلاغ عن أكثر من 762 اعتداء على مؤسسات تعليمية (تم التحقق من 426 حالة) منذ أن بدأت الأزمة اليمنية في عام 2011.

أما في السودان فهناك حوالي 3 ملايين طفل في سن المدرسة خارج المدارس [10]، وحوالي 1،7 مليون طفل في سن المدرسة (من 4 إلى 16 سنة) بحاجة إلى دعم التعليم في حالات الطوارئ ويشمل ذلك قرابة 0،8 مليون شخص من النازحين داخليا بالإضافة إلى العائدين والمجتمعات المستضيفة واللاجئين في سن الدراسة في ولايات دارفور وجنوب وغرب كردفان والنيل الأزرق. وحاليا يبلغ معدل الالتحاق بالمدارس في هذه الولايات 47%، وهو أقل بكثير من متوسط معدل الالتحاق بالمدارس في بقية البلاد.[11]

وفي العراق وعلى الرغم من انتهاء الصراع الفعلي الا ان هناك ملايين الأطفال الذي يعانون من مصاعب في الحصول على التعليم، حيث يفتقر الالاف منهم الى التعليم الرسمي بشكل كامل حيث أن نسبة 32% من الأطفال المشردين داخليا في سن الدراسة (6-17 سنة) الذين يعيشون في المخيمات ونسبة 26% من الاطفال الذين يعيشون خارج المخيمات لا يحصلون على فرص التعليم الرسمي. وقد تأثر الاطفال المراهقون بالأزمة في العراق بشكل خاص حيث يوجد عدد كبير منهم خارج المدارس. وتدعم البيانات المنشورة حقيقة ان عدم التحاق الأطفال في مراحل الدراسة الثانوية بالتعليم النظامي هو أكثر شيوعا بين الأطفال في مراحل الدراسة الابتدائية (حوالي 68% من الأطفال غير الملتحقين بالمدارس تتراوح أعمارهم بين 12-17). وتؤكد التقييمات ان عدد الشباب غير الملتحقين بالمدارس في بعض التجمعات المحلية في العراق يمثل أكثر من 30% من سكان الأطفال الذين هم في مرحلة الدراسة. والحالة سيئة أيضا في مناطق العودة حيث لا يزال 21% من الأطفال محرومين من الحصول على التعليم الرسمي، والأطفال العراقيين بحاجة ماسة إلى تحسين فرص الحصول على التعليم.

أعداد كبيرة من النازحين داخليا والعائدين والمقيمين وأطفال اللاجئين يواجهون صعوبات في الحصول على التعليم في العراق. وتتمثل هذه التحديات في عدم القدرة على دفع مصاريف التعليم (30%)، عدم الرغبة في الذهاب الى المدرسة (10%)، الإعاقات أو المخاوف الصحية التي تعيق الحضور والمشاركة، الحاجة إلى المساهمة في النفقات الأسرية عن طريق الانخراط في الاعمال المدرة للدخل. وتؤثر المعيقات أمام المشاركة في العملية التعليمية على الاناث أكثر من الذكور حيث تشير التقديرات إلى ان عدد الفتيات أقل من نصف عدد الطلاب بحلول الصف السادس.

---

9 Humanitarian Needs Overview. Yemen. OCHA 2020
https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/2019_Yemen_HNO_FINAL.pdf
10 https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/Sudan_2020_HNO.pdf
11 UNOCHA Humanitarian Needs Overview Sudan, 2018

تشير تقديرات مجموعة التعليم في العراق[12] الى أن ما مجموعه 2،5 مليون طفل سوف يحتاجون إلى المساعدة في الحصول على التعليم في عام 2019. وفي المتوسط 25% من الأطفال لديهم فرص محدودة أو معدومة في الحصول على التعليم الرسمي لدى جميع الفئات السكانية في المحافظات التي تأثرت بالنزاعات السابقة، وخاصة المراهقون والمراهقات.

في الصومال ما يقرب من 4،9 مليون طفل صومالي في سن الدراسة لكن أكثر من 60% منهم غير ملتحقين بالمدارس وخاصة في المناطق الجنوبية والوسطى. ويقدر عدد الأطفال في سن الدراسة بنحو 1،85 مليون طفل من بين 4،2 مليون نسمة بحاجة إلى المساعدة الإنسانية. ويشكل الأطفال ما يقرب من مليون شخص من أصل 2،6 مليون نازح داخليا وحوالي 12000 طفل من أصل 30000 لاجئ في الصومال. ويحتاج حاليًا 1،83 مليون طفل إلى المساعدة وخاصة زيادة فرص الحصول على التعليم الجيد والبقاء في المدرسة والاستدامة.[13]

الوضع في فلسطين فريد من نوعه بين الأزمات اليوم ولا يزال ترتبط بشكل مباشر بالاحتلال. فما لا يقل عن 1،9 مليون فلسطيني لا يزالون يعانون من الصراع والعنف والتشريد والحرمان من حق الوصول إلى سبل العيش إضافة الى عوامل التهديد الاخرى.[14]
تقدر مجموعة التعليم أن 505285 طفلاً فلسطينيا (249327 ذكور، 255958 إناث) يواجهون صعوبات في الحصول على التعليم الجيد في بيئة آمنة وصديقة للأطفال بسبب القيود العسكرية الإسرائيلية. ويحتاج حوالي 13،973 معلم ومعلمة (5942 ذكور، 8031 إناث) إلى المساعدة للوصول إلى مدارسهم.[15]

من ناحية أخرى وبسبب الوضع المالي للسلطة الفلسطينية لا يحصل المعلمون في المدارس الحكومية على رواتبهم كاملة ويتقاضون رواتبهم على أقساط. وقد بدأت هذه الأزمة عندما قامت إسرائيل في شباط 2019 بخصم ملايين الدولارات من إيرادات الضرائب التي تجمعها لصالح السلطة الفلسطينية مما دفع السلطة إلى رفض قبول الإيرادات المتبقية، ونتيجة لذلك لم تتمكن السلطة الفلسطينية من الوفاء بالتزاماتها المالية وخاصة دفع رواتب الموظفين، ولم تدفع سوى 50 ٪ من رواتب الموظفين منذ ذلك الحين. وقد أثر هذا الوضع على تنقل وسفر المعلمين للمدارس في العديد من الحالات.[16]

وقد أدت صعوبة الحصول على تصاريح لبناء المدارس أو تجديد التراخيص الموجودة بالفعل إلى محدودية فرص الحصول على التعليم الكافي والجيد لنحو 150,000 طالب فلسطيني، مما أرغم السكان على بناء مدارس جديدة دون الحصول على التصاريح اللازمة وجعلها عرضة لهدم سلطات الاحتلال. وتجدر الإشارة إلى ان السياسات المفروضة على عمليات البناء لا تعني فقط عدم القدرة على توفير الخدمات اللازمة للسكان الحاليين، وانما أيضا عدم القدرة على تلبية الاحتياجات الناجمة عن الزيادة السكانية الطبيعية في تلك المناطق. كما يحظر أيضا بناء المنازل ذات الاسقف العازلة أو استخدام الخيام المتنقلة (مركز إبداع المعلم، 2020).

بالإضافة إلى ذلك أصبحت هجمات المستوطنين الإسرائيليين تشكل تهديدا خطيرا لقدرة الأطفال على الوصول إلى مدارسهم ولا سيما في التجمعات الفلسطينية القريبة من المستوطنات، والتي تؤدي إلى انعكاسات نفسية تؤثر على الأطفال في سن مبكرة. وقد أدت المشاكل الناجمة عن الحواجز والاغلاقات والجدار العازل إلى تأخير وصول المدرسين والطلاب إلى مدارسهم وجعلت من الصعب عليهم السفر إلى مراكزهم التعليمية والوصول إلى وجهتهم النهائية، مما ادى إلى ارتفاع معدلات التسرب، ولا سيما في المناطق ج مقارنة بالمناطق الأخرى في الضفة الغربية (مركز إبداع المعلم، 2020).

الوضع في قطاع غزه أكثر تعقيدا بالنسبة لقطاع التعليم. تشير الدراسات والتقارير إلى انخفاض عدد أيام حضور الطلاب الى المدارس وتراجع أدائهم الأكاديمي بسبب عدم كفاية البنية التحتية واكتظاظ الصفوف الدراسية والفوضى الناجمة عن العمليات العسكرية الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية (مركز إبداع المعلم، 2020).

12 MCNA VI, 2018. 2. Education Cluster secondary data Review
13 UNOCHA Humanitarian needs Overview 2019: https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/Somalia_2019_HNO.PDF
14 https://www.ochaopt.org/content/2018-humanitarian-needs-overview-hno
15 https://www.ochaopt.org/sites/default/files/hrp_2018_dashboard.pdf
16 http://english.wafa.ps/page.aspx?id=5TcrB3a111317030880a5TcrB3

وفي تونس لا يزال عدد التلاميذ دون الخامسة الملتحقين بالمدارس قبل التعليم الابتدائي منخفضا للغاية، ويقدم القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني خدمات التعليم بشكل رئيسي في هذه المرحلة. في المقابل، في السنوات الأخيرة، ازداد معدل الالتحاق بالتعليم قبل الابتدائي للأطفال في سن الخامسة. وأظهرت دراسة استقصائية[17] ان متوسط 79،5% من الأطفال في السنة الاولى من التعليم الابتدائي قد التحقوا بالمدارس قبل الابتدائية في السنة السابقة. لكن هذه الارقام تشكل تفاوتا كبيرا حيث يقل عدد الأطفال في المناطق الريفية (62،6 %) مقارنة بالأطفال في المناطق الحضرية (90،1 %) في المدارس ما قبل الابتدائية، بفارق 30 نقطة مئوية. بل ان الاختلافات بين المحافظات أكثر وضوحا، مع وجود فجوات كبيرة تتراوح بين نسبة 97،7 % من أطفال المدارس الابتدائية في السنة الأولى من الذين أتموا سنة واحدة من التعليم قبل الابتدائي في المنطقة الجنوبية الشرقية إلى 34،3% في القيروان ونسبة 37،8% في القصرين. بالنظر إلى الأرقام الواردة أعلاه يجب على تونس ان تواصل جهودها لضمان المساواة في الحصول على التعليم قبل الابتدائي وتحسين جودة التعليم على جميع مستويات النظام التعليمي.

أما في الأردن فيصل عدد المتعلمين الملتحقين بالتعليم الأردني إلى 100% تقريبا. ولكن لا يزال الأردن يسجل انخفاضا كبيرا في معدل التسجيل الإجمالي[18] مقارنة بالدول الأخرى في المنطقة وكذلك البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل. كما لا يزال الاردن يسجل انخفاضا في معدل التسجيل الإجمالي[19] بالتعليم الابتدائي مقارنة مع المتوسط الإقليمي[20]. الا ان الحكومة الاردنية وشركاءها من المجتمع المدني يكافحون منذ سنوات لمواجهة أزمة تعليم اللاجئين التي زادت من حدة الضغوط على قطاع التعليم العام. وفي العام الدراسي 2008/2007 كان على وزارة التربية والتعليم ان تلبي احتياجات ما مجموعه 130382 طالب (62916 طالب في المدارس الليلية، 32489 طالب في مخيمات اللاجئين، 34977 طالب في المدارس الشاملة)[21].

وعلى الرغم من سياسات التعليم الشامل في الاردن لا يزال أكثر من 70,000 طفل لاجئ سوري مسجلين رسميا خارج المدارس[22] (حوالي 40% من الأطفال السوريين في سن الدراسة). وفي الوقت الذي يدفع فيه الفقر المزيد من الأطفال والشباب إلى سوق العمالة والزواج المبكر[23] هناك حاجة ملحة إلى معالجة قضايا الحصول على التعليم وتعزيز انظمة التعليم العام من أجل تحقيق الحق في التعليم والالتزامات المقدمة لتوفير التعليم المجاني.

ولبنان مثال آخر لبلد عمل جاهدا على تحسين جودة التعليم العام منذ نهاية الحرب الأهلية في عام 1991. التسجيل في لبنان مرتفع[24] ، لكن "التدفق الهائل للاجئين السوريين في السنوات الاخيرة زاد من الضغط على نظام التعليم العام"، مما دفع الاباء اللبنانيين إلى تسجيل أبنائهم في المدارس الخاصة. في عام 2015 بلغت نسبة الطلبة الملتحقين بالمدارس الخاصة حوالي 75% من طلاب المرحلة الابتدائية البالغ عددهم 491,455 طالبا.

وفي مصر، فإن مرتبات المعلمين في المدارس الرسمية المصرية التي يرتادها الغالبية العظمى من الطالب هي الأدنى بين وظائف القطاع العام، وذلك حتى مع تزايد الطلب على التعليم الرسمي مع تزايد عدد السكان. ونتيجة لعدم فعالية التدريس في الصفوف وتفككه في معظم المدارس الرسمية والخاصة، ظهر التدريس الخصوصي، الذي يسمح للوالدين بدعم مستوى أولادهم الدراسي، وبزيادة دخل المعلمين بعد الدوام المدرسي. وتشير التقديرات إلى أن هذا الشكل من أشكال الخصخصة في التعليم قد تصل كلفته إلى 50 % من ميزانية الأسر. وينفق الخمس الأغنى من السكان على الدروس الخصوصية 10 أضعاف ما تنفقه الأسر الفقيرة [25].

17 The Multiple Indicator Cluster Survey (MICS4) conducted in 2013
18 GIR is the Total number of new entrants in the first grade of primary education, regardless of age, expressed as a percentage of the population at the official primary school-entrance age.
19 GER is the Total enrollment in a specific level of education, regardless of age, expressed as a percentage of the official school-age population corresponding to the same level of education in a given school-year. Often higher than 100% because of repetition and overage students.
20 Jordan National Education Profile, World bank 2014
21 Presentation by Jordanian Ministry of Education in Regional Conference on Education Financing in the Arab world and East Europe.
22 UNHCR Office in Jordan.
23 Education Sector Working Group- Jordan
24 https://wenr.wes.org/2017/05/education-in-lebanon
25 5, UESCWA; Assaad and Krafft; 2015.

## جودة التعليم

أصبحت جودة التعليم مسالة محورية في المناقشات التي تجري في المنظمات الدولية مثل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ومنظمة التعاون الاقتصـادي والتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي. وفي هذا السـياق كان إطلاق التقييمات الإقليمية والدولية هو الدافع وراء التحول من الجوانب التعليمية الكمية إلى الجوانب التعليمية النوعية.

تشير الاتجاهات العالمية في دراسة الرياضيات والعلوم الدولية (تيمس) والبرنامج الدولي لتقييم الطلبة (بيسا) الى أن أداء الطلاب من الخلفيات الاجتماعية والاقتصادية المحرومة أسوأ من أقرانهم من الخلفيات الاقتصادية الجيدة. تواجه دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا اختلافات اجتماعية واقتصادية كبيرة جدا على الرغم من التوسع الهائل في التعليم وإضفاء الطابع الديمقراطي على التعليم خلال العقود الأخيرة. والأطفال من الأسر الفقيرة اقل عرضة لاكتساب مهارات القراءة والكتابة التي تعد ضرورية للمشاركة الكاملة في المجتمعات الحديثة، وهم يعانون من ضعف مهارات القراءة وأكثر عرضة لخطر ترك المدرسة في سن مبكرة دون اكتساب المهارات الأساسية.[26]

تشير الأدلة الى ان الانظمة المدرسية في الشرق الأوسط وشمال افريقيا منخفضة الجودة بشكل عام لان الطلاب لا يتعلمون المهارات الأساسية، حيث تشير نتائج الاختبارات الموحدة الدولية الى ان المنطقة لا تزال دون المستوى المتوقع تعليميا نظرا لان دخل الفرد في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا متدني.[27]

يرى الكثير من الناس في العالم العربي ان التعليم هو الأداة الأكثر فعالية للنهوض بالمجتمع العربي. لكن جودة التعليم في العالم العربي اخذة في التدهور ومؤشراته سيئة. وفيما يتعلق بمخرجات التعلم فان دول منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا هي من بين اقل البلدان أداء في الاتجاهات العالمية في دراسة الرياضيات والعلوم الدولية (تيمس) لعام 2015. وفي اختبارات الرياضيات للصف الثامن، حققت خمسة من البلدان الاحدى عشرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا درجة متوسطة وهي اقل من الحد الأدنى في المعيار الدولي (نقطة المركز هي 500) إضافة الى وجود فجوة كبيرة في الأداء بين الأغنياء والفقراء.[28]

ومن الجدير بالذكر ان اختبارات الرياضيات (تيمس) قد تعرضت للانتقادات بسبب قابليتها للترجمة بين جميع البلدان، واستخدامها للمتوسطات العالمية كمعايير، وتقليص التعلم إلى مهارات قابلة للقياس في مواضيع الرياضيات والعلوم والقراءة والكتابة.

ووفقا لمعهد بروكينغز والبنك الدولي أشارت الاستنتاجات الرئيسية إلى العجز الذي تعاني منه البلدان العربية في التحصيل العلمي والتسجيل والإنجاز في الاختبارات الدولية مثل تيمس[29]. واستنادا الى تقييمات التعلم المتاحة في 13 دولة عربية يبلغ متوسط نسبة الأطفال الذين لا يتعلمون اثناء وجودهم في المدارس 56% في المرحلة الاساسية ونسبة 48% في المرحلة الاعدادية.

وتختلف نتائج التعلم بشكل كبير بين مختلف دول المنطقة التي لدينا بيانات حولها ولكنها مثيرة للقلق وخاصة في دول مثل اليمن والمغرب والكويت وتونس حيث ما بين ثلثي و90% من طلاب المرحلة الابتدائية يفشلون في التعلم. وفي المرحلة الإعدادية أكثر من 60% من الطلاب لا يتعلمون في المغرب وعمان. كما ان الأداء التعلمي للأطفال في البلدان العربية اقل من التوقع بالنظر إلى مستويات الدخل في هذه البلدان.

الإضافة إلى المخاوف المتعلقة بالالتحاق بالمدارس تشير التقارير الدولية إلى العديد من القضايا الأخرى في البلدان العربية. فعلى سبيل المثال، يشير تقرير معهد بروكينغز إلى ان 56% من الطلاب العرب في المرحلة الابتدائية و48% من طلاب المرحلة الاعدادية لا يتعلمون المهارات التأسيسية، وهذا يشير الى

26 file:///C:/Users/Admin/Downloads/PB6_2015_Donia%20(1).pdf
27 https://www.worldbank.org/en/region/mena/brief/education-in-mena
28 file:///C:/Users/Admin/Desktop/education%202030%20arb%20region%20outcome%20statement.pdf
29 Trends in International Mathematics and Science Study (TIMSS) 2015, https://nces.ed.gov/timss/

سبب هام وراء معدلات التسرب من الدراسة في المدارس الاعدادية. الإضافة إلى ذلك، لا يبدو ان هناك اهتماما كبيرا بطرق الاحتفاظ بالطلاب الحاليين، او دمج الاطفال الذين لا يلتحقون بالمدارس حاليا، أو ضمان توفير التعليم المناسب والمرافق التعليمية للملايين من اللاجئين والأطفال والشباب المشردين.[30]

ومن الأهمية بمكان ان تصل الانظمة التعليمية إلى جميع الأطفال، بغض النظر عن الجنس أو العرق أو القدرة أو الخلفية، ليس من خلال الوصول إلى التعليم فحسب ولكن من خلال الحصول على التعلم الجيد. وتحتاج الانظمة التعليمية أيضا إلى تأهيل وتدريب ودعم الرجال والنساء الذين يمتلكون أكبر الإمكانات ليكونوا معلمين ومعلمات ومدراء على قدر كبير من الكفاءة. المعلمون والإداريون المتحمسون هم أساس نظم التعليم الجيدة الأداء، وهم بحاجة إلى فرص للتطوير المهني المستمر.[31] المعلمون هم المفتاح الاهم لتحسين حياة الأطفال والشباب والبالغين في جميع انحاء العالم. ولكن جذب المعلمين الشباب إلى مهنة التدريس يمثل تحديا كبيرا على الصعيد العالمي. لذلك يجب تمكين المعلمين الشباب من تكوين التعليم والتدريس من أجل توفير التعليم الجيد وضمان الحق في التعلم للجميع. والمعلمون هم ايضا السبيل الوحيد الى تحقيق الهدف الرابع من الأهداف التنموية الا ان العديد منهم لا يتلقون تدريبا كافيا ومناسبا، وكثيرا ما يشعرون بأنهم يفتقرون إلى الدعم وهم غير مؤهلين ومدربين للتدريس في صفوف دراسية متنوعة وتقديم الدعم النفساني الاجتماعي للطلاب[32]. وإذا تعلمنا شيئا من التعليم الدولي والمقارن فإننا تعلمنا شيئا يتعلق بمسائل التدريس، ليس من جهة تدريب المعلمين أو في منهجيات التدريس فحسب بل من جهة كون المعلمين عمال ومهنيين.

وضمان ان جميع المواطنين يجيدون القراءة والكتابة والحساب، وان العديد منهم يمتلكون مجموعة واسعة من مهارات حل المشكلات تتجاوز المستوى الأساسي، وان البعض لديهم مهارات مهنية عالمية، يتطلب مناهج جديدة، وبرامج تدريب المعلمين، وأساليب تربوية تشجع المهارات المعرفية العليا. وهذه الإصلاحات التعليمية ذات أهمية كبيرة لكنها غالبا ما تكون صعبة التنفيذ.[33]

وبالنظر إلى التحديات الحاسمة التي نواجهها اليوم في دعم التعلم والحياة الفكرية والعاطفية لملايين الأطفال والشباب المتضررين من الحرب هناك حاجة ماسة إلى توسيع افق رؤيتنا للتعلم والجودة بحيث لا يتم شطب هؤلاء الأطفال باعتبارهم فاشلين علميا.

في العراق أكثر من 140,000 معلمة ومعلمة وموظف تربوي لا يعملون في وظائفهم التدريسية. والباقون منهم منهكون في أداء وظائفهم، مما يؤدي إلى تدني جودة التعليم التي تعتبر عنصرا أساسيا في أداء الطلاب، كما تعد قدرة المعلمين أمرا أساسيا وهاما في تقديم التعليم الجيد. ويؤثر الاعتماد على المعلمين غير المهرة وغير المتخصصين ذوي الأجور المحدودة على نتائج تعلم الطلاب في المدارس العامة، مع وجود اختلافات هامة بين المناطق وبين المشردين داخليا والمجتمعات المستضيفة لهم. وغالبا ما تفتقر المدارس إلى المواد التعليمية والتعليمية الكافية التي تساهم في تحقيق التعلم الفعال، في حين لا يتقن المتعلمون مهارات القراءة والكتابة والحساب الأساسية.[34]

وتحتاج أكثر من 50% من المدارس في المناطق العراقية المتضررة من النزاعات السابقة إلى أعاده التأهيل. وقد اضطرت المدارس للعمل فترتين لاستيعاب الطلاب. وفي الموصل هناك حوالي 105,851 طفل في سن المدرسة من ابناء النازحين وكذلك 51,114 طفل لا يحصلون حاليا على اي شكل من اشكال التعليم. وتتزايد هذه الاعداد بسرعة حيث يواصل النازحون الجدد الفرار من غرب الموصل[35]. ويقدر ان نحو 2,600,000 من المشردين داخليا والعائدين وأطفال اللاجئين الذين تتراوح أعمارهم بين 3-17 (بما في ذلك 1,200,000 بنت) سيحتاجون إلى خدمات تعليمية طارئة في العراق بحلول العام 2019. ويمثل هذا الرقم انخفاضا بنسبة 21% عن عدد الحالات المحددة عام 2018 وهذا ناجم عن الأعداد الكبيرة من النازحين العائدين إلى ديارهم في المناطق التي كان يحتلها تنظيم داعش في السابق. كما يحتاج نحو 775 ألف من الأطفال المشردين داخليا المقيمين في المخيمات وخارجها ونحو مليون ونصف من العائدين

30 http://arabcenterdc.org/policy_analyses/the-state-of-education-in-the-arab-world/
31 https://www.worldbank.org/en/news/opinion/2018/11/13/fixing-the-education-crisis-in-the-middle-east-and-north-africa
32 file:///C:/Users/Admin/Downloads/370921eng.pdf
33 file:///C:/Users/Admin/Desktop/Education%20in%20the%20Middle%20East%20and%20North%20Afric%20a%20strategy%20towards%20learning%20for%20development.pdf
34 Humanitarian Needs Overview Iraq 2019
35 Mousel Situation Report No. 27, OCHA Iraq, April 2017. unocha.org/iraq

إلى المساعدة للعودة إلى التعليم. وترى مجموعة التعليم أيضا ان ما يقرب من 150 ألف طفل في المجتمعات المضيفة هم فئة ضعيفة وهم يحتاجون إلى المساعدة التعليمية بسبب حالة الفقر.[36]

وهناك حوالي 98 ألف لاجئ سوري في العراق وهم بحاجة إلى خدمات تعليمية في العام 2019. وتشير البيانات المتاحة[37] ان النسبة الأعلى من الأطفال المحتاجين إلى خدمات التعليم في حالات الطوارئ موجودين في مدن نينوى والانبار وصلاح الدين وكركوك وديالي والسليمانية وأربيل ودهوك.
كذلك فان الاضطرابات والافتقار إلى البنية التحتية الداعمة في جنوب العراق تزيد من احتمال تعطيل التعليم، وفي البصرة مثلا يؤثر نقص المياه الصالحة للشرب في المدارس على حصول 508 ألف طفل على التعليم.

ولا يزال تحسين جودة التعليم من الامور الرئيسية الهامة في المنطقة العربية، وأهم هذه التحديات هو قضية تعيين المعلمين ودفع رواتبهم. تشير البيانات الحالية إلى وجود فجوة بين المعلمين بنسبة 32%. ويدفع الشركاء في التعليم حوافز لحوالي 3734 من المعلمين المتطوعين الذي يدرسون اطفال المشردين داخليا ونحو1,230 معلم يدرسون اللاجئين. ويحتاج أكثر من نصف عدد المدارس القائمة إلى شكل من اشكال أعادة التأهيل أو المعدات اللازمة لتوفير بيئة تعليمية أمنة ومواتية.

وعلاوة على ذلك فان النقص في المرافق الملائمة يعني ان المدارس تعمل فترتين أو ثلاث فترات في اليوم لاستيعاب الأطفال، مما يقلل من الوقت المتاح التعلم ولا يترك فرص لأي أنشطة خارج المناهج الدراسية، بما في ذلك الدعم النفسي والاجتماعي والتعلم الاجتماعي العاطفي. وتشير الدراسات إلى ان اعداد كبيرة من الأطفال المشردين داخليا وأبناء العائدين واللاجئين لا يملكون مهارات القراءة والكتابة والحساب الأساسية التي تشكل أساس النجاح الأكاديمي.[38]

أحدث تقييم [39] حول مهارات القراءة والكتابة والحساب لدى 1,731 طفلا في خمس محافظات متضررة من النزاع في العراق أشار الى ان اقل من نصف عدد الأطفال (48%) الذين تبلغ أعمارهم حوالي 14 سنة كانوا قادرين على القراءة والكتابة في مستوى الصف الثاني، بالإضافة الى تدهور معدلات القراءة والكتابة بحسب الفئة العمرية: 41% من البالغين سن 13 عاما، 33% من البالغين 12 سنة، 22% من البالغين 11 سنة، اقل من 10% من البالغين 10 سنوات. لم يتمكن سوى 5% من الاطفال البالغين 8 او 9 سنوات من العمر من مهارات القراءة وحل المسائل الحسابية بشكل يناسب الصف الذي هم فيه. ولم يتمكن سوى نصف (45%) عدد الأطفال الذين بلغت أعمارهم 8 سنوات من تحديد أربعة أحرف عربية على الاقل (من أصل عشرة أحرف). يتعين على الجهات المعنية الفاعلة في مجال التعليم ان تركز على جودة التدخلات لضمان اكتساب الأطفال المهارات اللازمة التي تساعدهم على أعادة بناء مجتمعاتهم المحلية والقدرة على المنافسة في المجالات الاقتصادية.

وفي تونس تعتبر نتائج التعلم منخفضة وشهدت تونس مؤخرا تراجعا في النتائج. وعلى الرغم من حدوث تقدم قدره عشر درجات بين الاعوام 2003 -2012 تراجع متوسط الدرجات في مواد العلوم والرياضيات والقراءة في الفترة بين 2012 -2015[40]. ويختلف متوسط الدرجات من منطقة الى اخرى ويختلف اختلافا كبيرا بين المناطق الحضرية والريفية. وتفيد التقارير من 63% من المدارس التونسية بان تراجع تعلم الطلاب يعزى الى غياب المدرسين مقارنة بنسبه 16% في دول منظمة التعاون الاقتصادي. وتعاني تونس من الافتقار الشديد إلى الموارد التعليمية مثل المعلمين والعاملين والمواد التعليمية والبنية التحتية للمدارس. وبالنسبة لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تتميز المدارس التونسية بقدر اقل من الاستقلالية في العديد من المجالات.

وفي دراسته حول مشاكل التعليم في المرحلة الأساسية في فلسطين في العام 2016 أشار الباحث علي حبايب إلى عدد من المعيقات اهمها تعدد البرامج والمناهج التي لا ترتبط بحياة المتعلم، الوضع الاقتصادي والاجتماعي والتاريخي والسياسي للمجتمع الفلسطيني، طغيان الجانب النظري على الجانب

36 UNOCHA Humanitarian Overview Iraq 2019: https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/irq_2019_hno.pdf
37 OCHA Iraq Humanitarian Profile (2018), Iraq Education Cluster Secondary Data Review (2018) & REACH Iraq MCNA Preliminary Findings
38 UNESCO Report: Access to Quality Inclusive Primary and secondary Education for Refugees and IDPs in Conflict Affected.
39 The Annual status of Education Report's (AsER) save the Children, AsER Literacy and Numeracy Assessment, 2018.
40 ISA (Program for International Student Assessment) or the TIMSS (Trends in International Mathematics and Science Study) organized by the IEA (International Association for the Evaluation of Educational Achievement).

العملي، زيادة التخصصات الأدبية على حساب التخصصات الأخرى والمهارات العملية والعلمية. وتشمل هذه العقبات أيضا حقيقة ان النظام التعليمي يستخدم أساليب تركز على إدخال المعلومات النظرية والتحفيظ التلقائي والتلقين من خلال الاعتماد على نظام من الامتحانات القائم على التصنيف والمنافسة. كما ان تصنيف الطلاب على انهم طلاب أذكياء وأغبياء وأقوياء وضعفاء زاد من الظواهر السلبية داخل مجتمعنا مثل الأنانية وحب الذات والعمل الفردي وأدى إلى غياب العمل الجماعي سواء داخل المدرسة أو داخل المؤسسات الأخرى وإلى نفور الطلاب من التعلم وزيادة كراهيتهم للمدرسة الامر الذي ادى إلى زيادة المشاكل والتحديات التي تقف عقبة في طريق تقدم التعليم الأساسي واعاق تحقيق الفلسفة التربوية لأهدافها بشكل جيد.

في قطاع غزة لا يزال يطبق نظام الفترتين في مدارس الأونروا والمدارس الحكومية (70٪ من مدارس الأونروا، و63٪ من المدارس الحكومية). بالإضافة الى ذلك تعمل ست مدارس بنظام ثلاث فترات لاستيعاب العدد المتزايد من الأطفال الناجم عن النقص في المدارس والفصول الدراسية. وفي الضفة الغربية يواجه الطلاب والمعلمون تحديات مزمنة تتعلق بالوصول الآمن إلى التعليم. في طريقهم من وإلى المدارس يتعرضون الكثير منهم للمضايقة والترهيب والعنف، وفي بعض المناطق الساخنة تتعرض المدارس دوما لعمليات المداهمة والتفتيش وإطلاق الغاز المسيل للدموع.

في النصف الأول من عام 2018 تم توثيق 140 حادثة من حوادث الانتهاكات المتعلقة بالتعليم أثرت على 33997 طفلاً (1520 في غزة). كما يوجد 44 مدرسة تواجه خطر الهدم الكامل أو الجزئي[41]. والافتقار إلى البنية التحتية للمدارس في بعض المجتمعات يجبر الأطفال على السفر مسافات طويلة للوصول إلى مدارس أخرى.

وفي الأردن وعلى الرغم من الخطوات المتقدمة في مجال التعليم لا تزال جودة التعليم مختلفة وغير تنافسية حسب المعايير الدولية ولا سيما في المناطق الحضرية والريفية الاكثر فقرا. يؤدي انخفاض معدلات القراءة والكتابة والحساب في المراحل المبكرة الى تدهور النجاح والإنجاز الأكاديمي في وقت لاحق. كما ان البيئات التعلمية الضعيفة ولا سيما في مدارس الذكور تؤدي إلى تفاقم النظام المدرسي المتدني الأداء بالفعل. وهناك ايضا ضغوط اضافية على مرافق النظام العام وخاصة في المناطق المحرومة ناجمة عن تزايد اعداد الشباب والتنقل من المدارس الخاصة إلى المدارس العامة وتزايد اعداد اللاجئين السوريين. كما ان المدارس العامة تعاني من سوء الصيانة والاكتظاظ والدعم المجتمعي المحدود. [42]

## المساواة والشمول في التعليم

في نظرة على قضية عدم المساواة في جميع انحاء العالم. في البلدان النامية بلغت الفجوة في معدلات انهاء المرحلة الاساسية بين الأطفال الاغنياء والفقراء أكثر من 30 نقطة مئوية. وفي البلدان المنخفضة الدخل يخصص حوالي 46% من مصادر التعليم العام لتعليم 10% من أفضل الطلاب المتعلمين. وفي البلدان الفقيرة التي تتوفر معطيات حولها يتعلم 20% من الأطفال في سن المدرسة الابتدائية من أبناء اغنى العائلات في المستويات التعليمية المطلوبة بقدر يصل أربعة اضعاف ال 20% من الأطفال من أبناء أفقر العائلات. وفي البلدان التي لديها ضعف مستوى عدم المساواة في التعليم يزيد احتمال الصراع أكثر من الضعف. حيث يبلغ احتمال عدم تمكن أبناء 20% من أفقر العائلات من القراءة ستة اضعاف أبناء 20% من اغنى العائلات. [43]

في الشرق الأوسط في حين أن احتمال التحاق البنات بالمدارس أقل من الأولاد فهن أكثر احتمالا للتقدم من التعليم الابتدائي إلى المرحلة الثانوية، كما انهن يحققن تفوقا واضحا عليهم من حيث التعلم. لكن احتمال توظيفهن أقل بكثير من احتمال توظيف الشباب بالرغم من الاستثمار الكبير والاداء الأفضل. وتميل المرأة العربية المتعلمة الى ان تكون أكثر نشاطا في المجالات السياسية وان تعطي رأيها في القضايا الاجتماعية والاقتصادية. لكن معدلات الأمية بين النساء في دول الشرق الأوسط اعلى بالمقارنة مع بقية دول العالم. وحرمان المرأة من حقها في التعليم يؤثر على وضعها ويجعل بلدها اقل نموا من الناحية الاقتصادية، لان السلطة الأبوية في الشرق الأوسط تقلل من شان المرأة وتحرمها من حقوقها الإنسانية الاساسية. ويعتبر افتقار النساء إلى التعليم في منطقة الشرق الأوسط من القضايا الرئيسية المثيرة للقلق مقارنة مع وضع النساء في العالم، ولا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به على الرغم من ان تعليم الاناث في الشرق الأوسط تحسن بشكل ملحوظ.[44]

---

41 UNOCHA Humanitarian Needs Overview Palestine 2019: https://www.ochaopt.org/sites/default/files/humanitarian_needs_overview_2019.pdf
42 https://www.usaid.gov/jordan/education
43 https://www.globalpartnership.org/data-and-results/education-data
44 https://gswownews.com/lack-womens-education-middle-east/

الكثير من القضايا والمعيقات في الشرق الأوسط يتم علاجها من خلال تعليم المرأة مثل معدلات وفيات الأطفال ومعدلات الخصوبة والنمو السكاني. حيث ان تعليم المرأة يساهم في جعلها أكثر نشاطا في المجالات السياسية ويشجها على إعطاء رأيها في القضايا الاجتماعية والاقتصادية. لكن المناهج الدراسية في المنطقة تهدف الى تثقيف الاناث لكي يصبحن أمهات جيدات أو ممرضات أو معلمات فقط. والمرأة تمثل شرف الأسرة لذلك غالبا ما ينظر العرب إلى الثقافة الغربية نظرة سلبية.

ولذلك يجب تصحيح التحدي داخليا وخارجيا من خلال توفير التعليم المناسب للإناث الذي يحقق تقدما في دول الشرق الأوسط النامية، ومن خلال القضاء على التمييز بين الجنسين في المدارس الابتدائية والثانوية بحيث يتلقى كلا الجنسين نفس التربية والتعليم.

تزداد الفوارق بين الاناث والذكور نتيجة الاختلافات في الثروة والمكان. في جميع انحاء المنطقة العربية معدل تسرب الاناث من المدارس الابتدائية اعلى من الذكور وهذا الامر ادى الى انخفاض معدلات بقاء الإناث في المدارس عن بقية دول العالم بنسبة 93 في عام 2009. لكن بعض البلدان العربية أحرزت تقدما في هذا المجال. بالنسبة للدول العربية العشرة التي تتوافر فيها البيانات بقيت الاناث في المدارس حتى نهاية المرحلة الاساسية بمعدلات مماثلة أو معدلات أفضل.

تشهد جيبوتي والمغرب واليمن اعلى نسبة فوارق لصالح الطلاب على حساب الطالبات، حيث يلتحق بالمدارس أقل من 90 طالبة لكل 100 طالب.[45] في اليمن 25% من الطالبات في المناطق الريفية أكملن الإعدادية بالمقارنة مع 50% من الطلاب الذكور. كما ان الامية في اليمن منتشرة بنسبة 47% بين النساء ونسبة 16% بين الرجال.

كما ان حوالي 35% من الأطفال المعاقين في سن الدراسة لا يلتحقون باي مؤسسة اكاديمية رسمية، وعدد المستفيدين منهم من غرف المصادر التعليمية متدني جدا، وهذا يعيق دمجهم في عملية التعليم، وهذا ناجم أصلا عن عدم قدرة المعلمين على التعامل مع هذه الفئة من الأطفال، ولذلك يلاحظ تغيبهم عن المدارس وبقائهم في بيوتهم أو ذهابهم الى بعض المدارس المتخصصة في هذا المجال. [46]

أسباب الاستبعاد من التعليم اسباب متعددة ومتداخلة. وتتمثل إحدى المساهمات الهامة التي تقدمها المبادرة العالمية المتعلقة بالأطفال غير الملتحقين بالمدارس في تحديد الحواجز الهامة المتعلقة بالأوضاع المختلفة لاستبعاد التعليم ثم تحليل سياساتها المتعلقة بالأبعاد الخمسة. ويستند تحليل الحواجز والسياسات إلى نظام رصد النتائج لتحقيق الإنصاف الذي استحدثته اليونيسيف مؤخرا والذي يحدد الفئات العريضة الاربعة من المحددات بوصفها اطارا تحليليا من خلال نموذج العوامل الخمسة للاستبعاد. على سبيل المثال تشير التقديرات إلى ان عدد الأطفال المعاقين في العالم يتراوح بين 93 مليون الى 150 مليون طفل. في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط حوالي 40% من الأطفال ذوي الاعاقة خارج المدارس الابتدائية و55% خارج المدارس الإعدادية.[47]

### التعليم من أجل العمل

الأمم المتحدة حذرت من ان منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا تواجه خطرا بالغا يتمثل في زيادة غير مسبوقة قدرها خمسة ملايين طفل غير ملتحقين بالمدارس وارتفاع بنسبة أكبر من 10% من البطالة بين الشباب بحلول 2030. وذكر تقرير صادر عن اليونيسف حول منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا ان حوالي 15 مليون طفل خارج المدارس بسبب مزيج من الفقر والتمييز وجودة التعلم الرديئة والعنف في المدارس والنزاعات المسلحة، وحذر التقرير من ان هذا العدد يمكن ان يزداد بمقدار 5 مليون وان المنطقة يمكن ان تشهد ارتفاعا في البطالة بين الشباب بنسبة 10% إذا لم تأخذ بأسباب تطوير التعليم وفرص العمل. وتسجل المنطقة اعلى معدل للبطالة بين الشباب على مستوى العالم حيث بلغ معدل البطالة الاقليمي بين الشابات 40%. ومن بين الأطفال الملتحقين بالمدارس لا يلبي سوى نصفهم مهارات قياس الأداء في القراءة والرياضيات والعلوم. وقالت كابيلير المديرة الإقليمية لليونيسف في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: "نحن نواجه خطرا شديدا يتمثل في عدم تحقيق أهداف التنمية المستدامة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مما يؤدي الى

45 UNIESCO, Global Education Monitoring Report. 2016
46 Right to Education Index 2018. https://www.rtei.org
47 UNICEF, Towards Inclusive Education. The impact of disability on school attendance in developing countries. 2016

إمكانية نشوء عواقب كارثية على الأطفال والشباب. وأضافت كابيلير "الطريق الوحيد للخروج يكمن في تنفيذ واعداد موازنة للسياسات المتعلقة بالأطفال وإنهاء العنف والنزاعات المسلحة وإيجاد البيئات المستقرة سياسيا واجتماعيا وتعزيز المساواة بين الجنسين".[48]

واليوم تمتلك المنطقة أدنى حصة من راس المال البشري في الثروة الإجمالية على الصعيد العالمي (القيمة الاقتصادية لخبرة العامل ومهارته وتشمل التعليم والتدريب والذكاء والمهارات والصحة والاشياء الأخرى التي يقدرها أصحاب العمل مثل الولاء والتقيد بالمواعيد)[49].

وفي حين ان الشباب في المنطقة حققوا مستويات علمية اعلى من إبائهم الا انهم لم يتمكنوا من ترجمة تحصيلهم العلمي على ارض الواقع والحصول على فرص أكبر للدخل. وفي حين ان المنطقة فيها اعلى مستويات التعليم بين الأجيال إضافة الى إمكانية التنقل مقارنة بالمناطق الأخرى في العالم فإنها تعاني أيضا من تدني الحركة في الدخول فيما بين الأجيال مما يعني ان التحصيل التعليمي وحركة الدخل يرتبطان ارتباطا جيدا[50].

يستثمر الشباب في مختلف أنحاء العالم في التعليم اعتقادا منهم بأن التعليم من شانه ان يساعدهم على ايجاد وظائف أفضل وفرص أكبر. ولكن في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا أصبح التعليم مصدرا للإحباط بشكل واسع لأنه لا يوفر المهارات التي يحتاجها الشباب في الوقت الحاضر. ومن الأرجح ان الشهادة الجامعية الآن في الشرق الأوسط تؤدي إلى بطالة بلا نهاية بدلا من ان تؤدي إلى وظائف ملائمة ومستقبل أفضل. وبحلول عام 2050 سيتعين على منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا ان تستحدث 300 مليون وظيفة جديدة لاستيعاب العدد الكبير من الشباب الذين يدخلون سوق العمل. وما لم تتصرف الحكومات الآن وتستثمر في جودة التعليم للنهوض به فان العديد من هؤلاء الشباب سيواجهون الإحباط وخيبة الأمل وهذه العواقب لا تؤثر على المنطقة فحسب بل تؤثر على العالم اجمع.[51]

ملايين الخريجين العاطلين عن العمل في دول مثل المغرب وتونس ومصر ولبنان يمثلون اهدارا للموارد البشرية الثمينة وخاصة الشابات اللائي يحققن نتائج التعلم أفضل بكثير من الشباب، ومع ان عدد الخريجات الجامعيات يفوق عدد الخريجين من الشباب الا ان معدل البطالة بينهن ضعف معدل البطالة بين الشباب.

وفيما يتعلق بالإبداع والتعليم في المنطقة افاد 73% من الشباب المستطلعة آرائهم في دراسة حديثة [52] في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا بان النظام التعليمي في بلدهم يقتل إبداعاتهم، واكد 42% على ان النظام التعليمي يحتاج إلى ان يكون أكثر ابداعا وابتكارا حتى يتمكن من التكيف مع الأزمنة المتغيرة. وإذا وضعنا الاختلافات العمرية في اعتبارنا [53] فان نسبة 83% من جيل الالفية (18-35) متفقون على ان البطالة هي اهم قضية بالنسبة لهم في دولهم. وفيما يتعلق بالتغييرات التي يرغبون فيها قال 51% انهم يرغبون في المزيد من فرص التدريب والفرص لتعلم مهارات جديدة. اما بالنسبة للتعليم فقد رأى فقط 38% من المبحوثين ان التعليم الذي حصلوا عليه أعدهم للوظيفة بشكل كامل، وقالت الأغلبية بان التعليم العالي هو أفضل وسيلة لتعزيز الخيارات الوظيفية والحصول على وظائف أفضل، وهذا الشعور سائد بين الجيل الحديث أكثر من الجيل القديم (نسبة 73% ممن دون سن 35 مقابل نسبة 68% ممن هم أكبر من سن 35). اما بالنسبة لأكبر المعوقات التي تحول دون التطور المهني في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا اشار ثلاثة من كل عشرة اشخاص (31 ٪) الى انقطاع العلاقة بين مؤهلاتهم التعليمية وطبيعة وظائفهم الحالية، في حين أشار 28% الى عقبة أخرى وهي عدم كفاية أو نقص التدريب المناسب. وبالنسبة للأشخاص الذين تزيد أعمارهم عن 35 عاما كانت أبرز المعوقات: نقص الدعم المالي (44%)، التزامات والمسؤوليات الأسرية (27%)، انقطاع العلاقة بين المؤهلات والوظائف (25%). وهذا يشير الى ان الاشخاص الأكبر سنا لديهم مواقف أكثر ايجابية من التعليم بالمقارنة مع الاشخاص الأصغر سنا.

---

48 https://aawsat.com/english/home/article/1849481/unicef-nearly-15-million-children-out-school-mena
49 Lange, Glenn-Marie, Quentin Wodon, and Kevin Carey. 2018. The Changing Wealth of Nations 2018: Building a Sustainable Future. Washington, DC: World Bank.
50 Narayan, Ambar, Roy Van der Weide, Alexandru Cojocaru, Christoph Lakner, Silvia Redaelli, Daniel Gerszon Mahler, Rakesh Gupta N. Ramasubbaiah, et al. 2018. Fair Progress? Economic Mobility across Generations Around the World. Equity and Development. Washington, DC: World Bank. https://openknowledge.worldbank.org / handle/10986/28428
51 https://www.worldbank.org/en/news/opinion/2018/11/13/fixing-the-education-crisis-in-the-middle-east-and-north-africa
52 Education and Innovation in the Middle East
53 Millennials in the Middle East survey conducted in February 2014

وعلى الرغم من التغير الجذري في التكنولوجيات والمهارات اللازمة لسوق العمل العالمي والاقليمي فان الانظمة التعليمية في المنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا لا تزال على حالها ولا تتغير أيضا.[54] ومن المؤكد ان التكنولوجيا سيكون لها دور هام في مستقبل العمل ولكن دورها كمحفز للإنجاز ينطوي على إمكانيات كبيرة لم تستغله المنطقة حتى الان. والواقع ان التكنولوجيا تغير كيف يجري اعداد طلاب اليوم لدخول معترك العمل في المستقبل، بمعنى انها لا تؤثر فقط على اهداف التعليم بل تؤثر أيضا على الوسائل، حيث انها تقدم فرصة فريدة لتوفير مستوى عالي من التعليم بطريقة أكثر كفاءة وفعالية.

ومن المرجح ان انعدام المهارات التأسيسية المناسبة أسهم في أزمة العمالة والتوظيف في المنطقة، ولكن نحن بحاجة إلى فهم أفضل للعلاقات بين النظام التعليمي وسوق العمل بما في ذلك الأسباب المختلفة لمشاركة الاولاد والبنات في التعليم وسوق العمل[55].

وفي الوقت نفسه تشير الادلة إلى عدم توافق واسع الانتشار بين المهارات المطلوبة في سوق العمل والمهارات التي تدرس في المدارس. وحسب الدراسات العالمية تؤكد المزيد من الشركات في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا ان عدم كفاية المهارات الفنية والشخصية تعيق نموها وقدرتها على توظيف الموظفين[56]. تعتبر المجموعة الكبيرة من الخريجين العاطلين عن العمل في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا بمثابة اهدار لراس المال البشري القيم واشارة واضحة الى الانفصال بين الانظمة التعليمية وأصحاب العمل، وهذا الوضع ينطبق بشكل خاص على الشابات الجامعيات حيث ان عددهن يفوق عدد الشباب في الجامعات ولكن معدل البطالة بينن ضعف معدل البطالة بين الشباب. لذلك هناك حاجة إلى تعزيز المهارات من القطاع الخاص لتحويل تركيز الطلاب والمدارس عن القطاع العام وكذلك هناك حاجة الى إيجاد انظمة أفضل لمطابقة الخريجين مع الوظائف المناسبة لهم، وتيسير الانتقال من العمل المدرسي. وبهذه الطريقة يمكن للأنظمة التعليمية ان تكون مصدرا للمهارات اللازمة للاقتصادات المتنوعة وبناء قطاعات خاصة حيوية تولد النمو والوظائف. [57]

**التعليم في حالات الطوارئ: اللاجئون والمشردون داخليا**

كتبت أودري أزولاي المديرة العامة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة اليونسكو في ملخص التقرير العالمي لرصد التعليم عام 2019 بأن "الناس انتقلوا دائما من مكان إلى آخر من أجل البحث عن فرص أفضل او هربا من الخطر على حياتهم. وهذا الانتقال له تأثير كبير على انظمة التعليم. ويضع المجتمع الدولي اللمسات الاخيرة على اتفاقيتين دوليتين هامتين وهما الميثاق العالمي للهجرة الآمنة والنظامية والمنتظمة، والميثاق العالمي بشأن اللاجئين. وهذه الاتفاقيات غير المسبوقة الى جانب الالتزامات العالمية في مجال التعليم المتضمنة في الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة تسلط الضوء على الحاجة إلى معالجة قضية التعليم للمهاجرين والنازحين. (التقرير العالمي لرصد التعليم 2019). [58]

وأضافت أودري ازولاي: حاليا القوانين والسياسات تخفق في تحقيق مصالح أطفال المهاجرين واللاجئين من خلال إنكار حقوقهم وتجاهل احتياجاتهم. فالمهاجرون واللاجئون والمشردون داخليا يشكلون بعض الفئات الأكثر ضعفا في العالم مثل الاشخاص الذين يعيشون في الاحياء الفقيرة والذين يتنقلون في المواسم لكسب لقمة العيش والأطفال المحتجزين. ومع ذلك فانهم كثيرا ما يحرمون من الالتحاق بالمدارس التي توفر لهم ملاذا امنا ومستقبلا أفضل. وتجاهل تعليم المهاجرين يبدد قدرا كبيرا من الإمكانات البشرية. وأحيانا الوثائق البسيطة ونقص البيانات أو الانظمة البيروقراطية وغير المنسقة يعني ان العديد من الناس يتم تجاهلهم بسبب الخلل في الاعمال الإدارية. ورغم هذا، الاستثمار في تعليم المهاجرين واللاجئين الموهوبين يساعد على تعزيز التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي ليس في البلد المضيف فحسب بل في بلد المنشأ ايضا.

وعادة ما تؤثر حالات الازمات سلبا على التعليم. ولا تقتصر هذه الحالات على منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا. فيما يلي نظرة سريعة على التعليم في الازمات في العالم.

- الأطفال في البلدان الهشة البنية والبلدان المتضررة من الصراعات أكثر احتمالا لترك المدارس بنسبة تصل الى ضعف النسبة في البلدان غير المتأثرة بالصراعات. كما يرجح ايضا ان يكون أكثر من ثلثي عدد المراهقين غير ملتحقين بالمدارس، حيث ان هناك 75 مليون طفل الذين تتراوح أعمارهم بين 13-18 سنة يعيشون في بلدان متضررة من الحروب والصراعات ويحتاجون إلى الدعم التعليمي. ففي السنوات الخمس الماضية

54 2019. World Development Report 2019: The Changing Nature of Work. Washington, DC: World Bank.
55 L Steer et al: Arab youth missing educational foundation for a productive life. Center for Universal Education at Brookings, 2014.
56 https://www.worldbank.org/en/region/mena/brief/education-in-mena
57 https://www.worldbank.org/en/news/opinion/2018/11/13/fixing-the-education-crisis-in-the-middle-east-and-north-africa
58 file:///C:/Users/Admin/Downloads/265866eng.pdf

ارتفعت طلبات التمويل للتعليم في حالات الطوارئ بنسبة 21%، والاناث في البلدان المتضررة من الصراعات أكثر عرضة للحرمان من التعليم بنسبة 2،5، كما ان الشابات أكثر عرضة للحرمان من التعليم الثانوي بنسبة تصل الى 90% مقارنة بالبلدان غير المتأثرة بالصراعات. من عام 2013 إلى عام 2017 كان هناك أكثر من 12700 هجوم على مؤسسات تعليمية تضرر بسببها حوالي 21000 طالب ومعلم. وخلال السنوات الخمس الماضية عانت 41 دولة من خمس هجمات على الأقل على مؤسساتها التعليمية.

- وإذا تحدثنا عن اللاجئين والمشردين داخليا فإننا نجد انه بحلول عام 2017 كان هناك أكثر من 25،4 مليون لاجئ في العالم، وأكثر من نصف عدد اللاجئين في العالم كانوا دون سن 18 عاما. وفي 2017 بلغت نسبة الأطفال اللاجئين المسجلين بالمدارس الابتدائية في العالم 61%، واقل من ربع اللاجئين في العالم يصلون الى مرحلة التعليم الثانوي، وهناك 17 مليون لاجئ في سن الدراسة وأطفال مشردون داخليا في بلدان تضررت بسبب الصراعات، وكانت دوما فرص التعليم العالي المتاحة للاجئين محدودة للغاية حيث تمكن حوالي 1% من اللاجئين الشباب من الوصول إلى الجامعات.[59]

عانت منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا من أزمة اللاجئين والتشرد لم يسبق لها مثيل. فقد أرغمت النزاعات والصراعات الناس على الفرار من ديارهم مما تسبب في عمليات النزوح الجماعي وحرمان أطفالهم من الحصول على التعليم. وتواجه المنطقة تحديا مباشرا يتمثل في التعامل المناسب مع التحديات التعليمية المرتبطة بموجة اللاجئين في سن الدراسة إلى البلدان المجاورة (الأردن ولبنان).

ويشكل النازحون السوريون أكبر نسبة في العالم، وصلت الى 12 مليون مع نهاية عام 2016، وهذا أكثر من نصف عدد السكان في سوريا، وقد هرب أكثر من 5 ملايين شخص من سوريا بحثا عن الأمان في لبنان وتركيا والأردن. وفي لبنان يقيم أكثر من مليون لاجئ سوري ولا توجد مخيمات رسمية للاجئين وحوالي 70% من اللاجئين السوريين يعيشون تحت خط الفقر.

وحتى لو انتهت الازمة السورية على الفور وهو أمر مستبعد فان توقعات الأمم المتحدة تشير إلى ان عودة اللاجئين النازحين إلى سوريا سوف تستغرق من 8 إلى 10 سنوات. والاستجابة السريعة للازمة السورية الانسانية ليست سوى البداية فقط، وسوف يكون تقديم الخدمات المتعلقة بالسكان في سن الدراسة من أولوية من أولويات التنمية في الأجل القريب[60].

وفي الأردن يوجد أكثر من 66 ألف لاجئ سوري محاصرين في المنفى، ويعيش حوالي 80% منهم خارج المخيمات الرسمية، في حين يعيش أكثر من 140 ألف سوري في مخيمي الزعتري والأزرق.[61] وحوالي 93% من اللاجئين في الأردن يعيشون تحت خط الفقر، وحوالي نصف المشردين داخليا من فئة الأطفال. [62]

ولأكثر من 75 سنة عانى افراد المجتمع الفلسطيني من مستويات مختلفة من التجارب الصادمة نتيجة للاحتلال الإسرائيلي. ومنذ الانتفاضة الثانية التي اندلعت عام 2000 تعرض الفلسطينيون لأشكال مختلفة من الممارسات العدوانية بما فيها إعاقة التنقل بسبب نقاط التفتيش العسكرية والإغلاقات وحظر التجوال فضلا عن الاجراءات القمعية الأخرى مثل إطلاق النار والانفجارات وتدمير المنازل والاعتقالات.

مظاهر الحرب والعنف العسكري والتهديد والخسائر والفظائع تتعارض مع الوفاء بحقوق الإنسان الأساسية للأطفال والالتزام بها مثل السلامة وحرية التنقل وتقرير المصير والأفاق المستقبلية.

ومعظم الحكومات المتأثرة بأزمات اللاجئين لا تملك الموارد أو البنية التحتية الأساسية اللازمة لمواجهة التدفق الهائل للأطفال اللاجئين في سن الدراسة. وعليه، تقوم الوكالات الإنسانية المحلية والدولية بالاستجابة الإنسانية الفورية عبر نظام بديل او موازي. لكن الحكومات اكتشفت ان هذا ليس نهجا مستداما وانه ينبغي ادماج اللاجئين في النظام التعليمي الوطني. بيد ان نقص الموارد اللازمة يشكل أكبر المعوقات الرئيسية.

---

[59] https://www.globalpartnership.org/data-and-results/education-data
[60] https://www.worldbank.org/en/region/mena/brief/education-in-mena
[61] https://www.unrefugees.org/refugee-facts/statistics/
[62] https://www.mercycorps.org/articles/iraq-jordan-lebanon-syria-turkey/quick-facts-what-you-need-know-about-syria-crisis

فعلى سبيل المثال لبنان والأردن التي لديها أكبر عدد من اللاجئين كافحت لاستيعاب الأطفال حتى في إطار نظام الفترتين وهي فترة الدوام الصباحية وفترة أخرى مسائية. وتخصص عادة فترة الدوام المسائية للاجئين الذين يتلقون ساعات اقل من التعليم. وقد قدمت الاونروا التعليم الأساسي المعتمد للاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزه والأردن ولبنان وسوريا، وهذا النظام التعليمي هو نظام شامل للتعليم الموازي ويشمل جميع جوانب ممثل المناهج الدراسية والممارسات التعليمية الشاملة للجميع والتطوير المهني للمعلمين. [63]

التبرعات المقدمة من البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة هي المصدر الرئيسي لتمويل عمليات الاونروا. وهذا يجعل قضية الدعم غير مستدامة، وانعكس ذلك في الاثار المدمرة للنزاعات على المدارس التابعة للأونروا الى جانب قيام بعض المانحين الرئيسيين بإيقاف التمويل لأسباب سياسية مثل الحكومة الأمريكية.[64] ولاستيعاب أزمة اللاجئين والنازحين وضع المعهد الدولي للتخطيط التربوي التابع لليونسكو ارشادات حول خطط التعليم الانتقالي إلى ان يتم وضع خطة كاملة لقطاع التعليم الشامل كما حدث في اليمن.

لكن وعلى الرغم من الاجراءات التي اتخذتها الحكومة لا تزال القضايا المتعلقة باللاجئين والمشردين داخليا بحاجة إلى الوثائق اللازمة لدمجهم في انظمة التعليم الرسمية. فعلى سبيل المثال حتى وقت قريب كان الأردن يطلب من اللاجئين الذين يقيمون خارج المخيمات التسجيل لدى وزارة الداخلية للحصول على "بطاقات الخدمة" من اجل الالتحاق بالمدارس. وهذا التسجيل للحصول على البطاقة يتطلب احضار شهادة ميلاد.

يلتحق نصف الأطفال اللاجئين في سن الدراسة في لبنان في مؤسسات التعليم الرسمية والبالغ عددهم 31 ألف طفل، اضافة الى 210 ألف طفل في المدارس العامة المدعومة من الجهات المانحة وكذلك 63 ألف طفل في المدارس الخاصة. وقالت وزارة التعليم اللبنانية انها مضطرة الى الحد من التسجيل وخفض التكاليف بسبب عدم كفاية التمويل من الجهات الدولية المانحة.[65]

ومن أجل التعامل بفعالية مع قضايا التعليم في حالات الطوارئ وتقديم الدعم الحقيقي للاجئين والنازحين، قالت أودري ازولاي: "ان توفير التعليم لا يكفي بالغرض. وتحتاج البيئة المدرسية إلى دعم الاحتياجات المحددة لأولئك الذين يتنقلون، لذلك يتوجب وضع المهاجرين واللاجئين في نفس المدارس مع سكان الدولة المضيفة وهذه تعتبر انطلاق هامة لبناء التماسك الاجتماعي. مع ذلك، فان التمييز والطريقة واللغة التي يتم بها اعطاء الدروس يمكن ان تقودهم بعيدا". وأضافت: ان توفير مدرسين على مستوى رفيع من التدريب هام من اجل ضمان دمج التلاميذ المهاجرين واللاجئين، لكن هؤلاء المدرسون يحتاجون أيضا إلى الدعم من أجل أدارة صفوف متعددة اللغات والثقافات والتي غالبا ما تشمل الطلاب ذوي الاحتياجات النفسية الاجتماعية. ومن الأمور الحيوية أيضا وضع المناهج الدراسية الجيدة التصميم التي تعزز التنوع وتوفر المهارات الهامة وتواجه الظلم والاجحاف، ويمكن ان يكون لها تأثير إيجابي يتجاوز جدران الفصول الدراسية. أحيانا تحتوي الكتب المدرسية تصورات نمطية قديمة حول المهاجرين تؤدي الى تقويض الجهود الرامية إلى الإدماج. كما ان العديد من المناهج الدراسية ليست مرنة بما فيه الكفاية للتعامل مع أنماط حياة الأشخاص الذين يتنقلون باستمرار. ويتطلب توسيع نطاق التوفير وضمان الإدماج المزيد من الاستثمار الذي لا يمكن للعديد من البلدان المضيفة ان تحققه لوحدها.

والتعليم في ظل حالات الطوارئ هو أحد القضايا التي لفتت انتباه واهتمام الائتلافات التربوية الوطنية في الشرق الأوسط وشمال افريقيا. خلال الفترة ما بين 1-3 أيار مايو 2018 اختتمت وفود الائتلافات التربوية الوطنية من البلدان العربية أول مؤتمر لها في بيروت وهو جزء من الحملة العربية للتعليم للجميع (السودان، الأردن، اليمن، لبنان، العراق، المغرب، تونس، الصومال، مصر، الكويت، البحرين، فلسطين، موريتانيا، جورجيا). ونظم المؤتمر بالتعاون مع الشبكة العربية للتربية والتعليم الشعبي، والائتلاف اللبناني للتعليم للجميع، والحملة العالمية للتعليم للجميع، واليونسكو، والجمعية الألمانية لتعليم الكبار، والمجتمع المفتوح. وفيما يتعلق بالتعليم في ظل حالات الطوارئ أكد المؤتمر على التوصيات التالية: [66]

- التحذير من الارتفاع الكبير في الانفاق على التسلح على حساب الإنفاق الإنمائي، لا سيما التعليم، في ضوء المؤشرات المثيرة للانزعاج حول واقع التعليم وخاصة في البلدان التي تشهد صراعات مسلحة.

---

[63] UNESCO Global Education Monitoring Report 2019.
[64] Position paper by Palestinian coalition for Education for all.2018
[65] https://www.hrw.org/news/2018/12/13/lebanon-stalled-effort-get-syrian-children-school
[66] file:///C:/Users/Admin/Desktop/الحملة%20العربية%20للتعليم%20للجميع%20و الائتلافات%20الوطنية/Arabic%20final%20statement%20of%20financing%20of%20education%20conference%20-%20May%202018%20(1)%20(1).pdf

- مطالبة الجهات المسؤولة ولا سيما الحكومات والاطراف الدولية المانحة بالوفاء بالتزاماتها بحماية الحق في التعليم، وهذا يشمل التعليم في حالات الطوارئ والتعليم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام 2020، لا سيما الهدف الرابع.
- مطالبة أطراف النزاع في اليمن وسوريا والعراق بتحييد التعليم من النزاع القائم وضمان الوصول الامن للطلبة إلى مدارسهم وحماية المؤسسات التعليمية من الاستهداف المباشر من جانب الأطراف المتصارعة.
- التأكيد على حماية الحق في التعليم في فلسطين في ظل الاحتلال الإسرائيلي، والتأكيد على التزام منظمة الاونروا وعدم التنصل من مسؤوليتها من توفير التعليم المجاني للاجئين الفلسطينيين داخل فلسطين وخارجها، ودعم المدارس في المناطق المهددة بالمصادرة، وتقديم دعم خاص لها يتقاطع مع الأهداف الأربعة، والثناء على فكرة هذه المدارس التي انشاتها وزارة التربية والتعليم العالي التعليم في فلسطين قبل عامين.
- في ضوء تحول حالات الصراعات إلى حالات شبه دائمة في عدد من البلدان لا بد من التركيز على تطوير نظم التعليم في اوقات الازمات، والتخطيط المسبق والاستراتيجيات اللازمة للتعامل مع الازمات الطويلة الأجل، ووضع الآليات لتوفير التمويل الكافي لتحقيق ذلك.

## البيئة التعليمية

في الديمقراطيات الناشئة يمكن ان تكون المدارس عوامل تغيير وعناصر فاعلة في تنمية المهارات والقيم الديمقراطية الطويلة الأمد مثل الحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية واحترام التنوع وحقوق الإنسان الأساسية. ومع وجود أكثر من 40% من السكان في العالم العربي دون سن الثامنة عشرة فان المدارس هي الجهات الفاعلة الاجتماعية والسياسية الرئيسية التي يمكن ان تؤثر بقوة على عملية التحول الديمقراطي. حيث ان هناك مجموعة متزايدة من الأبحاث تشير الى ان المناخ المدرسي الإيجابي أمر ضروري لضمان احراز التقدم في هذا الاتجاه. فطبيعة الحياة المدرسية التي تعكس القيم والأهداف والبنية التنظيمية والعلاقات الشخصية والممارسات التعليمية يمكن ان تعزز أو تعرقل تعليم الطالب ونجاحه في المستقبل، ولسوء الحظ فان معظم المناخات المدرسية سلبية في العديد من البلدان العربية.

يتفق جميع الباحثين تقريبًا على أن المناخ المدرسي له أربعة أبعاد أساسية. [67]

- السلامة التي تتضمن تنفيذ القواعد والمعايير المتعلقة بالعنف وسوء المعاملة إضافة الى اليات تنفيذ تلك القواعد. وهي تشمل السلامة الجسدية والأمن الاجتماعي والعاطفي.
- العلاقات الشخصية التي تشكل مناخ المدرسة وتتضمن احترام التنوع والدعم الاجتماعي بين الكبار والطلاب ودعم الكبار للطلاب في المجالين الأكاديمي والشخصي.
- مستوى الدعم للتدريس والتعلم الذي يتضمن التعلم الاجتماعي والمدني.
- البيئة المؤسسية الأوسع حيث يتأثر المناخ الاجتماعي بما يلي: احساس الطلاب بالانتماء للمدرسة، ونوعية المرافق والموارد المتاحة، ومشاركة الأسرة والمجتمع في التعلم والأنشطة المدرسية.

وتم دراسة جوانب هذه الابعاد الأربعة من خلال اختبارات المقارنة الدولية لتحصيل الطلاب في مجالات القراءة والرياضيات والعلوم. وتعاني العديد من البلدان العربية من تغيب الطلاب، واكتظاظ الفصول الدراسية، وقلة توفر الموارد التعليمية لمواد الرياضيات والعلوم، وضعف مشاركة الاهالي في الشؤون المدرسية. والمؤشر الذي يقيس الابعاد الثلاثة للمناخ المدرسي في الاتجاهات الدولية للرياضيات والعلوم "تيمس" (الجوانب الثلاثة: السلامة، والتعليم والتعلم، البيئة المؤسسية) في 14 دولة عربية يرسم صورة قاتمة. فعلى الرغم من وجود اختلافات كبيرة بين البلدان وداخل البلدان فان المناخ المدرسي في البلدان العربية التي شاركت في تيمس (الاتجاهات الدولية للرياضيات والعلوم) 2007 وبيلز (دراسة التقدم في تعلم القراءة لعام التقدم في الدراسة الدولية لتعلم القراءة الجانب الجيد) [68] 2006 وبيزا (لبرنامج الدولي لتقييم الطلاب) 2009 كان سلبيا بشكل عام. [69]

ولا بد من القيام بالكثير لإصلاح انظمة التعليم في مختلف البلدان العربية ولا سيما فيما يتعلق بتغيير طريقة التثقيف في مجال المواطنة. وعلى الرغم من أوجه القصور في بيانات التوجهات الدولية لدراسة مادتي العلوم والرياضيات (تيمس) لا بد وأن تعمل جميع البلدان العربية على تحسين وضع ومؤهلات

---

67 file:///C:/Users/Admin/Desktop/School%20Climate%20and%20Citizenship%20Skills.pdf
68 Progress in International Reading Literacy Study
69 file:///C:/Users/Admin/Desktop/School%20Climate%20and%20Citizenship%20Skills.pdf

المعلمين لديها وان تضع نظما للحكم الرشيد على المستويين المركزي والمحلي إلى جانب الشفافية والمساءلة العامة. ومن الضروري انشاء مناخ مدرسي أكثر إيجابية إذا كانت الديمقراطيات الناشئة في العالم العربي تخطط لتثقيف الشباب المهارات والقيم المطلوبة للمواطنة والقومية.

وللأسف تتميز البيئة الثقافية في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا بعدد من الحواجز. فيما يلي اهم الأمثلة على هذه الحواجز.[70]

- **التمييز بين الجنسين**: على الرغم من التحسينات لم يتحقق الكثير لا يزال مستوى التكافؤ بين الجنسين في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا ضعيفا مقارنة بالدول الاخرى. فالإناث منقوصات القيمة ولا يحصلن على قيمتهن الحقيقة، ولا تقدم لهن أسرهن التعلم الكافي بسبب عدم حاجتهن الى العمل والكسب. أضف إلى ذلك أن أولياء الأمور يمنعون بناتهم من المشي مسافات طويلة إلى المدارس كما لا يوجد سوى عدد قليل من المعلمات. وثمة مشكلة اخرى في معظم البلدان وهي الزواج المبكر.
- **الفقر وعمالة الأطفال**: المدارس مجانية بشكل رسمي في جميع دول العالم (ما عدا جيبوتي) ولكن لا تزال هناك تكاليف مرتبطة بها مثل تكاليف الزي المدرسي والنقل ورسوم الدروس الخاصة (الضرورية أحيانا). وتشكل عمالة الأطفال مشكلة خطيرة لأنها تشغل الاطفال عن الذهاب إلى المدرسة.
- **الجودة المنخفضة**: المدارس في العديد من الأماكن ولا سيما في المناطق الريفية مكتظة وتفتقر الى المعدات، والمدرسون يفتقرون إلى التدريب الجيد، ويعاني الطلاب من ضعف التحصيل العلمي الى جانب الافتقار الى المستويات الجيدة من الإلمام بالقراءة والكتابة والحساب. وفي بعض الحالات تواجه البيئات المدرسية المخاطر او الوضع الصحي غير المناسب ويتعرض الطلاب للعنف من المعلمين والاقران.
- **انخفاض وضعف الطلب**: تتراجع الرغبة في طلب العلم عندما تكون جودة المدرسة منخفضة، وعندما تكون التكاليف مرتفعة (عندما تكون هناك حاجة إلى عمالة الأطفال لكسب المال أو مساعدة الاهل)، وعندما ترتفع البطالة بين الخريجين، وعندما يكون محتوى المنهاج بعيدا عن واقع الحياة العملية، وعندما يكون التعليم الرسمي ليس له دور فاعل في الحياة التقليدية.
- **الصراع**: المخاوف الأمنية والتشرد تساهم في ابعاد الأطفال عن التعليم المدرسي وهذا يتضمن الهجمات المباشرة على المدارس، وعمليات الاختطاف، والنهب، والاستيلاء على المباني المدرسية لأغراض عسكرية. وبالنسبة للأطفال اللاجئين والمشردين داخليا تشمل المعيقات التكلفة واللغة وانعدام الشعور بالأمن والتعقيد والبيروقراطية، وعدم توفر الوثائق المطلوبة. وفي الوقت نفسه فان تدفق اعداد كبير من اللاجئين يفرض عبئا ثقيلا على النظم المدرسية في البلدان التي يفرون اليها.

أظهرت البيانات المستمدة من تيمس عام 2007 أن الطلاب العرب لا يشعرون بالأمان الجسدي والاجتماعي والعاطفي في البيئات المدرسية حيث ان الصراعات جعلت المدارس والطلاب اقل امنا. والتقرير العالمي لرصد التعليم الاخير حدد البلدان المتضررة بشدة من الصراعات وهي مصر واليمن وسوريا وفلسطين، والبلدان المتضررة وهي العراق والصومال والسودان. كما ان اعداد كبيرة من المدرسين دخلوا مهنة التدريس بدون الاعداد الأكاديمي الكافي والتدريب قبل الخدمة ولم يحصلوا على التطوير المهني الملائم والمناسب اثناء الخدمة. وثمة أمور أخرى فاقمت من المشكلة وهي الاعتماد على التحفيظ والتلقين، وتغيب الطلاب والمدرسين، واكتظاظ الصفوف، وقلة الموارد. وينبغي أن تحسّن البلدان العربية وضع ومؤهلات المعلمين لديها وان تضع نظما للحكم الرشيد على المستويين المركزي والمحلي إلى جانب الشفافية والمساءلة العامة. وفي ظل غياب البيئة التعليمية الجيدة لا يوجد مجال كبير امام الشباب العرب لكي يصبحوا مواطنين مسؤولين قادرين على توطيد وتحفيز التحول الاجتماعي لإقامة مجتمعات حرة ومزدهرة.[71]

يحتاج الأطفال في مخيمات اللاجئين والشتات إلى خدمات المياه والصرف الصحي والتغذية والخدمات الصحية اللازمة للحصول على التعلم. وهناك حاجة إلى توفير الدعم لتقديم الإمدادات والوجبات المدرسية لتشجيع الأطفال على البقاء في المدارس، لان الأهالي يلغون التعليم من قائمة الأولويات في الأوقات الاقتصادية الصعبة ويرسلون ابنائهم للعمل لكسب المال.

[70] http://www.oosci-mena.org/regional-overview
[71] Carnegie Papers: The Arab World's Education Score Card 2012. https://carnegieendowment.org/files/school_climate.pdf

## تمويل قطاع التعليم

تمويل التعليم هو القضية الأساسية التي تساعد على ضمان تحقيق اهداف اجندة التعليم 2030 وتحقيق اهداف إعلان انشيون بشأن التعليم بحلول عام 2030 وإطار العمل الخاص بالتعليم حتى عام 2030.[72] وقد حققت الحركة العالمية التي تدعم زيادة تمويل التعليم والابطال الدوليين نجاحات في تحسين تمويل التعليم، حيث يتم التركيز على تمويل التعليم في محاولة لمواجهة الاتجاهات الحديثة في الحد من الاستثمار في قطاع التعليم العام وزيادة خصخصة التعليم. وثمة مثال جيد اسمه "التعليم لا يمكن أن ينتظر" الذي خصص بالفعل أموالا للتعليم من اجل التعليم في اليمن وسوريا في المنطقة.

إلا أن الوضع الحالي لتمويل التعليم لا يزال اقل من المطلوب ولا يكفي لمواجهة التحديات الهائلة في المنطقة، حيث لا يوجد عدد كاف من البلدان التي تخصص الموارد المحلية الكافية للتعليم، والأموال الممنوحة لخطط الاستجابة الإنسانية لا تعتبر التعليم حاجة أساسية ملحة. وما لم تكن هناك زيادة هائلة في تمويل التعليم، فإننا سنكون على بعد 50 سنة من الطريق الصحيح لتحقيق التعليم الشامل والجيد للجميع بحلول عام 2030[73].

ويشير تقرير لجنة التعليم الى أن تمويل التعليم يحتاج إلى زيادة مطردة تتراوح بين 1،2-3 تريليون دولار أمريكي بحلول عام 2030، هذا وأكثر من 97% من الموارد تأتي من الميزانيات المحلية للبلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل نفسها.[7574]

وتواصل العديد من الحكومات في المنطقة الاستثمار بانتظام في التعليم بشكل غير كافي، حيث تخصص معظم البلدان في الشرق الأوسط أقل من 6% من الناتج المحلي الإجمالي، وأقل من 20% من ميزانية الحكومة للتعليم[76]، باستثناء بعض البلدان المنتجة للنفط. وفي البلدان التي تواجه حالات الطوارئ تغطي الأموال الدولية الممنوحة لها 3،5% فقط من مجموع الميزانيات (اليمن)[77]، في حين لا يتم تأمين سوى نسبة 6% من التمويل الفعلي (السودان).[78]

وفي فلسطين، كان هناك تطور في الانفاق العام على التعليم الذي وصل حسب أخر احصائيات 22% من إجمالي النفقات الحكومية في عام 2018، إلا أن الزيادة في النفقات تذهب عادة إلى اعمال البناء أو زيادة الرواتب أو التوظيف، وذلك يعني ان النفقات لا تهدف إلى تطوير عملية التعليم نفسها، حيث ان حصة النفقات التنموية منخفضة (18%) ضمن الميزانية المخصصة لوزارة التعليم، في حين تنفق 66% على المرتبات والأجور مما يجعل عملية التنمية تحت تصرف مصالح الجهات المانحة.[79]

وفي الوقت نفسه قامت العديد من البلدان المانحة الرئيسية بتقليص المعونات المقدمة لقطاع التعليم، ولا يزال هيكل المعونة الدولية لا يطابق بين الأطفال المتضررين من الصراعات المسلحة وحالات الطوارئ الإنسانية.[80]

لا بد وأن تعطي البلدان الأولوية للأنفاق على التعليم، وأن توحد الخدمات التي تقدمها الهيئات المختلفة، وان تعزز القدرات الوطنية في مجال تخطيط الموارد وأدارتها من خلال تطوير نظام مثل حسابات التعليم الوطني، والاستفادة من الأدوات مثل الإسقاط ونموذج المحاكاة، وزيادة تطوير الشراكة بين القطاع العام والخاص من أجل تطوير التمويل. وفي الوقت نفسه يتوجب ضمان التنسيق بين التمويل الإنساني والإنمائي.[81]

---

[72] UNESCO et al. (2015) 'Education 2030. Incheon Declaration and Framework for Action: Towards inclusive and equitable quality education and lifelong learning for all'.
[73] UNESCO GEMR (2016b) 'Global Education Monitoring Report 2016.Education for people and planet: Creating sustainable futures for all'. See http://unesdoc.unesco.org/images/0024/002457/245752e.pdf
[74] Education Commission (2016), 'The Learning Generation: Investing in education for a changing world', p.3.
[75] Even with an increase in domestic public expenditure, UNESCO estimates that the financing gap for delivering good quality universal education (from pre-school through to secondary levels) by 2030 in low-income countries will be USD $10.6 billion per year, on average, between 2015 and 2030. This is over four times the level current USD $2.3 billion per year provided by official donors (OECD DAC official aid spend on education).
[76] Data is available in http://data.uis.unesco.org/, Some more updated data is available in Annex 1 of Financing Matters Toolkit. www.campaignforeducation.org/docs/.../GCE%20Financing_Matters_EN_WEB.pdf
[77] Humanitarian Needs Overview of Yemen. OCHA November 2016.
[78] Education Sector Bulletin Sudan, July 2016. http://www.oosci-ena.org/uploads/1/wysiwyg/Sudan_Education_Sector_Bulletin_201608.pdf
[79] Right to Education Index 2018
[80] Education Commission (2016), 'The Learning Generation: Investing in education for a changing world', https://www.unicef.org/publications/files/UNICEF_SOWC_2016.pdf
[81] file:///C:/Users/Admin/Desktop/education%202030%20arb%20region%20outcome%20statement.pdf

وخلال الفترة 1-3 أيار 2018 عقدت الحملة العربية للتعليم للجميع وبمشاركة مجموعة من البلدان العربية (السودان، الأردن، اليمن، لبنان، العراق، المغرب، تونس، الصومال، مصر، الكويت، البحرين، فلسطين، موريتانيا، جورجيا) أول مؤتمر لها في بيروت حول التمويل المحلي للتعليم، حيث دعت الحملة العربية للتعليم للجميع إلى اتباع التوصيات التالية: [82]

- العمل على إقناع صانعي القرارات بإعادة صياغة الأولويات الوطنية بحيث يأخذ التعليم حقه من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 6% على الأقل.
- إنشاء نظام للمعلومات العلمية قائم على وحدة المدرسة وكافة المستويات الاعلى فيما يتعلق بالميزانية والانفاق على التعليم بطريقة تساعد على تحديد تكلفة الطلاب في كل مرحلة من مراحل التعليم ومعدل النفقات على التعليم العام من الانفاق العام. وتحدد الحالة العامة للناتج القومي الإجمالي مقدار المساهمة الرئيسية لكل مصدر من مصادر تمويل التعليم في نفقات التعليم.
- اعتماد مبدأ المشاركة في تمويل التعليم بين المؤسسات الحكومية المختلفة من جهة، ومؤسسات المجتمع المدني والجمعيات والقطاع الخاص من جهة أخرى، ولا بد من التفكير في الاشكال والطرق الفعالة التي تشجع على المشاركة الشعبية في تمويل الاليات للاستفادة من الموارد البشرية والمادية والمالية من خلال إنشاء صندوق لدعم التعليم للجميع 2030.
- تسهيل وجذب مصادر التمويل غير الحكومية من خلال:
  - ✓ إنشاء هيئات عامة للهبات التعليمية لتحفيز الجهات المانحة على المساهمة في تمويل قطاع التعليم والاستفادة من أموال الضرائب في هذا المجال.
  - ✓ تحفيز القطاع الخاص على المشاركة والاستثمار في التعليم.
  - ✓ توفير التشجيع لجذب المساعدات الخارجية.
- الاستفادة من التجارب الناجحة لاقتصاديات التعليم في البلدان ذات الظروف المماثلة.
- معالجة مشاكل التفاوت في التعليم العام بين البلدان ونوع الجنس عن طريق تخصيص صندوق مركزي لضمان تنمية التعليم المتوازنة والحق في التعليم.
- تطوير مشروع تربوي عربي كبير لإعادة تأهيل قطاع التعليم العام بالاعتماد على القروض الميسرة من الجهات المانحة دون المساس بسيادة البلدان.
- صياغة خطة عمل واستراتيجية لتعزيز التعليم الفني والمهني لرفع مستوى جودة المهن وتوسيع نطاق الخيارات الوظيفية ولا سيما بين الشباب العاطلين عن العمل.
- تخصيص ما لا يقل عن 9% من أهم مؤشر من مؤشرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كنوع من الالتزام بالتعليم حتى عام 2030. وكذلك توسيع الدراسات والبحوث ونشر ثقافة اقتصاديات التعليم في مختلف المجالات بين قيادات العمل التربوي الذي يديرون الاقتصادات التعليمية، والاستفادة من الدراسات التي أجريت في مجال الانفاق على التعليم وتمويل التعليم.
- توسيع ولاية الشراكة العالمية للتعليم لتشجيع جميع البلدان على تحقيق الهدف الرابع للتنمية المستدامة مع التركيز على تدريب المعلمين.
- زيادة قاعدة المعارف من خلال جمع البيانات حول مستويات التدريب بالإضافة إلى اجراء دراسات تحليلية حول واقع التعليم وتقييم اثاره.
- توفير الأموال من مصادر داخلية وخارجية من اجل تمويل برامج تدريب المعلمين وتدريب جميع الموظفين العاملين في المؤسسات والمنظمات الوطنية والإقليمية والدولية العاملة في مجال التربية والتعليم.

كما قدم السيد رفعت الصباح سكرتير عام للحملة العربية للتعليم للجميع في خطابه امام المؤتمر الدولي لتمويل التعليم 2030 الذي عقد في بيروت بين الأول والثالث من أيار 2018 تشخيص عام حول تمويل التعليم في المنطقة العربية شمل أهم النقاط التالية: [83]

- لا تزال نسبة تمويل التعليم في الميزانيات الحكومية في العديد من البلدان دون الهدف المنشود.
- البلدان المانحة لا تعطي قطاع التعليم اولوية عند تخطيط وتنفيذ المساعدات الإنسانية المقدمة إلى البلدان في حالات الطوارئ.
- لا تزال ميزانيات التعليم مبهمة ولا توجد إحصائيات دقيقة حول حصة ميزانيات التعليم في الميزانيات الحكومية أو الانفاق الحكومي.
- أخفق القطاع الخاص حتى الآن في الوفاء بمسؤولياته تجاه دعم التعليم وهو يتنافس مع القطاع العام بدلا من دعمه في ذلك.

---

82 file:///C:/Users/Admin/Desktop/الحملة%20العربية%20للتعليم%20للجميع%20و الائتلافات%20الوطنية/Arabic%20final%20statement%20of%20financing%20of%20education%20conference%20-%20May%202018%20(1)%20(1).pdf

83 http://www.arabcampaignforeducation.org/page-1271-ar.html

- يتم استهداف المؤسسات التعليمية في أوقات الصراعات لذلك اصبحت اماكن التعليم غير امنة في العديد من البلدان العربية المتضررة من الصراعات.
- البلديات ومجالس القرى تصادر حق المؤسسات التعليمية في الاستفادة من ضريبة المعارف.
- اليات المساءلة المجتمعية ضعيفة ولا تلعب المجتمعات المحلية دورا هاما في تخطيط ومتابعة الخدمات التعليمية.
- يواجه المعلمون تحديات كبيرة وهم بحاجة ملحة إلى دعمهم وتطوير قدراتهم لتلبية احتياجات الطلاب في أوقات السلم وفي حالات الطوارئ.
- النظريات والشعارات تغلب على الخطوات العملية في مجال تمويل التعليم.
- لا تولي المؤسسات العالمية اهتماما كافيا لدعم التعليم.

وفي نفس الإطار طالب السيد رفعت الصباح سكرتير عام الحملة العربية للتعليم للجميع بضرورة:

- إلزام مؤسسات القطاع الخاص بمواءمة المسؤولية التعليمية مع المسؤولية الاجتماعية.
- قيام البلديات والمجالس القروية بتفعيل ضريبة المعارف من حيث الانفاق على التعليم وليس من حيث الرسوم.
- الربط بين جمع الضرائب والانفاق على التعليم وإطلاق حملة مجتمعية لحث المواطنين على دفع الضرائب لصالح التعليم.
- تنظيم حملات إعلامية لتشجيع التبرع للتعليم وتخصيص برامج في المحطات الإعلامية الرسمية للحديث عن اهمية دعم التعليم.
- توجيه دعم خاص للتعليم في المناطق المهمشة المتضررة من الاحتلال والحروب والنزاعات، وإنشاء صندوق للأمم المتحدة لدعم التعليم في المناطق المتضررة.
- استقطاع نسبة مئوية سنوية من الرواتب في القطاعين العام والخاص لصالح بناء مدارس جديدة.
- تنفيذ حملات لإنهاء ظاهرة التعليم الموازي التي دمرت الطموح من اجل تطبيق التعليم العالي المجاني. فالتعليم حق وليس سلعة والتعليم المجاني شرط أساسي.

### أزمة كوفيد-19 والتعليم في المنطقة العربية

تشير الإحصائيات الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة " اليونسكو " بأن هناك حوالي 96.157.590 مليون متعلم في المنطقة العربية تضرروا بسبب هذا العدو الخفي، وتعتمد أرقام اليونسكو على عدد الطلاب في كل من هذه الدولة نسبة إلى عدد السكان العام بالدولة، حيث نرى تصدر مصر القائمة بتأثر حوالي 26 مليون طالب وطالبة، تلتها الجزائر حوالي 11 مليون طالب ثم المغرب ثالثا بـ8.9 مليون طالب.

وجاءت المملكة العربية السعودية رابعة بحوالي 8.4 مليون طالب متأثر، تلتها العراق 7 ملايين طالب ثم سوريا 4.1 مليون طالب، فتونس 2.7 مليون طالب، والأردن 2.3مليون طالب. أما أقل الدول تأثرا بعدد الطلاب، فجاءت البحرين أولا، بتأثر 292 ألف طالب، ثم قطر 343 ألف طالب تلتها الصومال 544 ألف طالب فالكويت 749 ألف طالب.

| إجمالي عدد المتعلمين المتأثرين من أزمة فيروس كورونا (COVID 19) حسب الجنس في ذروة الأزمة | | | |
|---|---|---|---|
| الدولة | إجمالي المتعلمين المتأثرين | الذكور | الإناث |
| اليمن | **6119823** | 3456073 | 2663750 |
| عمان | **900153** | 44543 | 454723 |
| الإمارات العربية المتحدة | **1362359** | 71237 | 649989 |
| قطر | **343524** | 16854 | 174984 |
| الكويت | **749324** | 348579 | 40075 |
| المملكة العربية السعودية | **8410264** | 4304758 | 4105506 |
| العراق | **7010788** | 3995882 | 3054906 |
| سوريا | **4188528** | 2139512 | 2044016 |
| لبنان | **1363393** | 677398 | 686045 |
| فلسطين | **1626357** | 785996 | 890367 |
| الأردن | **2372736** | **1184904** | **1187832** |
| مصر | **26071893** | **13405269** | **12666624** |
| ليبيا | **1885226** | **934302** | **950924** |
| تونس | **2751424** | **1342970** | **14080954** |
| الجزائر | **11093218** | **5464896** | **5628322** |
| السودان | **8824167** | **4529633** | **4294539** |
| الصومال | **544061** | **354607** | **189454** |
| المغرب | **8943156** | **4724504** | **4218652** |
| موريتانا | **947589** | **471366** | **476223** |
| البحرين | **292429** | **149535** | **147894** |
| جزرالقمر | **214609** | **110776** | **108833** |
| جيبوتي | **142569** | **77081** | **65483** |

وفي خضم هذه الإحصائيات المخيفة لعدد المتعلمين المتضررين من الأزمة، استنجدت الكثير من البلدان العربية "بالتعليم عن بعد" في محاولة لإنقاذ الموسم الدراسي، معلنة عن مواقع خاصة تتيح للتلاميذ والطلبة متابعة دروسهم، أو عن الاستنجاد بوسائل الإعلام الجماهيري كالقنوات والإذاعات الحكومية.

غير أن شكوكاً كبيرة تراود المراقبين لهذا النوع من التعليم، وأكبر التحديات هو ضعف الأوضاع المعيشية والاقتصادية لجزء كبير من المواطنين، وعدم وصول تغطية الانترنت إلى كل المناطق البعيدة عن مراكز المدن، وعدم قدرة وسائل الإعلام الجماهيري على خلق تفاعل شبيه بما يجري في الفصول التقليدية، فضلاً عن مشاكل هيكلية تعاني منها الأنظمة التعليمية العربية التي يقبع غالبها في أسفل السلم بمؤشرات التعليم الدولية [84].

وبالرغم من انتشار استخدام الانترنت في المنطقة العربية، إلّا أن 43% من سكان المنطقة العربية يفقدون للإنترنت بحسب بيانات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP [85]، كما أن العديد من الدول لم تختبر سابقاً التقنيات التي يتيحها التعليم الإلكتروني، ولا تزال التجارب العربية متواضعة جدا، ولا تتركز الناجحة منها جزئياً إلّا في بعض دول النفط الغنية، بل لم تستطع دول عربية كثيرة حتى إدخال التعليم عن بعد في النظام الجامعي، رغم أن جامعات عريقة عبر العالم اعتمدت المحاضرات الرقمية منذ أكثر من عقد.

[84] يمكن الرجوع للدراسات التالية: https://www.oecd.org/pisa/pisa-2015-results-in-focus.pdf
وhttps://www.oecd.org/pisa/PISA-results_ENGLISH.png
[85] https://www.arabstates.undp.org/content/rbas/en/home/ourperspective/ourperspectivearticles/2020/covid-19-underscores-the-risk-of-the-digital-divide-in-the-arab-.html?platform=hootsuite&fbclid=IwAR0yMkvgYOftojfQPcu6QKsrUHHlUKqzpf_qC5zxtgP-vLZ6TuETujQYiy8

وجاءت جائحة كورونا لتجبر البلدان العربية على انتقال مفاجئ نحو التعليم عن بعد, وحاولت وزارت التربية والتعليم العربية تسهيل العملية بخلق منصات للتعليم الإلكتروني، لكن العمل في هذه المنصات يعتريه الكثير من المشاكل، وأهمها أن شرط التفاعل والتواصل الإنساني المباشر في التعليم الأساسي غائب تقريباً، كما توجد العديد من المشاكل التقنية في مشاهدة هذه الدروس، خاصة مع ضعف سرعة الانترنت في بعض المناطق، وأحياناً حتى ثغرات في الأدوات الرقمية المستخدمة، كما جرى مع بعض التطبيقات التي تعرضت لانتقادات كبيرة لمزاعم تخص عدم احترام الخصوصية.

من جهة أخرى قامت دولاً عديدة باستخدام القنوات الحكومية التعليمية لتعميم الدروس، إلا أنه لا توجد أرقام حول حقيقة الإقبال على هذه القنوات التي لم تكن تحقق أرقام متابعة كبيرة في الأيام العادية، ولا يزال التعامل مع التلفزيون يتم على أساس أنه جهاز ترفيه.

وتسود مخاوف من أن يساهم التعليم عن بعد في إضعاف مبدأ تكافؤ الفرص والعدالة والمساواة في الوصول للتعليم، وتقوية التفاوت الطبقي بين السكان، فأبناء الطبقة الغنية يتوفرون على التجهيزات المطلوبة، وباستطاعتهم حتى الاستفادة من دروس خصوصية داخل منازلهم في أوقات الحجر الصحي المنزلي، وهو ما حرم منه أبناء الطبقة الفقيرة الذين لا يجدون سوى المدارس الحكومية العامة لأجل التعلّم، كما توجد إشكالية أخرى تتعلّق بالأطفال الذين يعانون من إعاقات متعددة في النظر أو السمع، إذ لم يتم بعد توفير حل تقني يتيح لهم كذلك الاستفادة من التعليم عن بعد.

ويعتقد الكثير من التربويين العرب أن من شأن أزمة كورونا أن تؤدي إلى تغيير في الطريقة التي ينظر بها العرب إلى التعليم، فرغم مساوئه التي يرى مراقبون أنها مؤقتة فقط وسيتم التغلب عليها مستقبلاً، يبقى التعليم عن بعد بديلاً للتعليم التقليدي في الحالات الحرجة، كما أن التعليم التقليدي بدوره يحتضن الكثير من المساوئ التي قد يدفع وباء كورونا إلى التفكير فيها بعمق.

وبالمجمل نستطيع القول إن أزمة فيروس كورونا (COVID-19) أثرت على مجريات العملية التعليمية في المنطقة العربية بشكل كبير، وتباين حجم التأثير من دولة لدولة، ولكن بالمجمل نستطيع تلخيص لبعض أوجه التأثير والخلل الذي لحق بالعملية التعليمية وغايات الهدف الرابع، وهي كالتالي:

| الهدف 4: ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع | |
|---|---|
| الغاية | التأثير المباشر |
| **4.1 ضمان أن يتمتّع جميع الفتيات والفتيان بتعليم ابتدائي وثانوي مجاني ومنصف وجيّد، مما يؤدي إلى تحقيق نتائج تعليمية ملائمة وفعالة بحلول عام 2030** | - إغلاق المدارس بجميع المراحل التابعة للحكومة والقطاع الخاص في كافة الدول العربية.<br>- حوالي 27,239,872طالب\ة في المرحلة الابتدائية والإعدادية خارج المدارس في ذروة الأزمة، وجزء منهم يتلقون التعليم عن بعد.<br>- حوالي 33,315,404 طالب\ة في المرحلة الثانوية خارج المدارس في ذروة الأزمة، ويتلقون التعليم عن بعد.<br>- تأجيل الامتحانات وفرص العودة لمقاعد الدراسة هذا العام 2020.<br>- هناك مخاوف حقيقية على مرحلة التوجيهي\الصف 12، وكيفية عقد الامتحانات لهذه المرحلة في ظل الحجر المنزلي.<br>- حرمان الكثير من الفئات من التعليم و "التعلم عن بعد" لعدة أسباب منها: الإعاقة المتعددة، عدم توفر أو تقطع التيار الكهرباء، وعدم توفر الانترنت، وهذا ظهر في المناطق العربية الأكثر فقراً وبعداً عن مراكز المدن، كحالة قطاع غزة الذي يعاني من الحصار، السودان، اليمن.<br>- حرمان الكثير من الفئات الأكثر عرضه للتميز من التعليم و "التعلم عن بعد" لعدة أسباب منها: الإعاقة المتعددة، الفقر، عدم توفر أو تقطع التيار الكهرباء، وعدم توفر الانترنت، وهذا ظهر في المناطق العربية الأكثر فقراً وبعداً عن مراكز المدن، كحالة قطاع غزة الذي يعاني من الحصار، السودان، اليمن.<br>- لا يوجد لدي غالبية وزارت التربية والتعليم العربية خطط طارئة مكتملة وواضحة المعالم لمواجهة هذا النوع من الأزمات، مما جعل الإجراءات والقرارات تصدر بطريقة عشوائية ومتسرعة وغير مدروسة جيداً.<br>- قطاع التعليم لم يشكل أولوية حقيقية في حجم الموازنات المخصصة له ضمن بنود الموازنات العامة والإنفاق العام في فترة الطوارئ، وهذا انعكس بنقص حاد في توفير التمويل اللازم لوزارات التربية والتعليم للقيام بتدخلاتها أثناء هذه الأزمة.<br>- الإحصائيات التعليمية الرسمية ضعيفة وفيها نقص في البيانات النوعية أثر على قدرة كافة الأطراف في تشخيص حجم الضرر والتأثير الذي لحق بقطاع التعليم في ظل هذه الأزمة وبالتالي هذا حد من القدرة على الاستجابة السريعة. |

| | |
|---|---|
| | - هناك ملايين الطلبة والأطفال في المنطقة العربية مهددون بنقص التغذية بسبب انقطاعهم عن الدراسة وعدم الحصول على وجبات الغذاء المقدمة لهم بفي المدارس عبر برنامج الغذاء العالمي.<br>- ضعف برامج للدعم التكنولوجي أو النفسي-الاجتماعي للمعلمين والطلبة والأهالي في هذه الأزمة مما يهدد استمرار التعلم عن بعد أيضا كطريقة بديلة لعدم القدرة للعودة للتعليم في المدارس.<br>- توجه جزء كبيرة من الطلبة في ظل الأزمة للعمل لمساعدة أهاليهم اقتصادياً، وهذه الظاهرة منتشرة في المناطق الفقيرة والزراعية، وهناك مخاوف من انتشار عمالة الأطفال بعد انتهاء هذه الأزمة. |
| **4.2 ضمان أن تتاح لجميع الفتيات والفتيان فرص الحصول على نوعية جيدة من النماء والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم قبل الابتدائي حتى يكونوا جاهزين للتعليم الابتدائي بحلول عام 2030** | - إغلاق رياض الأطفال في كافة الدول العربية.<br>- حوالي **5,465,916** طفل\ة في المرحلة الطفولة المبكرة وما قبل المدرسة خارج رياض الأطفال في ذروة الأزمة.<br>- هناك مخاوف من تراجع المهارات القرائية عند الأطفال بعمر ٤-٦سنوات (قبل المدرسة) لانقطاعهم عن الذهاب لرياض الأطفال والمدارس، وهذا سيؤثر على العملية التعليمية عند انتظامها.<br>- لا يوجد لدى وزارت التربية والتعليم وغالبية منظمات المجتمع المدني تدخلات واضحة لتقديم دعم لمربيات رياض الأطفال، وخاصة في جانب الإرشاد والتوجيه التربوي. |
| **4.3 ضمان تكافؤ فرص جميع النساء لرجال في الحصول على التعليم التقني والمهني والتعليم العالي الجيّد والميسور التكلفة، بما في ذلك التعليم الجامعي، بحلول عام 2030** | - هناك مشكلة حقيقية في جانب التعليم المهني المعتمد على المهارات، فهذا النوع من التعلم لا يمكن تعويضه من خلال التعلم عن بعد.<br>- لا يوجد إحصائيات دقيقة في عدد المنتسبين لبرامج تعلم الكبار، وهذا لا يمكن صناع القرار والعاملين في هذا المجال معرفة عدد المتضررين من الأزمة من طلبة تعلم الكبار. |
| **4.6 ضمان أن يلمّ جميع الشباب ونسبة كبيرة من الكبار، رجالاً ونساء على حد سواء، بالقراءة والكتابة والحساب بحلول عام 2030** | - لا يوجد هناك أي تصور عن واقع التعلم للكبار في ظل هذه الأزمة، هناك آلاف المتعلمين خارج نطاق التعليم الرسمي لا يوجد لديهم أي بدائل حقيقية للتعلم.<br>- توقفت البرامج التقليدية في تعليم الكبار التي تقدمها الجهات المزودة لتعليم الكبار.<br>- توقف برامج محو الأمية بشكل كامل. |
| **4.7 ضمان أن يكتسب جميع الدارسين المعارف والمهارات اللازمة لدعم التنمية المستدامة، وذلك بجملة من السُبُل من بينها التعليم لتحقيق التنمية المستدامة واتّباع أساليب العيش المستدامة، وحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، والترويج لثقافة السلام ونبذ العنف والمواطنة العالمية وتقدير التنوع الثقافي وتقدير مساهمة الثقافة في التنمية المستدامة، بحلول عام 2030** | - توقف برامج إكساب المهارات والقدرات بشكلها التقليدي والكلاسيكي في مجال التنمية المستدامة، وحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، والترويج لثقافة السلام ونبذ العنف والمواطنة العالمية.<br>- تراجع في المخرجات الاجتماعية للتعليم بين الأطفال والشباب وتدني في مؤشرات قيم المواطنة (ظهرت من خلال سلوكيات العنف والتنمر اتجاه المصابين بالفيروس أو من ذوي الجنسيات الأجنبية التي ترتفع لديهم نسب الإصابة. |

ومن واقع عمل الحملة العربية للتعليم للجميع – أكيا في المنطقة العربية خلال الأزمة، ترى أن القدرة على مواجهة هذا الفيروس والصمود في وجهه، ومعالجة الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية العديدة لهذه الأزمة، تعتمد على مدى الاستجابة السريعة والمرنة لكافة الأطراف في تلبية احتياجات الفئات الأكثر تهميشاً والأقل حظاً (كالنساء، والشباب، والأشخاص ذوي الإعاقة، والعمال ذوي الأجور المتدنية، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والقطاع غير الرسمي، والفئات الضعيفة المعرضة بالفعل للخطر. ولكي نكون محددين، مطلوب 3 خطوات أساسية للنهوض بالعملية التعليمية والرجوع لوضع التوازن الذي يأخذ بالحسبان غايات وجوهر الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة، وهي:

**تتمثل الخطوة الأولى** في تدشين أقوى استجابة تعليمية وتعاونية غير مسبوقة على الإطلاق عالمياً، من أجل ضمان عودة أمنه وسليمة للمتعلمين لمدارسهم وجامعاتهم ومؤسساتهم، يجب زيادة الإنفاق على النظام التعليمي على الفور لتلبية الاحتياجات الملحة وزيادة الطلب على التعليم، ووقف أوجه الإنفاق غير المفيدة للبشرية على التسلح والحروب والنزاعات، وتطوير البنية التحتية التكنولوجية التعليمية، وتدريب العاملين في مجال التعليم؛ وتعديل السياسات العامة لتلبي معايير الحق في التعليم، يجب تأهيل المرافق الصحية في المدارس والجامعات، وأيضا التأهب والاستجابة لمتطلبات النظام التعليمي في البلدان التي لم يظهر فيها الفيروس بعد، أو التي لا يوجد بها انتقال مجتمعي حتى الآن.

يجب تقديم الدعم الأقوى للجهود على المستوي المحلي والوطني، بالإضافة للجهود المتعددة الأطراف من أجل ضمان العودة للعملية التعليمية بأسرع فرصة ممكنة. يجب تعزيز التعاون التعليمي على كافة المستويات من خلال إطلاق مبادرات مبتكرة بناءا على تجربة المجتمعات في التعامل مع أزمة فيروس كورونا.

**الخطوة الثانية** هي القيام بكل ما هو ممكن للتخفيف من الآثار السلبية على حياة ملايين المتعلمين حول العالم. وهذا يعني توفير الموارد بشكل مباشر لدعم قطاع التعليم بكل مكوناته، وتوفير التعليم الجيد والمجاني للأطفال، وزيادة الاهتمام بالتعليم وسياساته وإعطائها الأولوية في الخطط الحكومية والأجندات الدولية. وهذا يعني أيضًا تصميم استجابات مالية ونقدية للتأكد من أن العبء لا يقع على البلدان الأقل قدرة على تحمله.

هناك حاجة الآن إلى استجابة متعددة الأطراف ومنسقة وشاملة على نطاق واسع عبر رصد 10% على الأقل من الناتج المحلي الإجمالي العالمي أو أكثر لمعالجة أثار هذه الأزمة المركبة والخطيرة، ومن مصلحة الجميع التأكد من أن كل البلدان وخاصة البلدان النامية لديها أفضل فرصة لإدارة هذه الأزمة والخروج منها بأقل الخسائر، فالبشرية كلها في سفينة واحد.

**الخطوة الثالثة** هي التعلم من هذه الأزمة وإعادة البناء بشكل أفضل. لو كان العالم أكثر تقدمًا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لكان من الممكن أن يواجه هذا التحدي بشكل أفضل – مع وجود أنظمة صحية وتعليمية واجتماعية أقوى، وعدد أقل من الناس الذين يعيشون في فقر مدقع، ويتمتعون بتعليم جيد وفرص عمل، وأقل عدم المساواة بين الجنسين، وبيئة طبيعية أكثر صحة، والمزيد مجتمعات مرنة.

إن العالم يحتاج أكثر من أي وقت مضى إلى التضامن والأمل والإرادة السياسية والتعاون لرؤية هذه الأزمة من منظور إنساني- تنموي مختلف، يجب على مجلس الأمن والجمعية العمومية إلزام كافة الدول الأعضاء بالعودة لروح التضامن الدولي والشرعية الدولية المتمثلة بالاتفاقيات والمعاهدات والمواثيق الدولية المتفق عليها، ويجب على كافة وكالات الأمم المتحدة الالتزام بدعم جميع الحكومات والعمل مع شركائها لضمان إنقاذ الأرواح أولاً وقبل كل شيء، واستعادة سبل العيش، وخروج الاقتصاد العالمي والأشخاص الذين نخدمهم من هذه الأزمة. **لذا يجب العمل بأسرع وقت إلى:**

1) إعادة النظر بعمق في تعريف مفهوم ومصطلح " التعليم وقت الطوارئ والأزمات "، والذي كان لوقت قصير، وقبل هذه الأزمة يقتصر عموماً على البلدان والمناطق التي هي تحت الهيمنة الاستعمارية أو التي تشهد حروب أهلية أو نزاعات مسلحة.
2) مراجعة المقاربات حول "المدرسة " وطرح الأسئلة الحقيقية التي تعالج الأدوار التي يمكن أن تلعبها مستقبلا من خلال إجراء مراجعات شاملة لبرامجها لتكون مخرجاتها الاجتماعية أداة للتضامن الوطني والدولي.
3) اعتبار "المتعلم" الحلقة الأضعف في المنظومة التعليمية، وبالتالي العمل على حمايته، وضمان حقوقه، والبحث عن إمكانيات الوصول إلى الفئات الأكثر عرضه للإقصاء والتميز والتهميش، من أجل ضمان تحقيق الركائز الثلاث للتعليم، وهي (الوصول والنفاذ للجميع، جودة التعليم، تعزيز النظام التعليمي).
4) اعتماد المقاربة التشاركية في وضع الاستراتيجيات المرتبطة بالتعليم وقت الطوارئ، وذلك بإشراك كافة الفاعلين التربويين دون إقصاء.
5) مراجعة الأولويات، وذلك بجعل التعليم مسألة رأي عام تستحق العناية من الحكومات وكافة الأطراف، وبالتالي تخصيص التمويلات الضرورية، وزيادة ميزانيات التربية والتعليم في مختلف البلدان العربية.
6) الاهتمام بالبنية الأساسية حتى تكون قادرة على مجابهة الأزمات وتوفير التجهيزات الرقمية الضرورية التي تضمن للمتعلم التواصل عن بعد ودعم مكتسباته وتحصيله المعرفي، بما في ذلك الاعتراف بشبكات الاتصال الإلكترونية والعمل على بعد، وإزالة الفجوة بين المناطق الحضرية والريفية المتعلقة بالاتصالات وتوفير شبكة الانترنت للجميع.
7) الإقرار بأهمية المنصات الرقمية المعتمدة للتعليم عن بعد، مع الأخذ بعين الاعتبار محدوديتها في تقييم المكتسبات وضربها لمبدأ أساسي من مبادئ الهدف الرابع للتنمية المستدامة المتمثل في تكافؤ الفرص.
8) يجب على الحكومات اغتنام فرصة هذه الأزمة لتعزيز التزامها بتنفيذ خطة 2030 وأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، وفي مقدمتها الهدف الرابع للتعليم.

# 3- عالمنا المتغير: كيف ننظر إلى المستقبل 2050؟

## أهمية استشراف مستقبل التعليم

لعل واحدة من أهم الأقوال التي تعلمنا كيف يمكننا استشراف مستقبل التربية والتعليم في عام 2050م، هي عبارة عالم الحاسوب الأمريكي آلان كاي[86]، الذي قال: «أفضل الطرق لاستشراف المستقبل، هو أن تخترعه بنفسك». وهي دعوة لأن يشارك الإنسان في صناعة المستقبل، وترك السلبية القائمة على انتظار ما ستأتي به الأيام، ثم ننظر كيف نتعامل معها، وهذا هو الفرق بين العالم الأول مجازاً، الذي يصنع المستقبل، والعالم الثالث، الذي يكتفي بالخوف منه، أو يقنع بأن يعيش يومه فحسب.

إن عملية استشراف المستقبل تحتاج لجهد بحثي كبير من أجل بناء بدائل مستقبلية محتملة؛ وتقييم احتمال وقوع كل بديل؛ بالإضافة الي تقييم درجة الرغبة والقبول بكل بديل، وبذلك يظهر أن استشراف المستقبل بات علماً له أصوله وتقنياته وقواعده، ولم يعد رجماً بالغيب مبني على الخيال أو الحس المجرد من المنهجية العلمية. وهو لا يعني الجزم بأحداث المستقبل - فالغيب علمه عند الله وحده - ولكنه مبني على منطق الاحتمالات، حيث نستطيع قراءة المستقبل والتنبؤ فيه من خلال التخطيط الجيد، ولكن لدى الأفراد والمؤسسات في منطقتنا العربية تصور خاطئ لمفهوم "التخطيط" والذي انحصر على حاجتنا الآنية أو اليومية أو المرحلية تاركاً الغير يخطط إلى سنوات تتجاوز القرن أحياناً، إضافة إلى ضعف الدعم للبحث العلمي عموماً وعدم وفرة البيانات اللازمة كوقود للاستشراف الفعال، تعد أسباباً جوهرية وراء غياب الدراسات الاستشرافية العربية في كل القطاعات وأهمها قطاع التعليم.

**يجب** علينا شق بطن المستقبل لرؤية الجنين المتشكل فيه، وتحضير أنفسنا لاستقبال هذا الجنين وما سيرافق قدومه من تغييرات على مسرتنا التعليمية والتربوية.

وبالرجوع لمصطلح (استشراف مستقبل التعليم) لم يعثر الباحثون على تعريف محدد له، ولكن وبحسب الدراسات، فإن استشراف مستقبل التعليم يمكن تعريفه بصورة عامة بأنه محاولة للتوقع بمستقبل العرض والطلب على التعليم أو نوع معين من التعليم، سواء اعتمد ذلك على النمو الكمي في قيم متغيرات العرض والطلب الماضية والحالية أو على الآراء الشخصية المبنية على القراءة المتعمقة لمجرى الأحداث التي يتأثر بها العرض والطلب على التعليم.

وتنطلق أهمية استشراف مستقبل التعليم من أهمية التعليم نفسه. فالشعوب تخصص جزء كبير من مواردها النادرة للتعليم، حالمة في أن يسهم ذلك في بناء مستقبل أفضل وأن يتحقق الرخاء المنشود، انطلاقاً من مبدأ أن أهم وأفضل مورد طبيعي للشعب هو أطفاله وشبابه. ولكن بدون استشراف مستقبل التعليم والتخطيط له، فإن الموارد المخصصة للتعليم ربما تذهب هدراً، وربما يتحول التعليم من عامل بناء إلى عامل هدم.

ولذا فاستشراف مستقبل التعليم يهدف إلى ترشيد القرارات التعليمية بهدف الاستغلال المثالي للموارد المتاحة؛ أي تحسين مستوى الكفاءة في توظيف الموارد العامة في مجال التعليم. كما وصفه كثير من التربويين العرب في الحملة العربية للتعليم للجميع (استشراف مستقبل التعليم يستهدف وضع تصورات وبدائل واختيارات تساعد المسئولين وصانعي القرار في وزارات التربية والتعليم والحكومات في اختيار ما يناسب الأجيال القادمة من أنظمة تعليمية)

وفي زمن العولمة والاقتصاد الرأسمالي التكاملي تتزايد أهمية استشراف المستقبل التعليم بتزايد التنافس بين شعوب الأرض على كسب السبق وقيادة العالم، حيث تتنقل الشركات ورؤوس الأموال باحثة عن البيئة ذات الجودة التعليمية العالية والتي تخرج عاملين أعلى مهارة وإنتاجاً -مع تحفظنا في الحملة العربية للتعليم للجميع على ربط مخرجات التعليم بمخرجات سوق العمل فالتعليم هو حق من حقوق الإنسان الأساسية ولا يرتبط الحصول عليه بما يحتاجه السوق من مهارات وقدرات - وبالتالي تضمن عائدات أعلى للمستثمرين. وبدون محاولة قراءة مستقبل الطلب على التعليم وكيفية مقابلة ذلك الطلب بشكل يضمن توزيع مثالي للموارد، وتحقيق القدر الأقصى من الفاعلية في مقابلة معايير الجودة العالمية، لن يتأتى للشعب أن يقاوم القوى المنافسة.

---

[86] ألان كاي (بالإنجليزية:Alan Kay) ولد في 17 مايو 1940 عالم حاسوب أمريكي، اشتهر في مجال علم الحاسوب بمساهماته في برمجة كائنية التوجه وسمول توك وواجهة مستخدم رسومية، فاز بجائزة تورنغ في عام 2003.

ويكتسب استشراف مستقبل التعليم أهمية أكبر في الدول التي تعاني خللاً في جودة نظمها التعليمية، وهو حال الدول العربية عموماً. فتصبح هنا عملية استشراف المستقبل مضاعفة في الدول التي يترتب عليها أن تتوسع في تقديم الخدمة التعليمة كمياً لمقابلة الطلب المتزايد الناتج من النمو السكاني المتزايد ولتحسين معدلات الاستيعاب.

ومن خلال اطلاعنا وتحليلنا في الحملة العربية للتعليم للجميع لأهم منهجيات استشراف مستقبل التعليم، نرى أن ذلك يتم من خلال:

1) تحليل الاتجاهات الماضية في نمو السكان والتطور الكمي في أعداد الطلاب، ومعدلات الالتحاق بالدراسة وذلك من أجل استخراج أنماط النمو والمؤشرات الخاصة بالخصوبة ومعدلات الوفيات والهجرة.
2) إجراء إسقاطات مستقبلية لمدد طويلة كأداة مهمة للتخطيط وتنفيذ البرامج والتقويم.
3) تحليل الاتجاهات الماضية بشأن الإنفاق العام الحكومي والمخصص منه للتعليم بالذات ومحاولة إجراء توقعات بشأن النمو الاقتصادي ونمو الإنفاق العام وتحديد حجم الموارد التي ستكون متاحة لهذا القطاع في المستقبل.
4) إجراء إسقاطات قطاعية حول الاتجاهات المستقبلية لنمو القطاعات الاقتصادية المختلفة في الدولة واحتياجاتها المستقبلية من القوى العاملة ومقابلة ذلك من مخرجات التعليم بأنماطه الحالية والمستقبلية ومحاولة تحديد أوجه النقص أو الفائض لكل قطاع على حدة.
5) الأساليب التشاركية التي تعتمد على العمل الجماعي والحوار مع الأطراف الفاعلة ذات العلاقة، ومحاولة جمع البيانات والمعلومات والآراء وتحليلها والخروج باستنتاجات ونتائج يمكن من خلال التنبؤ بالمستقبل، وهذا الأسلوب من أكثر الأساليب استخداما من قبل الباحثين والمتخصصين.

وجملة القول إن استشراف مستقبل التعليم يعد مدخل أساس للتخطيط وصنع السياسات التعليمية، سعياً لضمان نظم تعليمية متطورة وقادرة على مواجهة تحديات المستقبل، وبالتالي ضمان بقاء ونهضة مجتمعاتها. ونحن في الحملة العربية للتعليم للجميع نؤمن بفاعلية النهج التشاركي-الجماعي في محاولة التنبؤ بمستقبل التعليم، ايماناً منا أن المستقبل هو نتاج عملنا ككل وليس مبني على نتيجة عمل فردي هنا أو هناك.

كما أننا ندرك أن الحديث عن مستقبل التعليم من أكثر المواضيع إثارة على الإطلاق، فهو مرتبط بأحلامنا ورؤيتنا لمستقبل التعليم ومستقبل أطفالنا وأجيالنا القادمة، هو حديث يعطينا الدفء والأمل بغد أفضل في ظل هذا الكم الكبير من التغييرات والتحديات والصراعات العالمية التي تواجهها البشرية، الحديث عن المستقبل فيه كثير من الشغف والدوافع الإنسانية التي تتطلع للازدهار والسلام والخير، لذلك كان لا بد من التركيز على هذا الموضوع أثناء مشاوراتنا الإقليمية والوطنية، وإعطاء الناس والمشاركين مساحة كبيرة من أجل التعبير عن أمنياتهم ومخاوفهم في ذات الوقت، فالحديث عن الأمل والأمنيات يرافقه كثير من القلل والخوف بغالب الأحيان.

## المشاورات الإقليمية والوطنية

حرصت الحملة العربية للتعليم للجميع وشركائها على إجراء أكبر قدر ممكن من أنشطة المشاورات على المستوي الإقليمي والوطني، ومن خلال تشجيع وتحفيز كافة الجهات والأطراف الشريكة وذات العلاقة في هذا الموضوع المهم من منظمات مجتمع مدني، وخبراء تربويين، وأكاديميين وباحثين، وممارسين لمهنة التعليم من معلمين ومعلمات.

وضمن هذا السياق ولتحقيق الغاية المرجوة من عملية المشاورات استخدمت الحملة مجموعة واسعة من الأدوات والأساليب التي حاولنا من خلالها الوصول إلى العديد من البلدان والمناطق الجغرافية، وزيادة مشاركة وإشراك الناس على المستويين المحلي والوطني في المشاورات المتعلقة بمستقبل التعليم. ايماناً بأن أي عملية مشاورات يجب أن تصل إلى القاعدة الشعبية لتكون حقيقية وتعكس الرؤية الحقيقية تجاه توجهات مستقبل التعليم.

ومنذ بداية إطلاق اليونيسكو لمبادرة التربية والتعليم، سعت الحملة العربية للتعليم للجميع إلى المساهمة في قيادة الجهود العربية وإيصال صوت المواطنين في المنطقة العربية إلى الحكومات وصانعي السياسات والمنظمات الدولية. وذلك ضمن رؤية واضحة حول كيفية الترويج للمبادرة، والأدوات المقترحة من قبل اليونسكو؛ بالإضافة الي ذلك قامت الحملة بإعداد أدوات جديدة للوصول إلى الناس (الطلاب والمعلمين وأولياء الأمور والأكاديميين والمعلمين والمهنيين).

***وفيما يلي استعراض تفصيلي حول نتائج المشاورات، مقسمة حسب المحاور والاسئلة الرئيسة التي طرحتها اليونيسكو:***

**ما أكثر شيء نتمناه؟ (رؤيتنا لمستقبل التعليم)**

إننا ندرك أن مواجهة المستقبل، لا تتم إلا بعقلية جديدة قادرة على التخطيط السليم والتنبؤ بالتغير.وتحليل الحاضر وربطه بالماضي، واستشراف المستقبل، واتخاذ القرار المناسب، والتعامل الذكي مع التقنيات المتطورة، واكتساب العلاقات الإنسانية القادرة على التعامل مع الغير، بغض النظر عن الانتماءات العرقية أو المهنية أو الاجتماعية، أي ذهنية ذات شفافية، ترتقي بصاحبها إلى رحابة العالمية، بدلاً من الانغلاق وعدم قبول الأخر.

ولعل المتتبع لمجريات الأحداث والمتغيرات العالمية التي حدثت خلال العشر سنوات الأخيرة وتأثيرها على العملية التعليمية والتربوية، يدرك أن طبيعة الأدوار التي يلعبها أطراف العملية التعليمية تغيرت، فالمدرسة والمعلم والطالب لم يعودوا يلعبون نفس الأدوار التي كانت مطلوبة منهم بالسابق، وسنحاول في هذا الجزء من التقرير تلخيص النقاط المشتركة التي أجمع عليها كل المشاركين في رؤيتهم لمستقبل التعليم، أو بالأحرى أمنياتهم لهذا المستقبل وتصوراتهم لما يجب أن يكون عليه أطراف العملية التعليمية، ولكن قبل عرض هذه والرُؤَى لا بد من إدراك أن هذه التصورات التي سوف نوردها هي بالمجمل تشكل نواة لبناء فلسفة تربوية جديدة تقوم على استثمار الزمن بأبعاده الثلاثة (الماضي، والحاضر، والمستقبل) ولا يجب بأي ظرف إغفال أي منها، فلكل واحد منها دوره في بناء الفكر التربوي الذي يجعلنا قادرين على الذهاب إلى المستقبل بخطى ثابته وبدون تخبط أو تردد أو انتكاسه للوراء.

وفيما يلي جدول يلخص النقاط المشتركة التي أجمع عليها كل المشاركين في رؤيتهم لمستقبل التعليم، أو بالأحرى أمنياتهم لهذا المستقبل وتصوراتهم لما يجب أن يكون عليه أطراف العملية التعليمية:

| عناصر العملية التعليمية | رؤيتنا لمستقبل التعليم (ما الذي نأمل أن يتحقق في المستقبل ؟) |
|---|---|
| **مدرسة المستقبل** | - الفصول الدراسية القديمة بصيغتها التي تشبه السجون من حيث الشكل ستختفي، وتتحول الصفوف الدراسة لمساحات عمل مفتوحة وكبيرة، يجلس فيها الطلبة بشكل جماعي وتشاركي-تفاعلي، وفي هذه المساحات يتم التركيز على الحوار والنقاش ونقل الخبرات والتجارب والمعارف والمهارات بشكل شفاف بين الطلبة أنفسهم والمعلمين.<br>- غرف المعلمين والمدير ستختفي أيضا، وستحل مكانها مناطق خاصة تحت مسمي (مناطق فرق العمل) وهذا نهج يعكس روح الفريق والعمل الجماعي بين الهيئة التدريسية.<br>- جزء من المدرسة سيتحول لواقع افتراضي، حيث ستختفي الكتب الورقية، وسيكون بإمكان الطالب اجراء التجارب الافتراضية، والقيام برحلات افتراضية لأي مكان في العالم، وأيضا تسجيل حضور الدوام من البيت في حال كان يعاني من أي أسباب مرضية أو حركية تعيق حضوره للمدرسة.<br>- المدرسة تحتوي على أماكن لإنتاج وإعداد المشاريع المرتبطة بالمنهاج والمحتوي التعليمي، وهذا يعني أن المساحات المخصصة للمختبرات العلمية والمهنية ستزيد، وسيكون بمقدور الطالب اجراء أي تجربة علمية أو مشروع عمل داخل المدرسة.<br>- مدرسة مبدعة تكون مكان للإنتاج المعرفي، والفني، والرياضي، والأدبي، وتشجع التفكير العلمي والتفكير النقدي وجميع المواهب وتستوعب جميع فئات المتعلمين وتشجع الإبداع وتحتضنه، وليست فقط مكان لتعلم المنهاج المخصص من قبل وزارات التربية والتعليم.<br>- مدرسة قيمية تكسب المتعلم منظومة الأخلاق والقيم المجتمعية وقيم العيش المشترك واحترام الأديان التي تعكس الإرث الحضاري والإنساني والتاريخي الإيجابي للمجتمعات.<br>- المدرسة بيئة تعلمية ديناميكية تفاعلية حية، فيها روح ومساحة واسعة للمشاركة والحوار لاتخاذ القرارات وتحديد الاحتياجات بين كل مكوناتها الأساسية، وهم المعلم، والطالب، وأولياء الأمور، والمجتمع المحلي. |

| | |
|---|---|
| | - مدرسة متطورة علمياً وتكنولوجياً، يسود فيها الفكر المتجدد والتعليم المستمر والمستدام للمعلم والادارة والمتعلم والعلم والمعرفة ليست حكرا على زمن محدد، وتعتمد في بيئة التعلم على الوسائل والتقنيات الالكترونية وعلى تطبيقات رقمية في جميع العمليات المدرسية وتدريب الطلاب عليها، بالإضافة لاستخدام المنصات الرقمية لإدارة المكتبات.<br>- مدرسة نوعية، تتبنى الجودة الشاملة وفق معايير الأداء العالي وهو ما نسميه "الإتقان"<br>- مدرسة تعاونية، يتم فيها الاشتراك في عمليات التعليم مع المعلمين أنفسهم وتتسم بتفاعلية علية بين أطراف العملية التعليمية وشعور هذه الأطراف بالمسؤولية والانتماء للمؤسسة التعليمية ويحرصون على تطورها ورقيها، وفي عمليات التعلم مع الطلاب نحو تحقيق أهداف مشتركة، وتتبنى مبدأ الفاعلية التربوية لكل المتعلمين من خلال قيادة تربوية منظمة ومنضبطة وتشاركية.<br>- مدرسة مستقلة ذاتياً، تمارس صلاحياتها ومسؤولياتها التربوية والإدارية والمالية داخل المدرسة ضمن أطر عمل تتبنى قواعد العمل المؤسساتي المهني باحتراف وفاعلية.<br>- مدرسة ذات أبعاد إنسانية-حقوقية جامعة، تنتهج مبدأ "الحق في التعليم" كأحد الحقوق الأساسية لكل البشر بدون تمييز على أساس الدين أو العرق أو الجنس أو لون، وهي قادرة على تطبيق مبدأ العدالة والمساواة في الوصول للتعليم للجميع وخاصة الفئات الأكثر عرضة للإقصاء والتهميش كالأشخاص ذوي الإعاقة.<br>- مدرسة ذات أبعاد مجتمعية، تتبنى الانفتاح على المؤسسات المجتمعية المختلفة من خلال علاقة تشاركية داعمة للطرفين (المدرسة والمجتمع المحلي).<br>- مدرسة ذات بيئة آمنة وممتعة، تحتوي على بيئة وعناصر جاذبة للتعلم وتعيد صياغة المنظومة التعليمية ضمن إطار من البهجة والفاعلية.<br>- مدرسة آمنة، تمتلك عناصرها البشرية قدرات ومهارات اجتماعية وتفاعلية عالية، تستوعب المواقف وتحترم الاختلاف.<br>- مدرسة ذات أبعاد وطنية: تحترم القيم العامة للمجتمع وتحترم سيادة القانون والنظام، وتتبني القضايا الوطنية الكبرى. |
| **معلم المستقبل** | - معلم يمتلك مزيجاً من مهام المربي والقائد والمدير والناقد والمستشار والمفكر.<br>- معلم قادر على استثارة دافعية وشغف المتعلمين بتوفير بيئة التعليم الملائمة وتقوية إيمانهم وقناعاتهم بأهدافهم وتطلعاتهم .<br>- معلم قادر على القيام بأدوار متعددة، كإدارة الصف، وعرض المحتوى التعليمي لمادته بصورة جيدة وتتناسب مع التطورات التكنولوجية الحديثة، والبحث عن المعرفة، وتشخيص المشكلات ووضع الحلول المناسبة لها.<br>- معلم يمتلك استراتيجيات التعلم الفاعلة، التي تُعد المتعلم للقرن الحادي والعشرين، ومن أهمها، أسلوب حل المشكلات، والتفكير الناقد، والتفكير التأملي، والتعلم بالمشاريع، والتعلم الذاتي، والتعلم البنائي، والتعلم التعاوني، والتقويم الحديث وتقنياته، كالتقويم الأصيل وغيرها، وقدرته على توظيفها في عمليتي التعلم والتعليم.<br>- معلم مرشد إلى مصادر المعرفة، وقادر على اكساب الطلبة طرق الحصول على المعرفة لا تلقينهم إياها وطرق التعلم الذاتي، وذلك بالاعتماد على جهدهم الذاتي، وبالاستعانة بمختلف الوسائل والتقنيات الضرورية لذلك، وتمكن الطلبة من متابعة تعلمهم وتجديد معارفهم باستمرار.<br>- معلم يدرك أنه فقد سلطة احتكار المعرفة، وتغيّر دوره من كونه مجرد ناقل للمعرفة إلى كونه مشاركاً وموجهاً للحصول عليها.<br>- معلم يسعى الى تنمية مهاراته وقدراته ومعارفه باستمرار، وتعزيز إلمامه بالتقنيات الحديثة وبمناهج التفكير وبأسس نظريات المعرفة الحديثة، وأساليب التعلم المتمركزة حول المُتعلم.<br>- معلم قادر على التعامل مع معطيات التكنولوجيا الحديثة وتسخيرها لخدمة العملية التربوية، بالإضافة القدرة على تصميم أنشطة ومواد تعليمية تفاعلية (Interactive)، قادرة على تحفيز الطلاب وجلب انتباههم. |

| | |
|---|---|
| | - معلم متعاون قادر على التفاعل مع الطلاب وإتاحة الفرصة لهم للمناقشة، وإقامة علاقات إنسانية معهم، والتحرر من الصورة الأبوية التقليدية للمعلم في ذهن الطلبة.<br>- معلماً قادر على تنمية منظومة القيم والأخلاق لدي الطلبة من خلال سلوكياته وطرح نفسه كنموذج سلوكي يحتذى به من قبل طلبته وممارساته داخل وخارج المدرسة.<br>- معلماً يتفهم بعمق مهامه تجاه مجتمعه عن طريق المواقف التعليمية وما ينشأ عن علاقات متبادلة بين المعلم والمتعلم وهي علاقات يجب أن تتميز بالحوار والتفاعل وتبادل الخبرة بحيث تتعدى نقل المعرفة من طرف إلى آخر لتؤدي إلى تنمية القدرات وممارسة قوى التعبير والتفكير وإطلاق قوى الإبداع، وتهذيب الأخلاق وتطوير الشخصية بجملتها.<br>- معلماً يملك روح المبادرة والنزعة إلى التجريب والتجديد، يثق بنفسه في تنظيم النشاط التربوي بحرية واختيار، ويمتلك من المهارات والقدرات والمعلومات ما يجعل منه باحثاً تربوياً يسهم في حل المشكلات التربوية عن دراية ووعي.<br>- معلماً ممارساً مفكراً متأملاً يدرس بشكل مستمر تأثير اختياراته وأفعاله على الآخرين والتلاميذ، ويعمل على نحو نشط ويبحث عن الفرص لتنمية قدراته المهنية.<br>- معلما ميسرا ومسهلا لعملية التعليم ومطوعا للمنهاج بشكل عملي وتجريبي احترافي بنقل المعرفة والخبرات للمتعلمين بمهارات ملائمة.<br>- معلماً يمتلك استراتيجيات التقييم النظامية وغير النظامية، ويستخدمها لتقويم نمو المتعلم العقلي والاجتماعي والجسمي ليضمن استمراره. |
| **طالب المستقبل (المتعلم)** | - متعلم قادر على التعلم ذاتياً، ولديه القدرة على الاكتشاف والبحث وامتلاك أدواته، حيث يعرف من أين وكيف يحصل على المعلومة ويوظفها في مسيرة العلمية وحياته.<br>- متعلم قادر على النقد والتحليل والتقويم، يمتلك قدرة إبداعية للتعامل مع الأشياء والمواقف طريقة غير مألوفة ويأتي بحلول جديدة وغير مسبوقة للمشكلات.<br>- متعلم يمتلك القدرة على الانتاج والانجاز وتحقيق الأهداف.<br>- متعلم يمتلك صفات القائد، بتحمل المسئولية وبالتالي يسهم في نهضة مجتمعه وعالمه.<br>- متعلم لديه قدره على الاستخدام الفعال والأمثل للأدوات والتقنيات التكنولوجية والرقمية الحديثة من أجل انجاز متطلبات ومهام القرن الحادي والعشرين.<br>- متعلم قادر على التعلم والعمل ضمن فريق، والتفاعل والتعاون مع أقرانه في حل المشكلات ومواجهة التحديات.<br>- متعلم لديه الانتماء والمحبة لمؤسسته التعليمية ويحرص على تقدمها ورقيها.<br>- طالب ديناميكي متنور وايجابي يحمل فكرا متقدما للحياة وتطورها. |
| **الإدارة التعليمية (التربوية)** | - التوجه نحو اللامركزية في الإدارة التربوية، وإعطاء إدارة المدرسة حرية اتخاذ القرارات ضمن توجهات عامة تحتكم الى استراتيجيات قطاع التعليم على المستوى المحلي والوطني والدولي.<br>- مدير قائد يحلم برؤية مستقبلية وقادر على حشد الطاقات والامكانيات حولها.<br>- مدير ملهم يقدم بدائلا ديناميكية وعملية للمعلمين والمتعلمين ويقود نجاحاتهم ويبرمجها على أرض الواقع.<br>- مدير مؤمن بفلسفة المنهج العلمي للتعليم ولديه الشغف والالتزام بهذا المنهج.<br>- مدير قدار على إحداث التغيير المطلوب بطريقة سلسه وبسلام وبمشاركة الجميع.<br>- مدير قادر على العمل الجماعي ويقود فريقه لتحقيق الإنجازات المتتالية لتطوير التعليم وزيادة فاعليته.<br>- مدير قادراً على التطوير والتجديد والتعامل مع التقنية الحديثة وإدماجها في البيئة التعليمية.<br>- مدير لديه ايمان بضرورة تحويل مفاهيم العمل التقليدية لإدارة المدرسة باتجاه الإدارة بالفريق والاعتماد على أسلوب الإبداع وحل المشكلات بطريقة تشاركية وجماعية مع الأخرين.<br>- مدير لدية الدافعية للتعلم الذاتي المستمر وتوظيف هذا التعلم نحو تطوير الفكر التربوي والعملية التعليمية. |

| | |
|---|---|
| | - مدير لديه حصيلة علمية وغنى ثقافي وريادة تربوية ومحيط بكل ما يعتمل في المجتمع اليوم من علاقات إنسانية وحراك اجتماعي، إلى جانب التميز في فهم فنيات إدارة المدرسة بوصفها وحدة إنتاج للموارد البشرية.<br>- مدير لديه فهم واضح للإدارة الديمقراطية، ولديه قناعة بممارستها وتطبيقها خلال العملية التربوية والتعليمية.<br>- مدير يؤمن بأن التلميذ هو مركز العملية التعليمية ومحورها ولذلك فإن دوره يتمثل في توفير المناخ الذي يساعد على نموه وتنميته وتحقيق أهداف التعليم المشتقة من ظروف المجتمع وفلسفته. |
| **مناهج المستقبل** | - **مناهج علمي مرتكز على متغيرات ومتطلبات الحياة والتطور الحضاري الإنساني ومستجيبا لاحتياجاته المتجددة.**<br>- مناهج تقوم على فلسفة تربوية واضحة تحدد وجهة النظر حول الطبيعة الانسانية ومفهوم التربية بالدرجة الأولى.<br>- مناهج تهتم بالحاضر والمستقبل ولا تهمل الماضي، فشخصية المتعلم تتطلع للمستقبل واكتساب علومه ومهاراته وبنفس الوقت هذا المتعلم يعيش ضمن حالة وجدانية مرتبطة بسياق ثقافي وتاريخي وجغرافي واجتماعي وسياسي واقتصادي معين يجب أخذه بعين الاعتبار.<br>- مناهج مصممة بطريقة تعاونية، يشارك في وضعها أو مراجعتها وتطويرها خبراء المناهج ورجال التربية والتعليم والمعلم والتلميذ وأولياء الأمور، وكل من لهم صلة بالعملية التربوية والقائمين على أمر تربية وتعليم المتعلم.<br>- مناهج تعتمد على أهداف تطويرية واضحة ومحددة تعكس تنمية الفرد تنمية شاملة متوازنة إلى الدرجة التي تسمح بها قدراته، وتعمل على إشباع حاجاته، وحل مشكلاته، وتعزيز ميوله واتجاهاته الإيجابية، بما ينسجم ومصلحة المجتمع وطموحاته وأهدافه، وطبيعة العصر ومستجدات العلوم الأساسية والنفسية والاجتماعية.<br>- مناهج تتصف بالتكاملية والشمولية، ويقصد بالشمولية أن تشمل عملية التطوير جميع عناصر ومكونات المناهج التعليمية من مثل، الأهداف والمحتوى والتنظيم والوسائل والمصادر وجميع عناصر بيئة التعلم ونشاطات التعليم والتعلم والتقويم .<br>- مناهج مرنة وتتطور باستمرار، لأن المناهج التعليمية مهما تطورت فإنها لن تصل إلى درجة الكمال نظرا لتطور المجتمعات وتقدمها، وأن العلاقة بينها وفلسفة المجتمع علاقة وثيقة، ومن ثم فهي أداة التربية في تحقيق أهداف هذا المجتمع، فأي تغيير يحدث في المجتمع يجب أن تعكسه المناهج التعليمية، ذلك أن المناهج التي قد تعتبر مثالية بالنسبة لمعايير اليوم قد لا يمكن وصفها كذلك بالنسبة لمعايير الغد .<br>- مناهج علمية، غير عشوائية، وذلك من خلال اعتماد التخطيط السليم لعملية التطوير، واستخدام الأساليب العلمية المعتمدة على أدوات تتوافر فيها الشروط العلمية، والتعامل مع النتائج بمنتهى الصدق والموضوعية.<br>- مناهج تراعي التطور والاستفادة من التجارب العالمية لتطوير المناهج المحلية، وذلك من خلال نتائج الدراسات والبحوث العلمية المتعلقة بالتعلم وطرائقه واستراتيجياته ومبادئه وأسسه، وأثر التعزيز والدافعية وتحمل المسؤولية في نجاحه.<br>- مناهج تواكب الاتجاهات التربوية الحديثة، مثل: التفكير الناقد، وثقافة الإبداع، والتعلم النشط باستخدام استراتيجيات ما وراء المعرفة وانتقال الاهتمام من الكم إلى الكيف وتوظيف التكنولوجيا الحديثة في التعلم.<br>- مناهج خضراء تأخذ بعين الاعتبار دور الإنسان في حماية البيئة وأبعادها المختلفة والمتمثلة في شرح وتوضيح التشريعات والسياسات البيئية لتنظيم استغلال المصادر الطبيعية وصيانتها، والتعامل مع البيئة المحيطة بوعي.<br>- مناهج تهتم بعلوم المستقبل، مثل الرياضيات والعلوم والتكنولوجيا، ومعالجة البيانات وتحليلها.<br>- يجب أن نأخذ بالمستقبل بعين الاعتبار المنهاج الخفي والذي هو تفاعل ما يكتبه ويمارسه المتعلم من المعارف والخبرات والاتجاهات والقيم والمهارات خارج المنهج الرسمي، ودون إشراف المعلم من خلال التعلم بالقدرة والملاحظة من أقرانه ومعلميه ومجتمعه. |

| | |
|---|---|
| | - منهاج يتبنى تغيير منظومة الاختبارات لتكون مبنية على مهارات المتعلم، وإشراك الطالب في تشكيل وتطوير المناهج الدراسية. |
| **التكنولوجيا المستخدمة في التعليم** | - الدور الكبير للتكنولوجيا في الحصول على المعلومات والمعارف والثقافات المختلفة بأنجح الطرق وأسهلها.<br>- في ظِلّ الحُضور القوي للتكنولوجيا في القَرن الحادي والعشرين، وكونها قد أصبحت جُزءاً أساسياً من حياتنا، فلا بُدَّ أن تكون جزءاً من عملية التّعليم، إذ يتفق غالبية المعلمين على أن التّكنولوجيا ذات تأثير إيجابي على عملية التّعليم، فقد أثّر دخول التّكنولوجيا على كل من المُعلم والمُتعلم على حدٍ سَواء، مما دَفع المُعلم لامتلاك مهارات التّدريس باستخدام التّقنيات الجديدة، وكذلك المُتعلم أصبح يَستخدم التّكنولوجيا المُتقدمة أثناء العملية التّعليمية، مما سيجعل التكنولوجيا تلعب دوراً محوريا كأحد الأدوات الأساسية في عملية التعليم مستقبلاً.<br>- إن الدّور الأساسي للمُعلم يتمثل في مُساعدة الطّالب على فِهم موضوع مُعين، أما التّكنولوجيا فهي الأداة التي سيستخدمها المُعلم لتحقيق هذا الهدف، حيث لا يُمكن للتكنولوجيا وحدها أن تُدير أو تُسيطر على العملية التّعليمية، ومن المُهم جداً أن يعرف المُعلم أن الطّريقة التي يوظِف بها التّكنولوجيا في التّعليم هي ما يَجعلها مُفيدة أو ضارة للعملية التّعليمية، لذلك من المُهم للمُعلم أن يُحدد ما يحتاجه الطّالب إلى تَعلُمه بالإضافة إلى تحديد التّكنولوجيا التي سيحتاج إلى استخدامها أثناء عملية التّعليم، بعد ذلك على المُعلم أن يتعرف على كَيفية استخدام كُل الأدوات التّكنولوجية، ويُحدد طُرق لكيفية استخدامها في الغُرفة الصّفية.<br>- استخدام التكنولوجيا في التعليم سيفيد مستقبلا في جعل التعليم أكثر مُتعة وجاذبية، وتسهيل الوصول للمعلومات، وجعل التعليم أسهل، وتعزيز التفاعل والتعاون بين المتعلمين، وزيادة مشاركة الطلبة، وتخطي عوائق الزمان والمكان، والمساعدة في تحديد المفاهيم، وتحضير الطلاب للمستقبل، ومساعدة الطلبة ذوي الإعاقة في الدمج التعليمي، وتسهيل عملية مراقبة أداء الطلبة، وتعزيز المهارات الأساسية كالقراءة والكتابة والحساب واللغة. |

## ما أكثر ما يقلقنا؟ تحديات وصعوبات في طريق المستقبل

إن الأمنيات والرُؤَى السابقة طموحة للغاية، والوصول إليها يحتاج مواجهة مفتوحة ومستمرة ضد كثير من التحديات والمعيقات والحواجز التي تقف سداً منيعاً في وجه تحقيقها والوصول إليها، وهناك الكثير من المخاوف والقلق من عدم قدرتنا من تحقيق حلمنا في مستقبل أفضل للتربية والتعليم، وهذا ما عبر الكثير من المشاركين خلال المشاورات والحوارات المختلفة التي قامت فيها الحملة العربية للتعليم للجميع وشركائها في الائتلافات التربوية العربية. ولعل لجائحة كوفيد-19 المستجدة والتي جاءت متزامنة مع إطلاق مبادرة مستقبل التربية والتعليم التي أطلقتها اليونيسكو تأثيراً كبيراً على زيادة حجم المخاوف والقلق بشأن مستقبل التعليم في المنطقة العربية والعالم ككل.

نحاول في هذا القسم الوقوف على أهم المخاوف والتحديات التي تواجه مستقبل التعليم، حيث تلعب هذه المخاوف والتحديات دوراً مهماً في عملية استشراف المستقبل، وفهم ما يمكن أن يحدث، وبالتالي تشكل في مجملها مرشداً لكل العاملين في حقل التربية والتعليم، بل تساعدنا عملية تحليل مخاوفنا من تجنب الأخطاء ومحطات الفشل التي وقع فيها غيرنا أثناء محاولتهم النهوض بالتعليم.

إن الوقوف على التحديات والمعيقات، وتحليل واقع النظم التربوية العربية من المسائل المعقدة والمتشابكة التي تستعصي على الباحثين والتربويين، ولا يمكن الإحاطة بجميع حيثياتها، مما يجعل عملية حصرها وربطها ببعض قضية غاية في الصعوبة. ولنعترف ونقول إن رؤية أنظمتنا التربوية الحالية لا زالت عاجزة عن التصدي للأزمات الراهنة بمختلف أنواعها، مما يجعلنا إزاء مجموعة من الأسئلة التي تفرض نفسها من قبيل: هل أزمة التربية والتعليم في المنطقة العربية هي أزمة ذاتية؟ أم هي أزمة أفرزها غياب مشروع عربي نهضوي متكامل؟

لا نستطيع في هذا التقرير الإجابة عن كل الأسئلة، ولكن من واقع بحثنا عن إجابات محتملة لكل ما يجوب بخاطرنا، ندرك أن غالبية النظم التربوية العربية لا تستند لإطار فلسفي-فكري تربوي واضح المعالم، وذلك بفعل المتغيرات والظروف التاريخية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي مرت فيها

المنطقة العربية وما زالت تمر فيها. ومن هنا نجد أن أزمة النظم التربوية العربية واحدة ومتشابه في أغلب الأحيان، وذلك يرجح حاجتنا إلى خطاب تربوي إصلاحي شامل يربط الحاضر بالماضي وينفتح على التجارب التربوية العالمية دون الذوبان فيها، ويحافظ على الخصوصية المحلية ويطورها، مع العمل على تطوير الدراسات المستقبلية، بعيدا عن الخطاب التربوي التقليدي.

**نحن** نعلم طلابنا داخل مباني القرن التاسع عشر، باستخدام أدوات القرن العشرين لتعليمهم مهارات القرن الحادي والعشرين

إننا في أمس الحاجة أكثر من أي وقت مضى ونحن في بداية القرن الواحد والعشرين وعتبة الثورة الصناعية الرابعة إلى حراك أو حركة تربوية إصلاحية تتبنى خطاب نقدي بناء هادف ينطلق من معالجة شمولية للازمة القائمة بعيداً عن فوبيا النقد والاستغلال السياسي، خطاب موحد يستشرف المستقبل وينطلق من تعاقد وتحالف ثلاثي عادل بين سوق العمل والنظام التعليمي-التربوي وباقي القطاعات الأخرى، دون تغليب طرف على طرف، مع ضرورة التشخيص الدقيق للأزمة التربوية بدءا من التشخيص العلمي القائم على المعرفة بأسبابها مرورا بمكوناتها وتجلياتها وامتداداتها المتشعبة، دون تجاهل الانفتاح على الذات في أبعادها الثقافية والحضارية والقومية، مع ضرورة الاهتمام بالدرجة الأولى بالمتعلم والذي هو محور العملية التربوية والتعليمية ومخرجها النهائي الذي على أساسه نستطيع قياس مدى نجاحنا أو فشلنا.

إن الإصلاح التربوي المطلوب يقوم على الاهتمام بأربعة مسارات أساسية، وهي:

أولا: السياسات التربوية، وهذا المسار مرتبط بالإرادة السياسية ويعتبر حجر الزاوية في عملية التجديد والإصلاح.

ثانيا: المسار التعليمي: المرتبط بالعملية التعليمية التعلمية بما في ذلك (المدرسة، المعلمين، والمتعلمين، المنهاج التربوي والدراسي، الإدارة التربوية)

ثالثا: المسار الاقتصادي: المتعلق بالميزانيات المخصصة لقطاع التعليم وآليات وسبل إنفاقها وفق أسس مهنية تحتكم للحوكمة الرشيدة والمساءلة، مع ضرورة استحضار فكرة أن الاستثمار في التعليم هو استثمار في مستقبل الاقتصاد.

رابعا: المسار المؤسساتي-التنظيمي: المتمثل في آليات إدارة النظم التربوية في مستواها المؤسساتي وتغيير هذه الآليات متى دعت الحاجة التربوية التطويرية-الإصلاحية إلى ذلك، وإنهاء عصر البيروقراطية الذي قتل خلال سنوات روح المبادرة والتطور، وجعلنا عاجزين في مواكبة التغييرات ومتخلفين عن الركب.

إن أهم عوامل نجاح أي حراك أو حركة تربوية إصلاحية هو مدي توفر الإرادة السياسية والرغبة في التغيير للأفضل، هذا أحد التحديات المخاوف الرئيسية التي يجمع علها كل التربويين، فالنظم السياسية تختلف في رؤيتها لأغراض التعليم وبالتالي هذا يجعل عملية التغيير والإصلاح بنظرهم ذات مغزي سياسي، ولتجاوز ذلك لا بد أن تدرك الأنظمة السياسية أن التعليم بالسياق العام للدول هو أداة للازدهار والتنمية والسلام وتعزيز الحقوق وتحقيق العدالة والمساواة بين الناس، والأنظمة السياسية والدول التي لا تدرك هذه الحقيقية ستبقي تنازع في أروقة التاريخ حتي الموت والاندثار، ومسيرة التاريخ أكبر شاهد على ذلك.

## مخاوف إضافية في طريق للمستقبل

### 1- مخاوف مرتبطة بمضار التكنولوجيا وعدم تحقيق مبدأ عدم الضرر (No Harm Technology)

هناك إجماع على أننا نعيش في عالم تجاوزت فيه التكنولوجيا البشرية تقريبًا، هناك بعض خبراء التعليم الذين يدعمون بقوة الرأي القائل إن التكنولوجيا قامت بالفعل بتحسين أنظمة التعليم وجودة التعليم. ولكن من ناحية أخرى، يعتقد الكثيرون أن استخدام التقنيات المتقدمة في التعليم يعيق فعليًا خطوات التعلم. لقد أصبح المتعلمون يعتمدون إلى حد كبير على التكنولوجيا في مهامهم بدلاً من استخدام عقولهم في عملية التفكير والتحليل والنقد. وفي ظل جائحة كورونا زادت معاناة المعلمين والمتعلمين في المنطقة العربية، حيث تم رصد خلال الفترة الماضية مجموعة من عيوب التكنولوجيا في العملية التعليمية من أهمها:

أ- نفقات هائلة: لقد ولت الأيام التي يتعين على الطلاب فيها الاعتماد على الورق والقلم. وتم استبدلها بالآلات والأجهزة التكنولوجية الذكية، وهذا يكلف المدارس والجامعات والمؤسسات التعليمية مبالغ ضخمة من المال من أجل شرائها. بالإضافة إلى ذلك، يتعين إنفاق آلاف الدولارات لتحديث البرامج القديمة التي لا تتوافق مع التكنولوجيا الحالية.

كما أن تكاليف استخدام التكنولوجيا قد تكون سبب في حرمان الكثيرين من التعليم، فالعائلات ذات الدخل المنخفض لا يمكنها توفير رسوم خدمة الانترنت وشراء أجهزة الكمبيوتر الحديثة، وهذا يعزز اللامساواة واللا عدالة بين الناس.

ب- عدم كفاية طرق التدريس: مع التقدم التكنولوجي فإن المتعلمين يستخدمون التكنولوجيا فقط بدلاً من اكتساب المعرفة منها. لذلك، يجب دمج التكنولوجيا مع طريقة التدريس لجعل عقل المتعلم يستمر في العمل بدلاً من الاعتماد على التكنولوجيا كليًا.

ت- تحويل المتعلمين إلى متعلمين غير أكفاء: إذ من الصعب جدًا العثور على "المجتهدين" بين المتعلمين في الوقت الحاضر، حيث يمكن الوصول بسهولة إلى معظم الدروس عبر الإنترنت من خلال مواقع الويب المختلفة في أجهزة الكمبيوتر الخاصة بهم مما يجعلهم غير منتهين في الفصول الدراسية وغير مجبرين على البحث والتقصي للوصول للمعلومات والمعارف. وهذا واضح من خلال الاعتماد الكامل على أجهزة الكمبيوتر الذي يخلق عادات دراسية سيئة. كأن يواصل العديد من الطلاب تصفح مواقع الويب للعثور على أقصر طريقة ممكنة لحل المشكلات في الرياضيات بدلاً من حلها بطريقة تقليدية تساعدهم في الواقع على اكتساب معرفة متعمقة بالمواضيع. كما تمنعهم المدققات الإملائية من تعلم الإملاء الصحيح مما ينتج عنه أخطاء إملائية لا نهائية في الورق.

ث- مضيعة للوقت الثمين: الإنسان هو الذي بنى التكنولوجيا وليس التكنولوجيا التي خلقت الإنسان. نظرًا لأن البشر ليسوا خاليين من الأخطاء، فإن التكنولوجيا أيضًا لا تخلو من الأخطاء. هناك الكثير من المشكلات مثل أخطاء الخادم ومشكلات الاتصال التي تستغرق الكثير من الوقت لاستكشاف الأخطاء وإصلاحها، وبالتالي، فإن إعاقة عملية التعلم قد تكون في بعض الأحيان مصدر إحباط لكل من المتعلمين والمعلمين.

ج- مضللة بالمعلومات الخاطئة: مع التطور السريع للتكنولوجيا، يسعى مالكوا مواقع الويب على تصنيف مواقع الويب الخاصة بهم في مرتبة أعلى في محركات البحث، لذلك فهم يركزون فقط على التصنيفات بدلاً من المحتوى الذي ينشرونه. تأتي العديد من مواقع الويب بمعلومات خاطئة تم نسخها ولصقها من مصادر أخرى دون التحقق من صحتها. وبالتالي فإن المتعلمين يضللون بالمعلومات الخاطئة المتوفرة على المواقع الإلكترونية. قد تصبح هذه الأشياء عقبات خطيرة في تطور مسيرتهم التعليمية.

ح- التكنولوجيا أهم مصادر الإلهاء: اليوم مواقع التواصل الاجتماعي تحكم العالم حرفيًا بابتكاراتها الجذابة، لذلك ينشغل الطلاب والمتعلمون في التحقق من منشوراتهم وتحديثاتهم، وإحصاء عدد الاعجابات، والتحقق من الحالة الخاصة بهم أو أي من أقربائهم وأصدقائهم، وما إلى ذلك، كل هذه الأنشطة تخلق مسافة كبيرة بينهم وبين تعليمهم وتهدر الوقت لدى كثير من المتعلمين.

خ- خلق مساحة كافية للغش: الغش نشاط غير قانوني وأخلاقي، ولكن التكنولوجيا جعلت منه أكثر سهولة وانتشار. لقد أصبح من الصعب للغاية التحكم في هذا الموضوع، وخاصة في بيئة الاختبارات حيث تتوفر الهواتف الذكية بكل ميزاتها المتقدمة وإمكانية الوصول الفوري إلى الإنترنت مما يجبرهم على استخدامها دون أي متاعب.

د- زيادة معدل التنمر الإلكتروني: يعتبر التنمر عبر الإنترنت نشاطًا غير قانوني، حيث يقع المتعلمون والأطفال بشكل خاص في فخ الجرائم غير القانونية دون علمهم.

ذ- الانفصال عن العالم الحقيقي: لقد جعلت التكنولوجيا لكل متعلم عالمة الخاص، وقلل من التفاعل المباشر مع المعلمين والاقران وهذا بدروه خلق نوع من الانفصال عن الواقع والعيش في العالم الافتراضي.

ر- عدم قدرة المعلمين والمتعلمين على مواكبة التطور التكنولوجي: فكل يوم هناك جديد، ويأتي العلماء باكتشافات وتحديات جديدة تجعل التكنولوجيا مستمرة في كل ثانية. تستمر البرامج في الترقية والتحديث، وإذا لم يمتلك المعلم والمتعلم المهارات التقنية المطلوبة، فسيصبح من الصعب عليه مجاراتها.

ز- صعوبات في عملية التعلم عن بعد: فناك مشكلات تواجه عملية التعلم عن بعد مثل نقص بمهارات التعامل مع التكنولوجيا وكيف يمكن تطويع المناهج لتكون تفاعلية، ومشكلات تقنية متعلقة بمدى توفر الانترنت، وسرعة الإنترنت البطيئة ومشكلات الشبكة. كما أن التعلم عن بعد غالبًا ما يفشل في خلق الدافع للتعلم أو الانضباط الذاتي وتنتهي عادةً بتجارب رتيبة وإحباط.

كما ان التعليم عن بعد أثبت خلال جائحة كورنا عجزه عن تحقيق العدالة للجميع، فالكثير من الفئات الضعيفة كذوي الإعاقة لا يمكنهم استخدام هذا الأسلوب في التعليم مما يحرمهم من حقهم في التعليم، أو يعيق قدرتهم على اللحاق بأقرانهم الاخرين اثناء العملية التعليمية.

س- انقراض خط اليد الجيد: نظرًا لأن الهواتف الذكية وأجهزة الكمبيوتر المحمولة وأجهزة الكمبيوتر المكتبية والأجهزة اللوحية استبدلت تمامًا استخدام الورق والقلم، فإن العثور على شخص لديه كتابة يدوية جيدة يشبه تمامًا العثور على إبرة في كومة القش. يتم الآن كتابة جميع المستندات. ويقول الخبراء إن المتعلمين يضحون بخط يدهم بسبب التكنولوجيا.وقد يؤدي استخدام التكنولوجيا بدلاً من الكتابة اليدوية إلى إبطاء عملية التفكير بسبب جعل الخلايا العصبية في اليد خاملة دوماً.

ش- استبدال الكتب الورقية بالكتب الإلكترونية: غالبية الكتب والمنهاج تحولت من الشكل الورقي الي الشكل الإلكتروني التفاعلي، وهذا الشكل الجديد من الكتب والمنهاج يمكن أن يضعف دافع الانسان للاطلاع والقراءة والبحث والتقصي الذاتي، فالكتاب بشكله التقليدي الورقي كان هو مصدر المعرفة والعلم وإحلال التكنولوجيا بداله سيكون له عواقب وخيمة مستقبلا على المتعلمين.

إن استخدام التكنولوجيا شر لا بد منه في العملية التعليمة، ولكن هناك أصوات تربوية كثيرة تؤكد على أهمية التكنولوجيا كعامل داعم للعملية التعليمة، وليست غاية في حد ذاتها أو بديل للعملية التعليمية التي تقوم على المعلم والمتعلم وتفاعلهم المباشر مع بعضهم البعض.

**2- سيطرة القطاع الخاص على التعليم (الخصخصة)**

أجمع غالبية التربويين والعاملين في قطاع التعليم أن الخصخصة تشكل تحدي أساسي للتعليم في المستقبل، ومن حيث التعريف الخصخصة ضارة بالتعليم كسلعة عامة، وتعطل الجانب الإنساني من التعليم..لذلك يجب علينا أن ندرك أهمية الحفاظ على المصلحة الاجتماعية في التعليم، ودعم التعليم باعتباره الصالح العام، وهذا يضع على عاتق المجتمعات المدنية دورا في حماية وتعزيز الحق في التعليم، من خلال تشجيع إصدار التشريعات، وتحفيز النقاش العام، الذي يتمحور حول الحفاظ على التعليم كسلعة وخدمة عامة وضمان الحد من التعليم بغاية "تحقيق الربح" ، وتذكير الحكومات بضرورة الوفاء بالتزاماتها الأساسية لتوفير التعليم الأساسي عالي الجودة مجانا للجميع، والتعرف على الفوائد العظيمة التي تعود على اقتصاداتها ومجتمعاتها عندما يتاح التعليم العام للجميع، وعلى كل المستويات.

إن خصخصة التعليم يؤدي إلى تفاقم عدم المساواة في المجتمعات، حيث يتم في كثير من الأحيان استبعاد الفئات الفقيرة والمهمشة من الالتحاق بها. ويجب أن تبقي الدولة هي الضامن والمنظم للتعليم العام الذي هو حق أساسي من حقوق الإنسان وقضية نبيلة. إن توفير التعليم الأساسي المجاني ليس فقط التزاما أساسيا للدول، بل هو أيضا واجب أخلاقي، ويجب أن يبقي توجه رئيسي من توجهات رسم مستقبل التعليم على المستوي الدولي.

**3- مخاوف في طريق تعليم النساء والفتيات**

إن المرأة هي محور العملية التنموية والتعليمية، وقد أثبتت المرأة العربية خلال العقود الأخيرة أنها تمتلك دافعية نحو التعليم أكبر من الرجل، وأكبر دليل على ذلك أن ارتفاع نسبة الطالبات بالمنطقة العربية بشكل عام، كما أن التباين ضعيف بين نسب الإناث والذكور في أصعب التخصصات العلمية والأكاديمية وهذا يعكس قدرة الفتيات على الوصول للتعليم. ولكن هذا لا ينفي أن هناك تحديات كثيرة في طريق المرأة العربية ولكن المرأة استطاعت التغلب على هذه التحديات، وان هناك آفاق لنمو دور المرأة بالمستقبل ويجب استغلال هذه الفرصة، ولكن يجب أن نعترف أن أزمة كوفيد-19 وضعت الكثير من العوائق في طريق وصول المرأة للتعليم، وقلبت موازين كافة مناحي الحياة، وأن المرأة هي الأكثر تأثرا من هذه الجائحة، ولكي نتجاوز هذه الجائحة لا بد من التأكيد حق الفتيات بالتعليم.

وبالرغم من أن نسبة مشاركة المرأة في التعليم انعكست بشكل ايجابي على دورها في المجتمع ككل، ولكن لا بد من الإشارة انه وبالرغم من ذلك فهناك ما زال تحديات كثيرة تتعلق بالأوضاع السياسية والأمنية التي تشهدها كثير من البلدان العربية، بالإضافة لتحديات ضعف القوانين والتشريعات والعادات والتقاليد العشائرية. وهذا وضع النساء في حالة صراع ما بين المكتسبات التي حققتها من جهة، والعوامل السلبية التي تحد من مشاركتها من جهة أخرى. ولا بد أن نعترف أن هناك موروثات وحواجز ثقافية سائدة، وما زالت السلطة الذكورية موجودة، وهناك بعض المجتمعات يقتصر دور المرأة في الأدوار الإنجابية فقط، ولا يوجد مشكلة في إتاحة التعليم فهي متوفرة، ولكن العدالة والإنصاف غير متوفرة للإناث، فالذكور قادرين بالتحرك بحرية أكثر من الإناث.

من جهة أخرى لعب شكل النظام السياسي دور مهم في تحديد خيارات التعليم وشكله، حيث نواجه اليوم أنظمة تعليمية متخلفة تجعل من العلامة المقياس الأساسي لتقييم الطالب، وهذا يضع علامة استفهام حول كيفية قياس مدي مساهمة التعليم في تمكين المرأة. وهذا واضح من خلال ارتفاع مؤشرات مشاركة المرأة في التعليم ولكن بالمقابل لم تستطع المرأة الوصول لمواقع صنع القرار والنفوذ السياسي.

وعن الحديث عن تعليم النساء والتحديات التي تواجهها فيجب أن يكو ن في إطار التربية والتعليم معاً وهو مجال أوسع من المدرسة، وهو يمتد ليشمل الأسرة والحي والثقافة السائدة واللغة والقبلية وكل المحيط، وعند تحليلنا لهذا المحيط الذي تعيش فيه المرأة ندرك حجم المشاكل التي تواجه تعليم النساء في المجتمعات العربية. كما أننا عندما نتحدث عن أثر جائحة كوفيد- 19 على تعليم النساء نجد أن هذه الجائحة عملت على تعرية المحيط الذي تعيش فيه

المرأة العربية وإظهار عيوبه بشكل أوضح. لذا هناك مهمة كبيرة ملقاة اليوم على عاتق النساء والرجال معا من أجل تغيير هذا الواقع الصعب المتمثل في اللامساواة وانحسار الفرص للمرأة. ولا يمكن لأي مجتمع أن يحقق التنمية بدون المشي على رجلين هما المرأة والرجل وبدون المرأة تصبح التنمية عرجاء.

كما أن هناك مشكلة مرتبطة بقدرة النساء من ذوات الإعاقة للوصول للتعليم، بسبب ما يفرضه المجتمع من حواجز وقيود عليهن، ففي بعض الدول العربية نسبة وصول الإناث من ذوات الإعاقة للتعليم أقل من 5%، وهذه نسبة ضئيلة جداً.

وفي بعض المجتمعات العربية التي أعطت المرأة مساحة كبيرة في المشاركة والتعليم كتونس، تجاوزت المرأة مرحلة الرعاية ووصلت لمرحلة المواطنة الكاملة مع الرجل في كل الواجبات والحقوق، ونسبة النساء في التعليم في تونس تتجاوز 60% من إجمالي عدد المتعلمين، ولكن المشكلة ليست في موضوع تمكين المرأة ولعب دورها في التربية، ولكن المشكلة في محتوي البرامج التربوية، وهل محتوي البرامج التربية تقدمية قادرة على تغيير صورة المرأة النمطية، وتوجهات المجتمع الذكورية وتعزيز دورها مستقبلاً والوصول لمرحلة الإنصاف في كل المجالات.

إن أهم التوجهات المستقبلية في سبيل تحسين وصول النساء للتعليم وتعزيز دورها في الحركة التربوية يتمثل في:

- ضرورة تعديل ومراجعة سياسات وتشريعات التعليم وخاصة بعد أزمة جائحة كوفيد- 19 لضمان التعليم الجيد والمنصف والعادل للفتيات
- يجب وضع معايير جديدة للهدف الرابع بعد أزمة كوفيد- 19 تلبي احتياجات المرأة في التعليم ويضمن المساواة بين الجنسين
- يجب وضع مناهج مناسبة أكثر لاحتياجات الحياة ومجالات تمكين المرأة
- هناك حاجة لزيادة الاهتمام بالتعليم التقني والحرفي والتكنولوجي للمرأة
- العمل على تعزيز دور النساء التربويات في الحركات الاجتماعية وحركات التغيير العربية
- تعزيز نوع وجودة التعليم الذي تلتحق فيه النساء
- يجب تكثيف الجهود لمجابهة العقلية الذكورية في الإدارات التربوية العربية.
- يجب ربط تعليم الفتيات بجهود مكافحة البطالة والفقر.

إن المرأة العربية مدعوة اليوم في سياق مناقشة مستقبل التعليم، أن تساهم بعمق في تطوير الفكر التربوي العربي، وهي تربويا لديها قدرات كبيرة على صياغة مفهوم التربية والتعليم من خلال ما تمتلكه من طاقات وإمكانيات. وأنه إذا ما تعثرت التربية اليوم فالمرأة هي الطرف الأقدر على انتشال التربية وإصلاح وضعها في منطقتنا العربية.

**4- فرص تعلم الكبار**

بالرغم من إحراز المنطقة العربية تقدماً في جهود تعليم الكبار سواء فيما يتعلق بتطوير السياسات ومشاركة المرأة ومعدلات المشاركة في البرامج التعليمية، وفقًا للتقرير العالمي الرابع بشأن تعلم الكبار وتعليمهم[87] الصادر عن معهد اليونسكو للتعلم مدى الحياة، إلا أنه لا تزال المشاركة في البرامج التعليمية للبالغين الذين تزيد أعمارهم عن 15 عامًا منخفضة، فمن بين 18 دولة عربية ممثلة في التقرير، أبلغت نصف الدول عن معدلات مشاركة بنسبة 5 % أو أقل.

وتعتبر الكثير من الجهات أن الإحصائيات المرتبطة بالأمية هي المؤشر الرئيسي الذي يعكس واقع تعلم الكبار في العالم والوطن العربي، ووفق المعلومات الصادرة عن تقارير المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (ألكسو) حول معدل الأمية في الدول العربية في عام 2018، أن الأمية ما زالت تمثل واحدة من أولى قضايا الأمن القومي العربي. وبحسب إحصائيات مرصد الألكسو فإن معدّل الأمية في الدول العربية بلغ في عام 2018، 21% مقارنة ب 13.6% كمتوسط عالمي، وهو معدّل مرشّح لمزيد من الارتفاع في ظل الأوضاع التعليميّة التي تعانيها بعض الدول العربية بسبب ما تعانيه من أزمات ونزاعات مسلحة، نتج عنها حتى الآن عدم التحاق قرابة 13.5 مليون طفل في المنطقة العربية بالتعليم النظامي بين متسربين وغير ملتحقين. كما تشير الإحصائيات إلى أن نسبة الأميّة لدى الذكور في الوطن العربي هي في حدود 14.6%، بينما ترتفع نسبة الأمية عند الإناث إلى 25.9%.

[87] للتقرير العالمي الرابع بشأن تعلم الكبار وتعليمهم

وتتراوح نسبة الإناث الأميات في عدد من دول المنطقة بين 60 و80%، وتعود هذه النسبة التي تعدّ الأعلى عالميّا إلى عوامل مركبة، يتداخل فيها العامل الثقافي (التقاليد والأعراف، وثقافة الأسرة الذكورية المحافظة...) مع الاجتماعي (التفكك الأسري والزواج المبكر والطلاق ...) والاقتصادي (النمط الاقتصادي المحلي والفقر والبطالة وظروف العيش وتدني المستوى التعليمي لأولياء الأمور والمحيط عموما).

**تعلم الكباروكوفيد-19**

من خلال مجموعة التدخلات التي قامت فيها الحملة العربية للتعليم للجميع-آكيا وشركائها خلال الأزمة، يتضح أن مجال تعلم الكبار هو من المجالات الذي لا تحظى بالأولوية في قطاع التعليم، ذلك أنه الميدان الأقل تمويلاً في منظومة التعليم، وهذا الإهمال وضع 100 مليون متعلم عربي بالخف وبدون خطط استجابة واضحة.

لقد ترتب عن وضعية العزل المنزلي تقليص في الأنشطة الاقتصادية والتعليمية لكل الفئات، وخاصة الكبار الذين اضطروا إلى توقيف تعلمهم، وهذا ما قد يترتب عنه عودة الأمية بشكل كبير، باعتبار أن جزء كبير من الكبار الذين أوقفوا تعلمهم لن يعودوا إلى مراكز التعلم لأنهم سيمنحون الأولوية للأنشطة الاقتصادية بعد انتهاء العزل المنزلي، وهذا ما حدث في كثير من الأزمات وحالات الطوارئ التي حدثت في العالم بالسابق.

إن تجربة تعلم الكبار في ظل جائحة كوفيد- 19 مرت وتمر بجملة من الإشكاليات الجوهرية التي تتطلب عملية مراجعة وتقييم حقيقية تعالج أسباب هذه الإشكاليات بشكل جذري دون الذهاب إلى حلول جزئية مؤقتة، ولعل أهم هذه الإشكاليات هي:

1- ضعف أو انعدام الاستجابة لاحتياجات الكبار التعليمية في ظل أزمة كوفيد- 19، حيث ركزت غالبية خطط الاستجابة الحكومية على التعليم النظامي، ولم تكن هناك خطط واضحة لتلبية الاحتياجات التعليمية للكبار خلال الأزمة. وجزء من هذه الإشكالية يعود لعدم الوصول لإطار مفاهيمي مرجعي تربوي موحد في العالم العربي لمفهوم " تعلم الكبار ". يرتبط فيه من أساليب ومنهجيات ومنطلقات وقيم، مما أدى إلى تباينات كبيرة في تحديد المصطلحات، خاصة تعريف مفهوم " تعلم الكبار"، بالإضافة إلى الخلط ما بين مصطلح " الأمية " و " تعلم الكبار" وهذا أدى لتوجيه غالبية الجهود الحكومية والمدنية نحو مكافحة الأمية فقط، وضعف التركيز على التدخلات المرتبطة بالمفهوم الشامل لتعلم الكبار.

2- استبعاد "التعلم عن بعد" كخيار لدعم استمرار تعلم الكبار أثناء الأزمة، وهذا يعود لنمطية برامج تعلم الكبار قبل الأزمة واتسامها بالتقليدية وغياب الإبداع والابتكار في الكثير من الأحيان، جعلها غير مواكبة للتطور التكنولوجيّ والثورة المعرفية في العالم، وما نتج عنها من تطور في قطاع الاتصالات والمعلومات خاصة. كما أن المؤسسات البحثية والأكاديمية العربية لم تستطع لغاية الآن رفد العاملين في مجال "تعلم الكبار" بالمنهجيات والأساليب والنماذج التي يمكن من خلالها تطوير هذا المفهوم.

3- أزمة كوفيد- 19 ستؤدي إلى احتمالية ارتفاع نسب الأمية في الوطن العربي مقارنه بالمؤشرات العالمية، ما يشكل تحدياً للعاملين في مجال تعلم الكبار، وهذه النسبة مرشحة للارتفاع في ظل ا أزمة الوبائية بالإضافة لاستمرار أزمات سياسة واقتصادية، ونزاعات وحروب تهدد العملية التربوية بمجملها، ولعل ما يحدث من إغلاق وتدمير ألاف المدارس والمؤسسات التعليمية في عدد من الدول العربية أكبر دليل على جدية تشاؤمنا اتجاه مستقبل الأمية في الوطن العربي.

4- أزمة كوفيد- 19 ستؤدي إلى تعميق إشكالية قلة مصادر تمويل مشاريع برامج "تعلم الكبار" ومحدوديتها، وضعف اهتمام الكثير من المانحين ووكالات التمويل الدولية بدعم "تعلم الكبار"، وهذا أدى وسيؤدي إلى إرباك جهود المؤسسات العاملة في مجال "تعلم الكبار" والحد من قدرتها على تلبية احتياجات المجتمعات المحلية في هذا الإطار، بالإضافة إلى ترك الكثير من الفئات المهمشة والضعيفة خارج برامج "تعلم الكبار".

5- أزمة كوفيد 19 من الممكن أن تؤدي إلى تعزيز توجهات النيوليبرالية الاقتصادية العالمية للسيطرة على عملية (مدخلات التعليم ومخرجاته)، حيث أدت الأزمة إلى تراجع خطير المؤشرات الاقتصادية للدول، وبالتالي ستسعى الكثير من الدول إلى تبني سياسة اقتصادية تقلل من دور الدولة، وتزيد من دور القطاع الخاص قدر المستطاع، وهذا يعني دعم عمليات خصخصة التعليم، وتوجيه عملية التعليم والتعلم نحو تلبية احتياجات السوق.

**التجديد ضرورة من أجل تعليم الكبار**

إن أزمة كوفيد-19وما رافقها من إشكاليات قديمة-حديثة أثرت بشكل كبير على مجال تعلم الكبار، وهذه الأزمة أكدت من جديد على ضرورة وحتمية التجديد من أجل النهوض وإنقاذ هذا الجزء المهم من منظومة التعليم، كما يجب دراسة اعتماد مقاربات تربوية غير تقليدية، حتى لو كانت هذه المقاربات تجريبية لا تستند إلى إطار فلسفي –فكري متعارف عليه.

كما يجب على منظمات المجتمع المدني الاستمرار في جهودها، والتركيز على إطلاق مبادرات تربوية – مجتمعية مستوحاة من كل ما هو جديد، ومن الخبرات الناجحة على مستوى العالم شرط أن تنسجم مع نهج حقوق الإنسان بكل تفرعاته وأبعاده. بالإضافة إلى العمل الجاد لوضع رؤية تربوية عربية واضحة لتعلم الكبار، تشارك فيها الجهات ذات العلاقة إلى تبني المحاور الآتية كمتطلب للوصول إلى الهدف المنشود في الوطن العربي (حكومات، شبكات ومنظمات مجتمع مدني، مؤسسات دولية، ...الخ) كافة لفتح حوار متعدد الأطراف لهدف للوصول لفلسفة واضحة المعالم، ومرتبطة بخطة عربية شاملة أو خطط متعددة السياقات الوطنية لتعلم الكبار ،محددة الزمن والتواريخ وأن يستفيد الجميع من الاستراتيجيات العربية في هذا المجال كإستراتيجية محو الأمية في البلاد العربية، وإستراتيجية تعليم الكبار في الوطن العربي، وأن تستند إلى فلسفة التعلم المستمر مدى الحياة، والتعلم الذاتي.

إن أزمة كوفيد- 19 أظهرت أهمية العمل على بناء آليات لتعزيز التشبيك، والتعاون وتبادل المعرفة، والخبرات، والتجارب، والمصادر على المستوى العربي، وإتاحة الفرصة للشبكات المدنية القائمة، ومنظمات المجتمع المدني المشاركة بفاعلية في كافة المنابر الوطنية والإقليمية العربية والدولية من أجل إيصال صوتها، وطرح رؤيتها وخبرتها وتجاربها في مجال تعلم الكبار. كما هناك ضرورة لدعوة المؤسسات والجهات الدولية المانحة والمنفذة إلى دعم برامج ومشاريع تعلم الكبار في الوطن العربي، وإدراجها ضمن توجهاتها وخططها وفقاً لاحتياجات المجتمعات المحلية وسياقاتها المختلفة.

## 4- الأغراض العامة للتعليم: ما هي المرجعيات التي بناء عليها يمكننا تحديد أغراض التعليم الانية والمستقبلية؟ الأغراض الجماعية للتعليم في عام 2050؟

خلال العقود الماضية تجلت مقاصد التعليم الأساسية عند كثير من البلدان العربية ببناء المعرفة لتطوير قدرات الأطفال ونقل الخبرات من الجيل الأكبر إلى الجيل الأصغر، ومن المعلمين الذين يمتلكون الخبرات وتقنيات ومهارات التعليم المختلفة الى الطلاب الذين يحتاجونها ويطلبونها. وهذا ما يحتاج له الفرد والمجتمع لتطوير المفاهيم وأنماط العيش الإنساني لتحقيق الحياة الفاضلة والصالحة للإنسان. ولا خلاف على أن التعليم يرتقي بمفاهيم الإنسان وممارساته في مختلف مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية. وبهذه التطويرات يستطيع الإنسان ان يحقق تقدما مقصودا يسهم في التمتع ببناء نظاما اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا عادلا.

وينظر للتعليم على أنه أداة قادرة على حماية الإنسان من الفقر والجوع والخوف والاضطهاد والاعتداء بتمكينه من اتقان إدارة وإعمال المفاهيم والأدوات والمهارات الحياتية المختلفة. بما يضمن تحقيق حياة فاضلة ينعم بها الإنسان بالقوة ويتمتع بها الإنسان بقيم الخير والعدالة والمساواة والنزاهة والإتقان. وبهذا المفهوم المثالي تتحقق الغاية العليا للتعليم من خلال ممارسة النظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية الفاعلة الحق في إعداد إنسان قوي وصالح يمتلك القدرة والمعرفة والشغف لتحقيق أحلامه في إطار حقوقي-قانوني عادل.

لو نظرنا لواقع التعليم في المنطقة العربية، سنجد أن هناك متغيرات كثيرة حكمت عملية تحديد أغراض التعليم من بلد لبلد أخر، ولكن بالمجمل هذه الاختلافات نبعت من مجموعة توجهات التي احتكمت لعدة مصادر من أهمها:

- الفلسفات والنظريات التربوية القديمة والحديثة: وهنا ظهرت فلسفة جون جاك روسو، وجون ديوي، وباولو فريري، وماس أكويناس وأوغسطين، وتوماس هوبز، ورينيه ديكارت، وجون لوك، وديفيد هيوم، وإيمانويل كانط، وجون ستيوارت مي، وكارل ماركس، وبرتراند راسل، وغيرهم من فلاسفة التعليم، ولكن بالمجمل بقيت هذه النظريات والفلسفات في إطار البحث والدراسة والتقصي، ولم يتم الاحتكام لأي منها في وضع أغراض التعليم في المنطقة العربية من الناحية العملية والشمولية، ولعل ذلك يعود إلى توجس الأنظمة والشعوب العربية من مخرجات التعليم التي يمكن أن تتحقق نتيجة تبني هذه الفلسفات والنظريات وخاصة في ظل أنظمة غير منفتحة وتعاني من مشاكل سياسية واقتصادية واجتماعية لا تنتهي.
- توجهات النظم السياسية: حيث تلعب النظم السياسية دورا حاسماً في عملية الإصلاح التربوي، بما فيها وضع أغراض التعليم وأهدافه ضمن عملية الإصلاح أو التطور، ولعل واقع التربية والتعليم الحالي في المنطقة العربية يشهد على أهمية هذا الدور، فالأنظمة السياسية العربية الرسمية تبنت بقصد أو بدون قصد مهمة تحديد أغراض التعليم، ويظهر ذلك من خلال عمليات وضع ومراجعة المنهاج التعليمية والتي تتم من خلال دوائر رسمية داخل وزارات التربية والتعليم وبالتنسيق مع المستويات السياسية دون الرجوع للمجتمع والمتعلم والأهل والخبراء التربويين والأكاديميين والباحثين،

فعملية وضع المناهج بالعادة هي عملية إسقاطيه فوقية بامتياز، وحتي عملية تجريب ومراجعة المناهج لا تتم بطريقة تشاركية-جماعية-تعاونية، وهذا يضع علامة استفهام حول (أغراض التعليم) ومدى مساهمتها في تعزيز وبقاء الأنظمة السياسية، والي أي مدى يأخذ بعين الاعتبار مصلحة المتعلم في وضع الأهداف.

- توجهات النظم الاقتصادية: حيث من الواضح خلال السنوات الأخيرة بروز تحالف استراتيجي قوي بين رأسمال المال والطبقة السياسية في المنطقة العربية كنتيجة لغياب الديمقراطيات الحقيقية، مما نتج عنه توجيه أغراض التعليم في كثير من الأحيان لتلبية متطلبات السوق ورفده بالمهارات والكفاءات المطلوبة وفق قواعد العرض والطلب على السلع والخدمات. ومع سيطرة النيوليبرالية على الاقتصاد العالمي، ستصبح أغراض التعليم محكومة لمجموعة السياسات الاقتصادية لهذا النظام الذي انتشر خلال السنوات ال 25 الماضية، ويمكننا رؤية آثاره بشكل واضح في بلادنا التي أصبح يزداد فيه الأغنياء غنى والفقراء فقرا.
- النظم الاجتماعية السائدة: لعبت أيضا النظم الاجتماعية السائدة في مجتمعاتنا العربية بطريقة غير مباشرة دورا مهماً في تحديد أهداف التعليم، وهذا انعكس في توجيه الأهالي لأولادهم ماذا يتعلمون، وكيف يتعلمون، وأين يتعلمون، وهذه القرارات تؤخذ بناءا على القيم والعادات والتوجهات الاجتماعية السائدة، ولعل أكبر مثال على ذلك، المشاكل التي تواكب تعليم الفتيات في المنطقة العربية، والتي جزء من أسبابها محكوم للنظم الاجتماعية السائدة وكيفية ورؤيتها للمرأة.

وبغض النظر عن العوامل التي تلعب دور في تحديد أغراض التعليم، فإن استشراف مستقبل التعليم يحتاج لإعادة التفكير في أغراض التعليم الحالية، ومحاولة صياغتها من جديد في إطار منطقي (Framework) مترابط ومتماسك، وفيما يلي أهم أبعاد هذا الإطار الذي يمكن من خلاله إعادة التفكير في أغراض وأهداف التربية والتعليم على المستوي العربي:

| الأبعاد الرئيسة | محددات تساعد في صياغة أغراض التعليم في المستقبل | البعد التكنولوجي يتقاطع مع كل الأبعاد |
|---|---|---|
| البعد الحقوقي-الإنساني-البيئي | - هل تستجيب أغراض التعليم لمبادئ حقوق الإنسان وعلى رأسها الحق في التعليم.<br>- هل تنسجم أغراض التعليم مع القيم الإنسانية المشتركة.<br>- هل تدعم أغراض التعليم الأهداف العالمية للتنمية المتمثلة بالاستدامة والحفاظ على الكوكب والبيئة.<br>- هل تلبي أغراض التعليم احتياجات وتطلعات الفئات الأكثر عرضة للتهميش والإقصاء (الشباب، الأطفال، المرأة، كبار السن، ذوي الإعاقة) | البعد التكنولوجي<br>هل تستجيب أغراض التعليم للتطور التكنولوجي العالمي بشرط الالتزام بمبدأ عدم الضرر<br>(No Harm Technology) |
| البعد الاقتصادي | ● هل تلبي أغراض التعليم متطلبات التطور الاقتصادي القائم على الحقوق الاقتصادية ومبدأ العدالة الاجتماعية. وحقوق الإنسان والتوزيع العادل للثروات.<br>● هل تستجيب أغراض التعليم لمعالجة التحديات الاقتصادية كالفقر والبطالة.<br>● هل تلبي أغراض التعليم متطلبات ومهارات اقتصاديات المعرفة، والقائمة على الإبداع، والمعلومات، والذكاء، والمعرفة التقنية. | |
| البعد الاجتماعي | ● هل تدعم أغراض التعليم القيم الاجتماعية الإيجابية المرتكزة على الإرث الثقافي والتراثي والحضاري.<br>● هل تدعم أغراض التعليم منظومة الأخلاق المستندة على القيم المدنية واحترام الأخرين وعدم التميز بين البشر على أساس العرق أو اللون أو الدين أو الانتماء السياسي والفكري. | |
| البعد الوطني | ● هل تستجيب أغراض التعليم لتطلعات الشعوب للحرية والاستقلال<br>● هل تستطيع أغراض التعليم معالجة القضايا والتحديات على المستوي الوطني<br>● هل يمكن لأغراض التعليم تعزيز قيم المواطنة الصالحة والاحساس بالمسؤولية الجماعية<br>● هل يمكن لأغراض التعليم تعزيز الهوية الوطنية والشعور بالانتماء.<br>● هل يمكن لأغراض التعليم تعزيز قيم المشاركة والمساءلة والحوكمة. | |

# 5- ما هو الذي يجب أن يتغير في التربية والتعليم؟ (ماذا نتعلم، وكيف نتعلم، و أين نتعلم في المستقبل)

## عوامل تدفع نحو التغيير الحتمي

إن التغيير سنة من سنن الحياة، وهو عملية مستمرة لا تتوقف عند زمن أو مكان محدد، وكل جيل يواجه تحديات خاصة بزمنه ومكانه. فنحن نعيش في عالم يتغير بطرق لم تكن متصورة، فالأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية المتسارعة تجعل من عملية التغيير في التعليم حتمية تاريخية لا يمكن الوقوف بوجهها.

وبالنظر والتأمل في سؤال (ما هو الذي يجب أن يتغير في التربية والتعليم؟) نجد أنفسنا أمام أجوبة تعكس مستقبل غامض ومخيف لا نستطيع التكهن في مجرياته وتغيراته بشكل دقيق، ويعود هذا إلى سرعة التطورات والأحداث المتعاقبة، والتي يمر فيها العالم ككل، والمنطقة العربية على وجه الخصوص.

ولو حاولنا حصر أهم العوامل التي تدفع بقوة عجلة التغيير بسرعة فائقة، نجد من أهمها:

- العوامل السياسية المرتبطة بالأحداث السياسية كالتغيير في أنظمة الحكم، والثورات، الصراعات والنزاعات.
- العوامل الاقتصادية المرتبطة بسيطرة القوي الرأسمالية النيوليبرالية على الاقتصاد العالمي والتنافس الاقتصادي بين الدول، والأزمات الاقتصادية التي زادت من معدلات البطالة والفقر.
- العوامل الاجتماعية المرتبطة بانتشار أوجه اللاعدالة وعدم المساواة، والظلم، والتمييز ضد الفئات الضعيفة.
- العوامل المرتبطة التكنولوجية المرتبطة بالثورة الصناعية الثالثة والرابعة، وسيطرة التكنولوجيا وتحكمها في مستقبل كافة القطاعات.
- العوامل المرتبطة بالتحديات العالمية المشتركة كتحدي المناخ، انتشار الأوبئة.

## كوفيد-19 تفرض التغيير بقوة

وبالإضافة إلى كل ما ذكر من عوامل عجلت من قدوم التغيير، لا ننسى تأثير جائحة كوفيد-19 على فرض مفهوم (التغيير) بقوة وخاصة على التعليم، فالعالم شهد خلال 2020، حدثاً غيّر ملامح التعليم التقليدي المدرسي والجامعي بشكل هائل وهز عرش منظومة التعليم التقليدي الأصعب والأقدم في العديد من الدول العربية. فحتى شهر مارس/آذار 2020 ووفق إحصاءات منظمة اليونيسكو، تسببت جائحةكوفيد-19 في انقطاع أكثر من 1.6 مليار متعلم عن التعليم في 191 بلداً، أي ما يقرب من 90 % من المتعلمين على مستوى العالم. وفي منطقتنا العربية انقطع حوالي 100 مليون متعلم عن التعليم، مما أدى لأزمة هائلة وغير مسبوقة في القطاع التعليمي الذي يعاني بالأصل من العديد من المشاكل المتأصلة فيه منذ عقود وأصبح الآن يواجه خطر جديد وتحدي غير مسبوق الزمه تغير العديد من الممارسات والمفاهيم والأساليب التعليمية التقليدية في فترة قصيرة جداً.

**بالنظر** والتأمل في سؤال (ما هو الذي يجب أن يتغير في التربية والتعليم؟) نجد أنفسنا أمام أجوبة تعكس مستقبل غامض ومخيف لا نستطيع التكهن في مجرياته وتغيراته بشكل دقيق، ويعود هذا إلى سرعة التطورات والأحداث المتعاقبة، والتي يمر فيها العالم ككل، والمنطقة العربية على وجه الخصوص.

وقد أطلقت الحملة العربية للتعليم للجميع-أكيا سلسلة من الندوات العربية الإقليمية والوطنية حول مستقبل التعليم في المنطقة العربية بعد جائحة كوفيد-19، وقد شارك في هذه الندوات مجموعة كبيرة من الخبراء والتربويين والأكاديميين العرب، حيث تم مناقشة ثلاث مجموعات من الأسئلة حول مستقبل التعليم في ظل كوفيد-19:

المجموعة الأولى: ما أثر أزمة كورونا على المنظومة التربوية وما هي التحديات، ما هي المعيقات، ما هي التغييرات التي حدثت بفعل الأزمة وهل هذه التغيرات ستبقى أم ستنتهي مع انتهاء الأزمة وما هي الدروس المستفادة من أزمة كورونا؟

المجموعة الثانية: ما هي التوجهات المستقبلة التي يجب التركيز علها من أجل النهوض بالتعليم، ما هي الفرص المتاحة ما هي الخيارات ما هي الاستراتيجيات والأهداف التي يجب التركيز علها، كيف يمكن تطوير مفاهيم التعلم عن بعد ودمج الرقمنة والتكنولوجيا في طرق التدريس وتكوين المعلمين وأساليب التقييم والتقويم؟

المجموعة الثالث: كيف يمكننا العبور للمستقبل؟ ما هو شكل التعليم في المستقبل، التحديات والمعيقات التي تواجه التعليم في المستقبل، ما هي الأدوار الرسمية وغير الرسمية؟

وقد حاول المشاركون في هذه السلسلة من الندوات الإجابة عن هذه الأسئلة، حيث يمكن حصرها بالتالي:

- أثر أزمة كورونا على المنظومة التربوية، فالجائحة شكلت مفاجأة للجميع، ولكن غالبية الأنظمة التعليمية في المنطقة العربية حصرت جهودها على استكمال العام الدراسي فقط. ولكن أحدثت الجائحة تأثير كبير في العملية التعليمية على مستوى الصحة والأثر النفسي والاجتماعي على الطلبة والمعلمين والنظام التعليمي. وقال المشاركون أن ردود الأفعال كانت مختلفة لأن الإمكانيات في المنطقة العربية مختلفة، هناك دول كان لديها إمكانات جيدة مكنتها من البدء مباشرة في تطبيق التعليم عن بعد والتعليم الإلكتروني، وغيرها من الدول لم تستطع البدء مبكراً في هذا الموضوع، كما أن جودة التعليم الالكتروني مختلفة من دولة لأخر، وهناك اختلاف من ناحية جاهزية أولياء الأمور وتوفر الانترنت والكهرباء ووسائل الاتصال الحديثة إضافة للعنصر الأهم وهو المعلمين والمعلمات الذين لم يكونوا بتلك الجاهزية والنظام التعليمي كله لم يكن جاهز، وبالتالي كان هناك ضعف واضح في المنظومة التربوية في المنطقة العربية. حيث نلاحظ أن دول الخليج على سبيل المثال كانت الأكثر استعدادا نتيجة توفر الإمكانات المالية، وبالتالي كانت المدارس جاهزة، وبالتالي تفاوت الأداء وتفاوتت الاستجابة وفي كل الأحوال لم تكن الاستجابات ناضجة بما فيه الكفاية، حيث لم يكن هناك منهج جاهز للتعليم الالكتروني، إضافة لعدم قدرة أولياء الأمور والطلبة على التفاعل مع التعليم الإلكتروني. كما هناك أيضا تحديات ظهرت لنا سواء تحديات فنية أو تقنية أو بيداغوجية أو نفسية، ولذلك امتدت الآثار في مجمل العملية التربوية والتعليمية بدءاً من النظام التعليمي وانتهاء بالمعلمين والطلاب وأولياء الأمور والمجتمع. كما أن هناك إشكاليات في عملية التنظيم وعملية تقييم الأداء وكل هذه أوجدت تحديات جديدة وتحديات كبيرة لم نكن نتحدث عنها من قبل لكن الدرس المستفاد أن هناك إمكانية لتطوير الأنظمة التعليمية في المنطقة العربية وهذه الجائحة على قدر ما كان أثرها السلبي الكبير لكن كان لها أثر ايجابي حيث بدأ صناع القرار يتكلمون عن تعليم جديد يتكلمون عن المستقبل يتكلمون على بدائل وأصبح هناك قبول للتعليم الالكتروني الدروس المستفادة وتبني استراتيجيات التعليم الأفضل.
- هدف التعليم الأساسي هو التنمية البشرية التي هي أساس للتنمية المستدامة وخدمة الإنسانية بما يعود بالنفع والخير على المجتمعات كلها ومن هذا المنطلق التعليم والعملية التعليمية والعملية الثقافية هما عمليتان مترابطتان ترابط عضوي ولا يمكن سلخ واحدة عن الأخرى وإذا سلخنا المنظور الثقافي عن العملية التعليمية، فإن فعل التعلم سيكون مبتورا ومستوى الجودة ومستوى الفاعلية ليس بالمستوى المطلوب من هنا ما هو أثر الجائحة؟ أثر الجائحة عزز واظهر ضعف العملية التعليمية التقليدية التي يجب أن يكون فيها إصلاحات. حيث سرعت الجائحة في إحداث ثورة في التعليم.
- إن العملية التعليمية ركزت على 3 محاور الطالب والمعلم والمنهاج، وبعد الجائحة بدأت الرقمنة تظهر بشكل أوضح وبشكل أكبر من خلال اضطرار الناس للتعلم عن بعد، وقد صاحب مفهوم التعلم عن بعد عدم وضوح وخلط بينه وبين التعليم الالكتروني والتعليم الرقمي. وعندما نتحدث عن استراتيجيات التعليم لن نتحدث فقط عن استراتيجيات التعليم الالكتروني ولكن عن استراتيجيات التعليم بشكل عام.

ونوه المتحدثون إلى أن السياق الالكتروني مستحدث تماما في العالم العربي لم يكن موجود قبل الجائحة، وما كان ما هو إلا محاولات خجولة ومتفرقة بين جامعة وأخرى لاستخدام التعليم الالكتروني بطريقة غير منهجية وغير منظمة وبدون وجود البنية التحتية اللازمة والاستعداد والجاهزية والسياسات، لذلك نحن بحاجة لصياغة سياسات للتعليم الالكتروني غير منفصلة عن منظومة التعليم الشاملة التي تحتوي على المنظور الثقافي والبعد المجتمعي، وهنا نتحدث عن تقنيات ورقمنة ودور المجتمع ودور الأهل وكيف يمكننا أن نكسر حاجز الجمود التعليمي، حتى يكون للمجتمع دور أوضح في هذا السياق وفي السياق الثقافي على وجه التحديد الذي يتعلق بالهوية وفي تأصيل الهوية وفي الثقافة وفي تناقل الموروث الثقافي عبر الأجيال لتمكينهم باستخدام وسائل كثيرة منها التعليم الالكتروني لتمكينهم من التنمية لمجتمعاتهم والحوار الثقافي والحوار مع الحضارات العالمية لخدمة الإنسانية، والسؤال هو كيف سيحقق التعليم الالكتروني ويعزز الثقافة المجتمعية ويعزز الهوية والأصالة والعادات، وكيف سيوحد بين العالم العربي والمجتمعات العربية كلها كوحدة واحدة، وكيف نزيد الحوار والتحالفات بين الجامعات على مستوى كل منطقة، وكيف نزيد الحوار عبر الدول العربية وأيضا على المستوى العالمي، وهذا تحدي كبير فكيف سيقوم التعليم الالكتروني بخدمة هذا المجال من الممكن عن طريق الفيديوهات والقصص والإعلام، وكيف يمكن للتعليم الإلكتروني أن يعطي المساحة للطلبة سواء في المدرسة أو الجامعة لنقاش المواضيع الاجتماعية والثقافية والسياسية المختلفة بعيداً عن محتوى الكتب الدراسية.

- جائحة كورونا دفعتنا للتأمل وإعادة نظر، إننا نحتاج لنتأمل وإعادة النظر في طبيعة الاختلالات التي يشهدها العالم، لا شك انه في العشرون سنة الأخيرة هناك أزمات متكررة سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية، وبالتالي فهذه الأزمات وضعت النظم التعليمية تحت علامة استفهام، إلى أين نحن ذاهبون؟

واحد من الدروس المستخلصة هي أهمية قطاع التعليم وأهمية الاستثمار في البحث العلمي لمواجهة كل أشكال التخلف التي تعيشها أوطاننا، أولا علينا تغيير مفهوم الدولة ودور الدولة، وهل هي مجرد حكم بين القوى الاقتصادية والاجتماعية أم أنها قادرة على التدخل في الأزمات وتدبير المخاطر، كما يجب إعادة النظر بالعلاقة بين الدولة والمواطن وهذا أيضا أحد ادوار التعليم. أيضاً يجب أن نؤمن بدور التكنولوجيا والعمل عن بعد والإدارة الالكترونية التي أعطت الفرصة لتخلص من أشكال البيروقراطية والكثير من الوظائف التي لم يعد لها معنى في عصرنا الحالي، أيضا من الدروس المستخلصة هو أنه لا يمكن التغلب على التخلف إلا بالمعرفة العلمية أي أن العلم هو الأساس، يجب أن يواجه الكثير من أشكال الرجعية والتخلف، فالحضور المكثف اليوم للباحثين والعلماء من خلال مواقع التواصل الاجتماعي والمشاركة في الندوات عن بعد كبير جدا ومتعدد، حيث أصبح تواجد العالم والباحث تواجد قوي. النظرة اليوم للمستقبل لدى الشباب هناك توجس وخوف وقلق تواجهه هذه الأجيال، وبالتالي دور التعليم أساسي بأن يجعل الأجيال القادمة واثقة ومنخرطة بالمستقبل خاصة أن الكثير من الشباب يعيشون على الهامش في المجتمعات غير مشاركين وغير فعالين، فكيف نجعل هؤلاء الشباب اليوم عبر التعليم عبر مؤسسات المجتمع المدني وغيرها منخرطين في التفكير للمستقبل.

- بحسب كافة التقارير يرى العديد من التربويين والأكاديميين والعاملين في ميدان التعليم، أن التعليم التقليدي يواجه أزمة هي الأخطر والأكبر في تاريخه، وهذه الأزمة بالتأكيد ستغير من ملامح التعليم ما بعد الأزمة، وخاصة ما سيكون عليه شكل التعليم بعد انحصار أزمة كوفيد-19.

ونستطيع أن نلخص بعض التحولات الرئيسية التي سيشهدها مستقبل القطاع التعليمي بناءاً على المعطيات المتاحة والاجراءات التي اتخذتها العديد من الدول العربية في مواجهة هذه الجائحة:

1) **التغيير قادم وحتمي :** يواجه التعليم بصورته الحالية حتمية التغير والتطور التي فرضتها عليه جائحة كوفيد-19، وما تبعاها من اغلاق للمدارس والجامعات والمؤسسات التعليمية والتحول للتعليم عن بعد والتعليم الإلكتروني، وقد يفرز هذا التطور العديد من الابتكارات التكنولوجية الداعمة للعملية التعليمية الجديدة، ويخلق حالة من الابتكار والإبداع والريادة عند شريحة كبيرة من الشباب العربي والشركات الفتية العاملة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والتطبيقات الذكية مما سيدعم بشكل غير مباشر هذا القطاع الذي يشكل الشباب الفئة الأكبر من العاملين فيه ويمنحهم فرصة جيدة للمساهمة في تطوير قطاع التعليم في بلادهم.
2) **إعادة تعريف دور المعلم والمحاضر :** لقد خلقت الجائحة وضعاُ جديدا ، وفرض "التعليم عن بعد" ضرورة إعادة تغير دور وصورة المعلم والمحاضر في عصر التكنولوجيا، وفي وقت أصبحت المعرفة متاحة للجميع، ويمكن لأي طالب الحصول على المعلومة من مصادر الكترونية مفتوحة ومتنوعة، ولم يعد لديه حاجة ملحة لوجود معلم بصورته النمطية المعروفة لتلقينه المعلومات في غرفة صفية مكتظة بالطلاب، في حين يمكنه الحصول على نفس المعلومات وبطرق شرح متنوعة عبر العديد من المنصات الرقمية، وفي أجواء قد تكون أكثر راحة وأقل إزعاجاً واكتظاظاً بات من المهم أن يتزود المعلم في المدرسة والمحاضر في الجامعة بالأدوات والمهارات اللازمة لمواكبة هذا التطور وإعادة تشكيل دوره وطرق التعلم التي كانت محصورة المحصورة بين جدران غرفة الصف، ليصبح المعلم ليس فقط ملقن للطالب بل ميسر للعملية التعليمية وصاحب مهارات ذكاء عاطفي واجتماعي ومهارات تواصل رقمية تمكنه من التواصل مع الطلاب بلغتهم وبالوسائل التي يتعاطون بها.
3) **تطوير مفهوم الإدارة التعليمية :**فقد فرضت الجائحة على الإدارات التعليمية في وزارات التربية والتعليم والمدارس والجامعات تطوير أدواتها وأساليب تواصلها مع المعلمين والطلاب وأهاليهم، وضرورة تأهيل البنية التحتية التكنولوجية للمدارس والجامعات والمؤسسات التعليمية، كما ظهرت فكرة التعليم المدمج (الهجين) والتعليم الإلكتروني عن بعد، وتعززت فكرة التواصل الإلكتروني مع الطلاب ومع الأهل أيضاً لنساعد الأهل وهم الشريك الأول في عملية التعليم عن بعد في فهم وتقبل هذه الأدوات الحديثة.
4) **معالجة آثار وتبعات الفجوة الرقمية:** وفق بيانات البنك الدولي فإن ٦٠ % من سكان العالم فقط يستخدمون الإنترنت، وحسب تقرير موقع هوت سويت[88] فإن ٧١ % من سكان منطقة الشرق الأوسط يصلون إلى الإنترنت، لكن في المنطقة العربية وبسبب تدني خدمات البنية التحتية وشبكات الاتصالات في العديد من الدول، بالإضافة إلى تدني مستوى الدخل الفردي والعديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية الأخرى، وما

[88] https://hootsuite.com

كشفته لنا جائحة كوفيد-19 من رداءة مستوى خدمات الاتصال بالشبكة العالمية في العديد من هذه الدول وتكلفته المرتفعة بالإضافة لتكلفة شراء أجهزة الكمبيوتر المحمول والأجهزة الذكية بشكل عام والتي تعتبر مكلفة بالنسبة للعديد من العائلات، كل هذه التحديات تفرض على الدول والحكومات المساهمة في تعزيز ودعم وصول مواطنيها لجميع الأدوات التكنولوجية اللازمة لتسيير العملية التعليمية سواء للتعليم أو التعلم عن بعد بجودة وتكلفة مقبولة تعزز مبادئ المساواة في الفرص والعدالة الاجتماعية والحق في التعليم للجميع باختلاف مستوياتهم الاجتماعية والاقتصادية وبناء خطة طويلة المدى لتحقيق هذه الأهداف ودعم فكرة التحول الرقمي في القطاعات المساندة والخدمات اللوجستية المساعدة في العملية التعليمية وليس فقط في القطاع التعليمي.

5) **تحديث وإعادة صياغة المناهج وطرق التعلم:** تحديث المناهج وإعادة صياغتها بما يتناسب مع طبيعة التعليم عن بعد والتحول الرقمي وطرق التواصل عن بعد أصبح ضرورة ملحة يجب على الإدارات المسؤولة العمل عليها في القريب العاجل لتواكب التغيرات الطارئة التي أحدثتها جائحة كورونا في العالم أجمع وتتماشى مع مفهوم التعليم عن بعد ووسائله والاختلاف الكبير في طريقة العرض والشرح الرقمي عن الشرح العادي التقليدي، بالإضافة لطريقة تعاطي كل من المعلم والطالب مع المادة المطروحة. من الضروري إعادة التفكير في أهداف هذه المناهج وما هي المخرجات المرجوة منها وإعادة صياغتها وفق ذلك مع مراعاة طبيعة الوسائل الرقمية وأسس عملية التعليم عن بعد والمتغيرات التي سبق ذكرها.

ولا تقتصر التحولات والتحديات التي ستواجه قطاع التعليم بعد الجائحة بهذه النقاط فقط، بل ستنتهي جائحة كوفيد-19 ونعود لحياتنا الطبيعية، ولكن لن تعود الحياة بمجرياتها الطبيعية كسابق عهدها، وسيتوجب علينا مواجهة الحياة بجميع تغيراتها وتحدياتها التي قد تكون فرصة للتغير وبداية لواقع أفضل، بالرغم من الثمن الباهظ والخسائر التي تكبدتها المجتمعات نتيجة هذه الجائحة.

## ماذا نتعلم، وكيف نتعلم، و أين نتعلم في المستقبل

بعيداً عن تأثيرات كوفيد-19 المهمة، حاولنا حصر أهم الإجابات المتعلقة بثلاثة أسئلة أساسية طرحت تحت سؤال كبير حول ما هو الذي يجب أن يتغير في التربية والتعليم؟، وهي: (ماذا نتعلم، وكيف نتعلم، وأين نتعلم في المستقبل)، وقد حاولنا الإجابة عن هذه التساؤلات في سياق ربطها بالمراحل التعليمية المختلفة (المرحلة الأساسية، الثانوية، الجامعية) وهذا الربط يمكننا من بناء منهج واضح في تناول هذه الأسئلة والاجابات، وربطها ببعضها البعض، وفيما يلي جدول يلخص ذلك:

| السؤال | المرحلة | مجالات التركيز |
|---|---|---|
| **ماذا نتعلم في المستقبل** | المرحلة الأساسية | • تنمية القيم والتوجهات والممارسات الأخلاقية -الإنسانية<br>• تنمية الجوانب النفسية والتكيف العاطفي-الوجداني<br>• تنمية مهارات تكنولوجية أساسية<br>• تنمية العلاقة الوجدانية وعناصر المجتمع المحيطة فيه.<br>• تعليم المفاهيم اللغوية الأساسية المرتبطة بالقيم. |
| | المرحلة الثانوية | • تنمية القدرات المرتبطة بالبحث والتقصي والتفكير العلمي والنقدي<br>• اكساب مهارات التفاعل الإيجابي مع المجتمع المحيط<br>• تعزيز المفاهيم والممارسات المرتبطة بقيم المواطنة<br>• اكساب المهارات التكنولوجية المتعلقة بالبرمجة<br>• تنمية القدرات الريادية والإبداعية والقيادة<br>• تنمية مهارات إدارة المشاريع<br>• المهارات الحياتية<br>• إثراء القدرات اللغوية (اللغة العربية، وللغات الأجنبية الأساسية كالإنجليزية والفرنسة) بحصيلة من المفردات اللازمة لعملية التعبير والانشاء. |
| | المرحلة الجامعية | • مهارات البحث العلمي والتطبيقي |

| | | |
|---|---|---|
| كيف نتعلم في المستقبل | المرحلة الأساسية | • الابتكار والريادة<br>• مهارات تكنولوجية متقدمة مرتبطة بالتطورات الاقتصادية والإدارية والعلمية.<br>• مهارات الاقتصاد القائم على المعرفة مثل: الإبداع، والمعلومات، والذكاء، والمعرفة التقنية.<br>• إثراء القدرات اللغوية بحصيلة من المفردات لعملية التواصل والحوار والتفاعل مع الاخرين.<br>• استخدام أنماط التعليم التعاوني والتشاركي وعمل الفريق.<br>• استخدام نموذج التعلم بالقدوة من قبل المعلم لتعليم الممارسات القيمية والأخلاقية.<br>• تبني أنماط تعليمية قائمة على لعب الأدوار والدراما والمحاكاة<br>• التركيز على الارشاد والتوجيه للطلاب لزيادة اعتمادهم على أنفسهم في عملية التعلم |
| | المرحلة الثانوية | • استخدام التكنولوجيا بشكل أمن في التعليم<br>• التركيز على الجانب العلمي التطبيقي<br>• استخدام التكنولوجيا في البحث والبرمجة<br>• استخدام طرق التعليم القائم على المشاريع والانجاز<br>• طرق تفسير البيانات والمعلومات<br>• طرق التعلم عن بعد من خلال المنصات التعليمة<br>• إعطاء طرق تعلم مبنية على قياس الأداء والإنجاز على حساب الاختبارات والامتحانات. |
| | المرحلة الجامعية | • طرق تحليل البيانات والمعلومات<br>• طرق استخدام التكنولوجيا<br>• التركيز على الجانب العلمي التطبيقي والتجريبي<br>• طرق تنمية الخبرة الميدانية<br>• طرق التعلم عن بعد من خلال المنصات التعليمة<br>• إعطاء طرق تعلم مبنية على قياس الأداء والإنجاز على حساب الاختبارات والامتحانات. |
| أين نتعلم في المستقبل | المرحلة الأساسية | نظام واجهي في المدرسة |
| | المرحلة الثانوية | نظام مدمج أو هجين (وجاهي، تعلم عن بعد) |
| | المرحلة الجامعية | شبكات تعلم مفتوحة\ جامعات افتراضية \ تعلم عن بعد \ التعليم الميداني التطبيقي العملي |

## 6- المخرجات الاجتماعية والاقتصادية للتعليم في المستقبل

ضمن هذا السياق هناك ضرورة لتعزيز المساءلة لأنظمتنا التعليمية فيما يرتبط بالمخرجات الاجتماعية، وبما يضمن استحضار التربية على المواطنة، و إكساب مهارات للأفراد في سياق تنويري مرتبط بالسياق التنموي، وبما يوفر ضمانات أخذ التعليم دوره في إحداث التحول المنشود، إن ما يعكسه واقع التعليم في البلاد العربية يتطلب إعادة النظر في المخرجات التي يحققها باعتباره خيارا تنمويا حقيقيا، وذلك عبر رسم رؤ ى استشرافية واضحة، وسياسات مدروسة، وبما يحقق التوازن بين حجم الإنفاق وطبيعة المردود، من منظور الإنصاف والعدالة التربوية وتوفير تعليم جيد للجميع، وتحقيق الحد الأدنى المطلوب من المعارف والمهارات والكفاءات، ومنحهم فرصة الاندماج في الاقتصاد والمجتمع .

كما أن ثمة خلل في تطبيق الهدف التنموي الرابع وعلاقته بالمخرجات الاجتماعية، فهناك حلقة مفقودة نتيجة عدم منح الدول الاهتمام الكافي بالمخرجات الاجتماعية، وهو ما تعكسه طبيعة خريجي المؤسسات التعليمية الذين لا يوجد توازن بين المعرفة التي يحوزونها في تخصصاتهم وبين الفضول الفكري والتفكير النقدي والابتكار والمسئولية والشجاعة الأخلاقية، مما يستوجب إثارة نقاش يفضي إلى بلورة سياسات ورؤى عربية واضحة عن المخرجات الاجتماعية للتعليم، فرغم المبالغ الطائلة المصروفة والتدريب المكثف، إلا أن الأثر الاجتماعي المطلوب لم يتحقق، فالتركيز على الجانب المعرفي والتحصيل، وربط التقييم بعالمات، كلها ممارسات عززت الحفظ على حساب الممارسة، وهو ما يستوجب تجاوز مرحلة أن تكون مشاريع المواطنة على هامش النظام التعليمي، وهي التي يفترض أن تكون في صلب النظام، وهنا تظهر مجموعة من الأسئلة المهمة: هل نريد أن يكون طلابنا مؤهلين لدخول جامعة وتحصيل شهادة؟ أم نريدهم مؤهلين للانخراط في مجتمع والحياة؟

إن واقع الأنظمة التعليمية في العالم العربي لم تصل حتى الآن الى مرحلة إدراك أهمية المخرجات الاجتماعية، وهذا يتطلب وضع حجر أساس لمدرسة عربية جديدة تتبني قيم حقوق الإنسان، وحقوق الطفل، والعدالة والمساواة وحقوق كافة الأشخاص المهمشين من أجل بناء مجتمع قائم على أسس العدالة والمساواة.

كما هناك مشكلة أخرى في هذا السياق تتجلي في النظر للتعليم، فكثير من الأنظمة التعليمية المتقدمة تنظر للمخرجات الاجتماعية للتعليم على إنها تندرج بعلاقة التعليم في تعزيز القطاعات الأخرى وبالعكس، أي ما هي علاقة مخرجات النظام التعليمي بتعزيز الصحة والرفاهية والعمل والاقتصاد، وغيرها من القطاعات، وهذه نظرة متقدمة إذا ما قارناها بما يطرح من نقاشات في المنطقة العربية حول نفس الموضوع، فنحن كعرب ما زلنا نناقش مخرجات التعليم الاجتماعية من منطق بعض المفاهيم والمصطلحات: كالمواطنة، وسوق العمل، والمجتمع.

إن تطوير المخرجات الاجتماعية لعملية التعليم في المنطقة العربية يبدأ من الإقرار بفشل وقصور أنظمتنا التعليمية في دفع الطالب للانفتاح على الحياة ومجالاتها المختلفة، وتضييق نطاق التعليم وحصره داخل أسوار المدرسة والصف وسلطة المدير والمعلم، وللخروج من هذا الوضع يجب إعادة تقييم النظم التعليمية وعلاقتها مع القطاعات الأخرى، وكيف يمكن أن نخلق تكاملية وندية بين التعليم وباقي المجالات بما يخدم مصلحة المتعلم والمجتمع ككل.

وفي سياق عملية المشاورات المتعلقة بمستقبل التعليم، برزت بعض المقترحات التي يمكن ان تشكل توجهات مهمة يمكن البناء عليها من أجل رسم مستقبل أفضل للتعليم، وهي كالتالي:

| المخرجات الاجتماعية | التوجهات المستقبلية |
|---|---|
| الاستدامة البشرية والكوكب | ▪ يجب وضع مؤشرات قابلة للتطبيق لقياس أثر مخرجات التعليم في المؤشرات البيئية المحلية والوطنية والعالمية.<br>▪ وضع معايير وشروط مرتبطة بالبيئة والقضايا المشتركة كأحد مكونات نظام تقييم كل عناصر العملية التعلمية.<br>▪ ربط مجتمع المدرسة والتعليم بالبيئة المحيطة وقضاياها.<br>▪ إعادة مراجعة السياسات التعليمية من منظور قضايا البيئة والكوكب.<br>▪ إدخال مفهوم التكنولوجيا البيئة في طرق التعلم.<br>▪ أن تساهم عملية التعليم في تعزيز الوعي البيئي في المجتمع المحيط.<br>▪ أن تساهم مخرجات التعليم في إيجاد حلول عملية وعلمية للمشاكل البيئة.<br>▪ إدماج البعد البيئي بشكل واضح ضمن الخطط التعليمية للوزارة والمدرسة والمؤسسات التعليمية. |
| إنتاج المعرفة والوصول إليها والحوكمة | ▪ التركيز على اللغة وحركة الترجمة في الوطن العربي كمقدمة لإنتاج المعرفة.<br>▪ التركيز على توفير المصادر المعرفية المختلفة باللغات الأخرى وباللغة العربية وإتاحة الوصول إليها، لان هذه المصادر هي مكو اساسي للبحث العلمي وإنتاج المعرفة.<br>▪ إعادة تقييم وتدقيق وتمحيص ونقد ما هو موجود من أبحاث ومعارف من أجل تحديد الإنتاج المعرفي الذي نحتاجه.<br>▪ يجب أن تتحول المنهاج من التركيز على ما يسمى بالتعلم الكيفي الذي يحافظ على بقاء النظام دون تطور، الى التركيز على التعلم التوليدي الذي يقود إلى الإبداع والابتكار، والإنتاج المعرفي.<br>▪ هناك تقديرات وأراء ترى أن الإنتاج المعرفي مرتبط ببيئة اجتماعية وثقافية وسياسية ودون أن يكون هناك تغيير في هذه البنية على المستوى العربي، لا يمكن أن يكون هناك تقدم في موضوع الإنتاج المعرفي الأصيل.<br>▪ يقوم الاقتصاد لعالمي على عناصر اقتصاديات المعرفة، هي: الإبداع، والمعلومات، والذكاء، والمعرفة التقنية، وهذا يتطلب أن تتوفر في الأنظمة التعليمة نفس العناصر.<br>▪ يجب أن تتيح المناهج مساقات تعلمية تتيح للطلاب إنتاج المعرفة أو حتى أن يكونوا شركاء في إنتاجها.<br>▪ يجب تشجيع التعلم غير الرسمي والتعلم الذاتي لأنه هو الأساس في إنتاج المعرفة لا استهلاكها.<br>▪ يجب إعادة تنظيم البناء المؤسسي للمؤسسة التعليمية للانتقال إلى الاحترافية كشرط للانتقال لطور انتاج المعرفة.<br>▪ هناك ثلاث قيم ضرورية لبناء منظومة تربوية وثقافية سليمة وتقود الى انتاج المعرفة، وهي: المسؤولية، والثقة، والاحترام. والتي يجب ان تتجسد في شتى تفاصيل العملية التعلمية التعليمية.<br>▪ يجب زيادة حجم الاستثمار في البحث العلمي في العالم العربي للوصول لمرحل إنتاج المعرفة.<br>▪ جيب فتح حوار حقيقي مع النخب السياسية ومتخذي القرار، لتعزيز قناعتهم بالاستثمار في العقول البشرية والبحث العلمي، فالتعليم هو المدخل الرئيس لمجتمع المعرفة. |
| المواطنة والمشاركة | ▪ يجب أن تركز العملية التعليمية على اكساب المتعلم المهارات الحياتية كأحد العناصر الأساسية التي تعزز الجوانب النفسية-الاجتماعية وتكسب المتعلم القدرة على التعامل مع مجريات الحياة.<br>▪ إعادة التفكير في كيفية تعليم المواطنة واعطائها الاهتمام المطلوب، باعتبارها حجر الزاوية في التعليم القائم على القيم.<br>▪ يجب ربط تعليم المواطنة بالتعريف الأوسع والشامل للتربية المدنية القائمة على الحقوق والعدالة الاجتماعية والمساواة والانتماء، أنظمة الحكم الرشيدة، والتمكين، وتقوية المجتمع.<br>▪ يجب إدراك أهمية ربط التعليم على المواطنة بمشاركة المتعلم على المستوى المحلي والوطني والدولي، فمفهوم المواطن العالمي لا يعكس جنسية معينة بقدر ما يعكس إنسان واعي لما لدوره على كافة المستويات.<br>▪ يجب أن تشجع النظم التعليمية المتعلمين على المشاركة والمساهمة في حل المشكلات الاجتماعية والمشاكل الجماعية المشتركة كأحد طرق تحقيق المواطنة بمفهومها الشامل.<br>▪ ربط أنظمة التطوع والعمل المجتمعي بمجتمع المدرسة الجامعة، واعتباره جزء من العملية التعليمية، وليس مجرد أنشطة غير منهجية وبلا مردود تعليمي. |
| العمل والأمن الاقتصادي | ▪ يجب إعادة ربط مسار مخرجات التعليم بمسار التطور الاقتصادي ككل، وليس فقط بمتطلبات السوق، فالاقتصاد بالمفهوم الشامل يقوم على رأس المال البشري كأحد أهم الوافد التي تدعمه وبالتالي استبعاد مفهوم سيطرة الاقتصاد على التعليم بالمعني النيوليبرالي.<br>▪ يجب أن تمتلك الأنظمة التعليمة العربية المرونة والديناميكية الكافية والأدوات القادرة على رصد التطورات التي تحدث على الصعيد الاقتصادي.<br>▪ يجب ردم الهوة ما بين سرعة التطورات التكنولوجية والإنتاجية والتطور في نظام التعليم والتدريب.<br>▪ يجب زيادة مستوى الإنفاق على التعليم لأن ذلك سيؤدي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي على المدى الطويل، وبالتالي زيادة معدلات استيعاب مخرجات النظام التعليمي في سوق العمل وتخفيض مستوى البطالة.<br>▪ يجب ربط مخرجات التعليم بمؤشرات اقتصادية رئيسية على المستوى الوطني والعربي. |

## 7- نموذج مقترح لكيفية إعادة النظر في مستقبل التعليم على المستوى الوطني (للعاملين في قطاع التعليم في المنطقة العربية)

يرى الكثير من التربويين والعاملين في قطاع التعليم في المنطقة العربية أن من عيوب عمليات استشراف مستقبل التربية والتعليم هو ارتباطها بإرادات خارجية وما تريده المؤسسات المنظمات الأممية والدولية، وأن غالبية عمليات استشراف مستقبل التربية والتعليم تتم ضمن هذا الإطار باستثناء بعض دول المنطقة، وهذا يعود برأيهم لعدة أسباب من أهمها غياب الإرادة السياسية وطبيعة الأنظمة السياسية التي تحكم دول المنطقة، بالإضافة لانتشار النزاعات والصراعات بشكل كبير مما أدى لزعزعة حالة الاستقرار التي تعتبر أساس مهم لنجاح عمليات استشراف المستقبل في كافة المجالات وخاصة التعليم.

كما يعتقد الكثير من التربويين والعاملين في التعليم أن هناك ضرورة لتوطين عملية "استشراف المستقبل" وأن يتم موائمتها وربطا بالسياقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية لكي تكون عملية مفيدة ويمكن من خلالها تطوير التعليم بطريقة تناسب الرؤية والأغراض الجماعية للتعليم للمجتمع ككل.

وفي محاولة متواضعة قمنا في الحملة العربية للتعليم للجميع بوضع نموذج مقترح يوضح كيفية إعادة النظر في مستقبل التعليم على المستوى الوطني في خطوة إرشادية يمكن أن تساعد العاملين في قطاع التربية والتعليم، حيث يمكن القيام بهذه العملية كل 10-25 عام مرة، وذلك بناء على ما يقتضيه السياق الوطني. وفيما يلي رسم بياني يوضح النموذج المقترح:

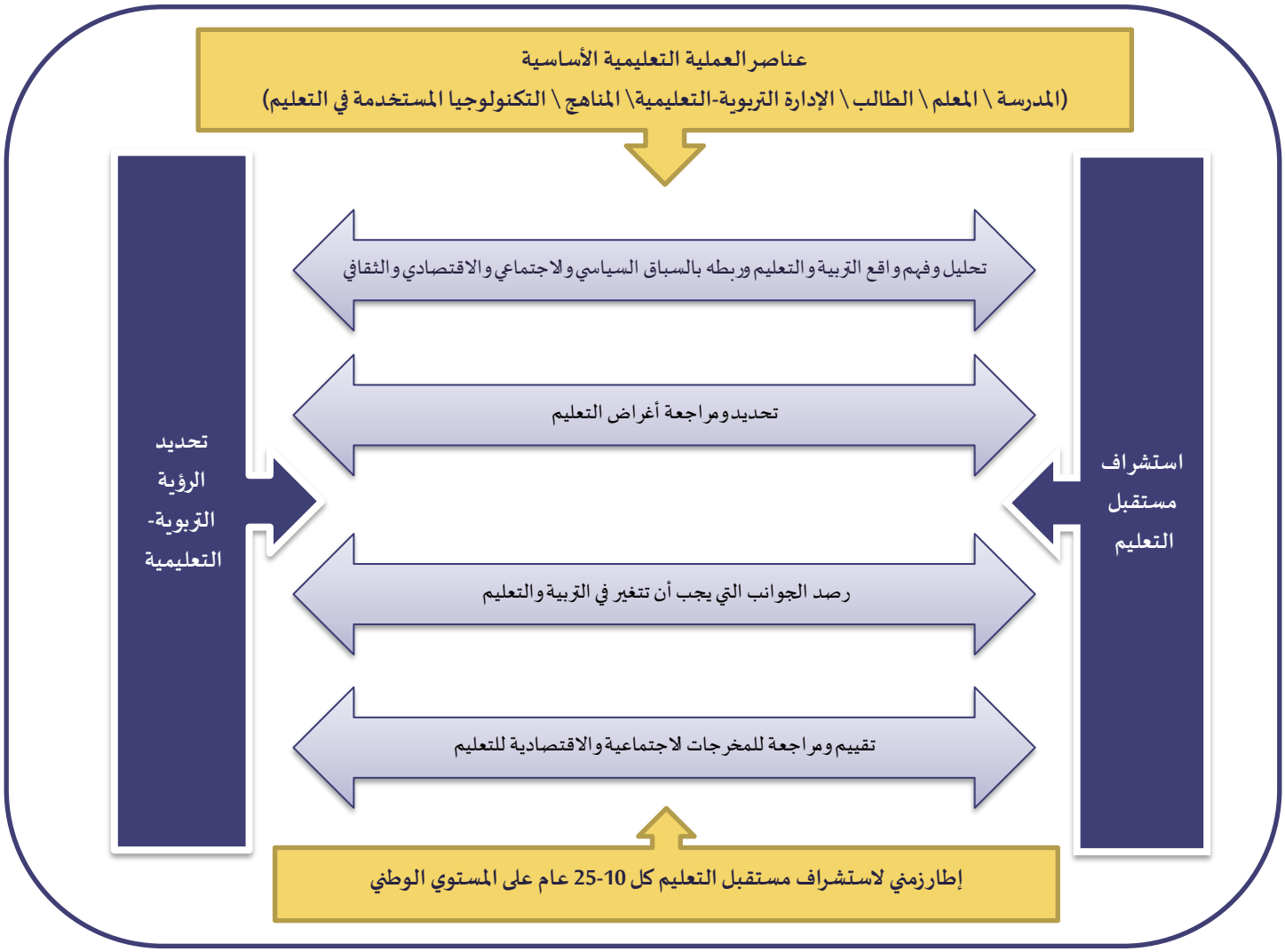

## 8- توصيات من أجل مستقبل التعليم

ضمن سياق كل ما ذكر من نتائج واستنتاجات عملية المشاورات، رصدنا ووثقنا كافة التوصيات التي تقدم فيها المشاركون والمشاركات، وتم تجميعها تحت (16) توصية رئيسية، وهي:

1) يجب أن تكون عملية استشراف مستقبل التعليم عملية ذات جدوى ومغزى وديناميكية، وأن يتم تطوير أساليبها وطرقها ومنهجياتها من أجل جعل هذه العملية تشكل مؤشراً للقياس تستند إليه الجهات ذات العلاقة وفي مقدمتها وزارات التربية والتعليم في المنطقة العربية، وذلك في رصد ما يواجه هذا القطاع الحيوي من تحديات ومعيقات أو متطلبات للتطوير والنهوض. بالإضافة لتعزيز الوعي تجاه مبادرات استشراف المستقبل في المنطقة العربية وتبيان أهميتها في بناء حاضر ومستقبل أفضل للأجيال القادمة.

2) هناك حاجة إلى إطار جديد للتربية والتعليم في المنطقة العربية، فالمنطقة تحتاج إلى معالجة كثير من الاعتلالات والثغرات في الأنظمة التعليمية والتربوية، والدفع نحو إنشاء نظام تعليمي يهيئ جميع المتعلمين لمستقبل مثمر وناجح وأفضل لهم ولمجتمعاتهم؛ أي نظام تعليمي-تربوي يمتاز بالحداثة والمرونة، ومن شأنه أن يعزز ثقافة تتسم بالتميز والإبداع والانفتاح والابتكار والتحرر، نظام يعتمد على الإمكانيات المعطلة والطاقات المعطلة في المجتمعات العربية، نظام يعتمد على اكساب المتعلمين المعارف والمهارات والقدرات والقيم المطلوبة لتحديد مساراتهم الحياتية والتكيف مع التغيرات المحلية والوطنية والعالمية. وأخيراً نظام قائم على رؤية تربوية-تعليمية وطنية موحدة يتحمل المجتمع بأكمله مسؤولية ضمان تحقيقها، متصلة بأهداف التنمية الشاملة للبلد من جهة، وأهداف التنمية المستدامة SDGs وخاصة الهدف الرابع للتعليم من جهة أخرى.

3) يجب جعل "التعليم" أولوية خلال الفترة القادمة في المنطقة العربية، وأساس لتحقيق النمو والتنمية المنشودة في المجتمعات العربية، فالتعليم المتدني والضعيف ليس أمرا حتميا على البلدان العربية؛ وقد أثبتت التجارب العالمية في كثير من الدول أنه عندما يكون "التعليم" من ضمن الأولويات الأساسية في أجندات الدول، فإنه يمكن تحقيق التقدم الكبير، ولكن هذا يحتاج إلى مجموعة من السياسات والإجراءات والخطط والقرارات التي تجعل من "التعليم" هدفاً للجميع وحقاً للجميع بكل ما تحمله هذه العبارات من معني.

4) يجب إعادة النظر في كيفية التعاطي مع مرحلة الطفولة المبكرة والسنوات الثلاثة الأولى من التعليم الأساسي، وإعطاء الأولوية للسنوات المبكرة لبناء أسس التعلم عند الأطفال، فهذه المرحلة تحتاج لإعادة تقييم شامل من قبل الأنظمة التعليمية والتربوية العربية، من أجل استغلالها بشكل صحيح في بناء منظومة المهارات والقيم الأساسية اللازمة لتكوين شخصية المتعلم في المستقبل.

5) يجب وضع أنظمة قادرة على اختيار المعلمين ومديري المدارس الفعالين، وإعدادهم، ودعمهم، وتمكينهم، وتحفيزهم، حيث يؤثر المعلمون ومديرو المدارس الفعّالون بشكل بالغ على تعلم الطلاب وتطلعاتهم التعليمية والمهنية. ويتميز المعلمون الفعالون بإتقان المعرفة في كل من أصول طرق التدريس ومجالاتهم التخصصية، وتكييف ممارساتهم التعليمية وابتكارها لتسهيل التفكير النقدي لدى الطلاب، ودعم تعلم الطلاب ذوي أنماط التعلم المختلفة، بالإضافة لإتقان كيفية استخدام التكنولوجيا في دعم العملية التعليمية. كما ويؤثر مديرو المدارس على تحصيل الطلاب بشكل قوي وإن كان ذلك بطريق غير مباشر من خلال تفاعلاتهم مع المعلمين وتشكيلهم لثقافة المدارس.

6) يجب وضع تصور واضح لمعالجة تحدي لغة التعليم، إن لغة التعليم عاملٌ أساسيٌّ في التأثير على التعلم، وتشكل لغة التعليم عادةً بفعل الثقافة والتاريخ والاتجاهات الاقتصادية والسياسية الحالية، وقد شكَّل اختيار اللغة المستخدمة في التعليم تحديًا كبيرًا المنطقة العربية على مدى عقود، وقد نشأ توتر أو تنازع بين التقليد والحداثة على أوجه عدة، يتمثل التوتر الأول في مسألة استخدام اللغة العربية الفصيحة، والتوتر الثاني استخدام لغات أجنبية ثانية في التعلم، وقد شكل عامل اللغة على مر السنوات تحدياً للمتعلم العربي وصل حد إعاقة المسيرة التعليمية للأفراد في كثير من الحالات.

7) يجب اعتماد مفهوم "جودة التعليم" كإطار مناسب لتنسيق وتوحيد جميع الجهود نحو تطوير التعليم مستقبلا، فهذا يساعد في إحداث تغيير متكامل يسهم في رفع الكفاءة بشكل عام؛ ذلك أن تطوير جزء أو خدمة معينة وبقاء الأجزاء والخدمات الأخرى كما هي عليه يعيق أو قد يمنع تطبيق أي تغيير كلي أو جزئي. كما يمكن هذا الإطار العاملين في قطاع التعليم من عمل هيكل لجميع النشاطات التطويرية، وبذلك توفر هيكلاً متكاملاً متناسقاً يوحد جميع هذه الجهود نحو هدف واحد، وبدون هذا الهيكل قد تتضارب هذه الجهود.

8) يجب التحول نحو استخدام التقييمات، وليس الشهادات، حيث يمكن أن تكون التقييمات الوطنية والدولية الواسعة النطاق عاملاً بناءً في إصلاح التعليم على مستوى صنع السياسات التربوية مستقبلاً.

9) يجب العمل مستقبلاً على إعطاء جميع الأطفال فرصة عادلة للتعلم، وتكريس المزيد من الموارد للأطفال الذين ينتمون إلى أفقر الأسر، وقد بذلت البلدان العربية جهودًا جيدة لتوسيع نطاق التعليم، لكن الملايين من الأطفال لا يزالون خارج المدرسة. وترتبط مجموعة كبيرة من العوامل بحرمان البعض من التعليم في المنطقة العربية، بما في ذلك: الإعاقات، والفقر، وعمل الأطفال، والتعليم المتدني عند الأمهات، والتعرض للصراعات، وزواج الأطفال، ووضع الهجرة، والعيش في المناطق الريفية أو المنعزلة، والانتماء إلى مجموعات مهمشة من الرُّحّل، أو مجموعات تمنع الأطفال من الذهاب إلى المدرسة لأسباب ثقافية أو دينية.

10) الاستعانة بالتكنولوجيا والتقنيات الرقمية في دفع أقوى نحو التعلم والتوسع العامودي والأفقي في استخدامها، ولكن يجب الانتباه ألا تتحول هذه التقنيات لغاية بحد ذاتها، وبديل لعناصر العملية التعليمية، ويجب أن يحكمها مبدأ عدم الضرر باستمرار، كما يجب إدخال التعلم عن بعد بطريقة مدروسة وتدريجية في العملية التعليمية ووفق ما تقتضيه الحاجة.

11) يجب العمل على إصلاح مسار التعليم الحرفي بشقيه (التقني والمهني)، فمسارات التعليم الحرفي في بعض البلدان العربية آخذة في النمو، وباتت تشمل التعليم الديني والفني والصناعي والزراعي والتجاري، وتأتي أهمية هذا التعليم في ظل تكدس أعداد كبيرة من خريجي التعليم الأكاديمي.

12) يجب العمل على معالجة الأعراف الاجتماعية التي تعوق التعليم، يتعين على البلدان العربية معالجة القيم الاجتماعية غير المفيدة التي تمنع الإصلاح وإجراء أي تغييرات جوهرية في التعليم. وتغيير الأعراف الاجتماعية ليس بالأمر السهل، لكن يمكن تحقيقه إن كان هناك إرادة. إن إثارة الوعي بسلبيات بعض الأعراف وعدم كفاءتها أو مناسبتها، ومن ثم الإقناع بالفوائد التي تعود على المجتمع من وراء الإصلاحات، يمكن أن تساعد في إحداث تحوُّل في عقلية المجتمع وتفكيره. ولكن ينبغي أن يستند مثل هذا الجهد إلى أدلة موثوق بها ومقنعة ولا ترتبط بأي خطاب عقائدي أو سياسي، وأن يركز على إصلاحات جوهرية حقيقية وليس على تغييرات طفيفة في السياسات.

13) يجب التركيز على دور قيادة التغيير في المستقبل، وإدراك أن هذا الدور يقع على عاتق القيادة السياسية، فالإرادة والقيادة السياسية أمران حاسمان في حشد المنطقة العربية حول ميثاق وإطار جديد للتعليم، فمن شأن القيادة السياسية أن تشرع في تحولات في الأعراف السلوكية لدفع إصلاح التعليم وهذا يتطلب جو ومناخ منفتح وديمقراطي وتعزيز لمنظومة حقوق الإنسان والحريات العامة والمساءلة.

14) يجب تعزيز مفهوم المساءلة تجاه قضايا التعليم، ولكن هذا يحتاج إلى توزيع المساءلة لتحقيق النتائج وتحديد أطراف المساءلة بشكل دقيق في العملية التعليمية، فالمساءلة أمر بالغ الأهمية لتحسين التعليم، غير أنه يصعُب جدًا تحديد من يتحمل المسؤولية عن نواتج التعلم، نظراً لأن الجهات الفاعلة المختلفة داخل النظام التعليمي وخارجه تتفاعل لإنتاج هذه النواتج، ويكون اختصاصيو التربية عادة، وبخاصة المعلمون، محور التركيز في المساءلة حول نواتج الطلاب. وعلى الرغم من أن المعلمين يؤدون دوراً حاسماً في تعلم الطلاب بسبب تفاعلهم المباشر معهم في عملية التعلم، فإن صناع السياسات ومديري المدارس وأولياء الأمور وغيرهم أيضًا يؤدون دوراً مهماً في تشكيل نتائج التعليم. ولذلك، لا يمكن إسناد المساءلة في التعليم إلى أي فرد أو مجموعة واحدة.

15) يجب تحديد أولويات الاستثمار مستقبلاً من أجل تعزيز التعليم، ولا بُدَّ أن يكون هناك توافق حول كيفية استخدام الموارد المتاحة، فمن المهم أن يستمر الإنفاق ويزداد نحو قطاع التعليم، ولكن يجب أن يوجه هذا الإنفاق نحو التركيز على النتائج، وليس على المدخلات والمخرجات فقط في العملية التعليمية. لذا يجب تشجيع وزارت التربية والتعليم العربية على اعتماد الموازنة القائمة على النتائج أو الأداء والمرتبطة بمؤشرات محددة يمكن استخدامها في قياس فعالية تنفيذ الموازنة ونتائج التعليم المرجوة.

16) يجب على الأنظمة التعليمية فتح حوار تشاركي وجماعي واسع داخل المجتمعات من أجل إيجار حلول واقعية وقابلة للتطبيق لمواجهة تحديات الانفجار المعرفي، مواكبة الثورة الصناعية الرابعة، عولمة التعليم،

# المرفقات والملاحق

ملحق (1): قائمة بأهم أنشطة المشاورات التي أجرتها الحملة العربية للتعليم للجميع وشركائها في المنطقة العربية

| # | النشاط\الفاعلية | التاريخ | المشاركون | جهة التنظيم | |
|---|---|---|---|---|---|
| 1 | ندوة مستقبل التعليم ما بعد كورونا | 2020\5\22 | عبد القادر ازريع – الائتلاف المغربي<br>شومشة رياحة – ناشطة مدنية مغربية<br>عمار صابي – منظمة المجتمع المفتوح OSF<br>زاهي عازر- رئيس الحملة العربية للتعليم للجميع | الائتلاف التربوي المغربي والحملة العربية للتعليم للجميع | |
| 2 | إطلاق الاستقصاء لجمع الآراء بشأن أهم ثلاث تحديات إنمائية سنوجهها في المستقبل وأبرز ثلاثة أساليب للتصدي لها من خلال التعليم. | 2020\5\29 | أعضاء الائتلافات التربوية العربية ومنظمات المجتمع المدني الأعضاء الحملة العربية للتعليم للجميع | الحملة العربية للتعليم للجميع | |
| 3 | ندوة إقليمية بعنوان حول مستقبل التعليم في المنطقة العربية | 2020\6\7 | رفع الصباح – رئيس الحملة العالمية للتعليم<br>د. تفيدة الجرباوي - اكاديمية فلسطينية<br>د. عبد السلام الجوفي – وزير التربية والتعليم اليمني السابق<br>عبد اللطيف كداي – عميد كلية التربية في جامعة محمد الخامس بالمغرب | الحملة العربية للتعليم للجميع | |
| 4 | مستجدات التعليم و أفاق المستقبل | 2020\6\19 | هبه بلوط<br>غسان أنطون | الشبكة العربية للتربية الشعبية والحملة العربية للتعليم والائتلاف التربوي اللبناني | |
| 5 | إطلاق دعوة لاستقبال مقالات تعبر عن اراء و أفكار المواطنين، ونشطاء مجتمع مدني، والأكاديميين، والمفكرين، ومعلمين والمعلمات، والطلبة والأهالي حول مستقبل التعليم | 2020\6\9 | المواطنين، ونشطاء مجتمع مدني، والأكاديميين، والمفكرين، ومعلمين والمعلمات، والطلبة والأهالي | الحملة العربية للتعليم للجميع | |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| 6 | الترويج والنشر لفيديو باللغة العربية للتعريف بمبادرة مستقبل التربية والتعليم من انتاج اليونيسكو | 2020\6\10 | المواطنين، ونشطاء مجتمع مدني، والأكاديميين، والمفكرين، ومعلمين والمعلمات، والطلبة والأهالي | الحملة العربية للتعليم للجميع | |
| 7 | ندوة إقليمية حول مستقبل التعليم في اليمن | 2020\6\18 | المواطنين، ونشطاء مجتمع مدني، والأكاديميين، والمفكرين، ومعلمين والمعلمات، والطلبة والأهالي | الحملة العربية للتعليم للجميع والائتلاف التربوي اليمني | |
| 8 | ندوة إقليمية حول مستقبل التعليم في الصومال | 2020\6\21 | المواطنين، ونشطاء مجتمع مدني، والأكاديميين، والمفكرين، ومعلمين والمعلمات، والطلبة والأهالي | الحملة العربية للتعليم للجميع والائتلاف التربوي الصومالي | |
| 9 | ندوة إقليمية حول مستقبل التعليم في مصر | 2020\6\18 | المواطنين، ونشطاء مجتمع مدني، والأكاديميين، والمفكرين، ومعلمين والمعلمات، والطلبة والأهالي | الحملة العربية للتعليم للجميع والائتلاف التربوي المصري | |
| 10 | ندوة إقليمية حول مستقبل التعليم في السودان | 2020\6\21 | المواطنين، ونشطاء مجتمع مدني، والأكاديميين، والمفكرين، ومعلمين والمعلمات، والطلبة والأهالي | الحملة العربية للتعليم للجميع والائتلاف التربوي السوداني | |
| 11 | إصدار الحملة العربية بيان صحفي بعنوان (مبادرة مستقبل التربية والتعليم: محاولة للوصول للقواعد المجتمعية والبعد عن | 2020\7\4 | المواطنين، ونشطاء مجتمع مدني، والأكاديميين، والمفكرين، ومعلمين والمعلمات، والطلبة والأهالي | الحملة العربية للتعليم للجميع | |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | النخبوية في رسم مستقبل الأجيال والعالم | | | | |
| 12 | ندوة إقليمية حول مستقبل التعليم في الأردن | 2020\7\11 | د. ذوفان عبيدات – خبير تربوي وعضو مجلس التربية<br>الدكتورة وفاء الخضراء – خبيرة في شؤون الإصلاح التربوي<br>الدكتور عبد الله عويدات – دكتوراه في علم الاجتماع التربوي | الحملة العربية للتعليم للجميع والائتلاف التربوي الأردني | <br> |
| 13 | إطلاق حملة إعلامية تشمل نشر فيديوهات حول رأي المواطنين في المنطقة العربية حول مستقبل التعليم | 2020\7\8 ولغاية الآن | المواطنين، ونشطاء مجتمع مدني، والأكاديميين، والمفكرين، ومعلمين والمعلمات، والطلبة والأهالي، الأشخاص ذوي الإعاقة | الحملة العربية للتعليم للجميع |  |
| 14 | التوجهات الحديثة حول تعليم الكبار في المنطقة العربية | 2020\7\15 | | الشبكة العربية لمحو الأمية وتعليم الكبار والحملة العربية للتعليم للجميع | |

ملحق (2): قائمة أهم الأدوات والطرق التي أجريت من خلالها المشاورات

| # | Name of the tool | Targeted countries | Targeted groups | Time frame | Links |
|---|---|---|---|---|---|
| UNESCO Tools | | | | | |
| 1 | Hashtag:<br>▪ #FuturesOfEducation<br>▪ **#مستقبل_التعليم** | --- | --- | April-Aug 2020 | The Hashtag (#FuturesOfEducation, #مستقبل_التعليم) has been placed on all material and publications published by ACEA, its related to the Future of Education Initiative. |
| 2 | Debating the Futures of Education video (in En.) | All Arab countries | All categories of people | April-Aug 2020 | https://unesco.sharepoint.com/:v:/s/Education/EerkxKUqsXFIq1wMwNSTzuoB41FVZ1pKBaxDqQqCKGsgSw?e=25ggKI<br>https://www.youtube.com/watch?v=fo_Q3ZJApXM&feature=youtu.be |
| 3 | Top 3 Challenges and Purposes of Education - Survey (Ar. & En.) | All Arab countries | All categories of people | April-Aug 2020 | **https://ar.unesco.org/futuresofeducation/gce-survey-ar**<br>https://ar.unesco.org/futuresofeducation/get-involved/aly-thlath-thdyat-wahdaf-altlym |
| 4 | Your Vision of Education in 2050 – Submission of artwork | All Arab countries | All categories of people | April-Aug 2020 | https://ar.unesco.org/futuresofeducation/get-involved/ma-hy-rwytk-fy-ma-ykhs-altlym-fy-am-2050 |
| 5 | Your View on the Futures of Education - Written contributions | All Arab countries | All categories of people | April-Aug 2020 | https://ar.unesco.org/futuresofeducation/get-involved/araykm-bshan-mstqbl-altrbyt-w-altlym |
| 6 | Focus Group Discussions | Egypt, Palestine, Iraq, Lebanon, Jordan, Yemen, Sudan, Somalia, Morocco, Tunisia, | Educators ,Academics, Teachers, CSOs, youth, Women, PWDs | April-Aug 2020 | https://ar.unesco.org/futuresofeducation/sites/default/files/2020-02/AR-Futures%20of%20Education%20-%20Stakeholder%20Focus%20Group%20Consultation%20Guidelines.pdf |
| 7 | 9 IDEAS FOR PUBLIC ACTION PUBLICATION | All Arab countries | All categories of people | April-Aug 2020 | https://en.unesco.org/futuresofeducation/sites/default/files/2020-07/UNESCO%20-%20Futures%20of%20Education%20-%209%20ideas%20for%20public%20action%20-%20Social%20Media%20Pack.zip |
| 8 | Reports to the International Commission | --- | --- | April-Aug 2020 | We will prepare a report on the future of education in the Arab region, according to the instructions provided in the link: https://en.unesco.org/futuresofeducation/sites/default/files/2020-02/UNESCO%20-%20Futures%20of%20Education%20initiative%20-%20Engagement%20possibilities.pdf |
| 9 | General social media messages and visuals | All Arab countries | All categories of people | April-Aug 2020 | https://en.unesco.org/futuresofeducation/sites/default/files/2020-03/UNESCO%20-%20Futures%20of%20Education%20-%20Social%20Media%20Pack%20-%20ENG.zip |
| ACEA Tools | | | | | |
| 10 | ACEA's press release entitled: The Future of Education Initiative: An attempt to reach Popular grassroots and distance from elitism | All Arab countries | All categories of people | June 2020 | http://www.arabcampaignforeducation.org/page-1461-ar.html |
| 11 | Webinars about Futures of Education | Egypt, Palestine, Iraq, Lebanon, Jordan, Yemen, Sudan, Somalia, | Educators ,Academics, Teachers, CSOs | April-Aug 2020 | ACEA organized 10 webinars during May and June 2020, all webinars were documented by video and are on ACEA Facebook page: https://www.facebook.com/Arab-Campaign-for-Education-for-All-260396780763579/?ref=page_internal |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | Morocco, Tunisia, | | | |
| 12 | Education Future Initiative Competition | All Arab countries | All categories of people | June-Aug 2020 | https://www.facebook.com/permalink.php?story_fbid=1867940123342562&id=260396780763579 |
| 13 | the Futures of Education video (in Ar.) | All Arab countries | All categories of people | May-Aug 2020 | https://www.facebook.com/260396780763579/posts/1860356237434284/?sfnsn=mo&d=n&vh=e |
| 14 | Short videos | All Arab countries | All categories of people | June-Aug 2020 | We will use Duo app. (Google) to record short videos of citizens in Arab countries (youth, Women, PWDs, ...) . The short videos will be processed, and share it on social media. |
| 15 | Policy paper on the future of education in the Arab region | All Arab countries | All categories of people | Aug 2020 | We will prepare a policy paper on the future of education in cooperation with all partners, and we will present it to the International Commission and UNESCO. |

## محلق (3): نتائج استطلاع الرأي حول تحديات التعليم وأغراض التعليم

### استطلاع رأي حول تحديات التعليم وأهدافه ضمن مبادرة مستقبل التعليم

في رأيك، ماهي أعظم التحديات التي سوف تواجه الإنسانية في 2050 ؟ الرجاء أختيار أكبر ثلاثة تحديات. إذا لم يتم سرد تحدي في هذه اللائحة، يمكنك إضافته.

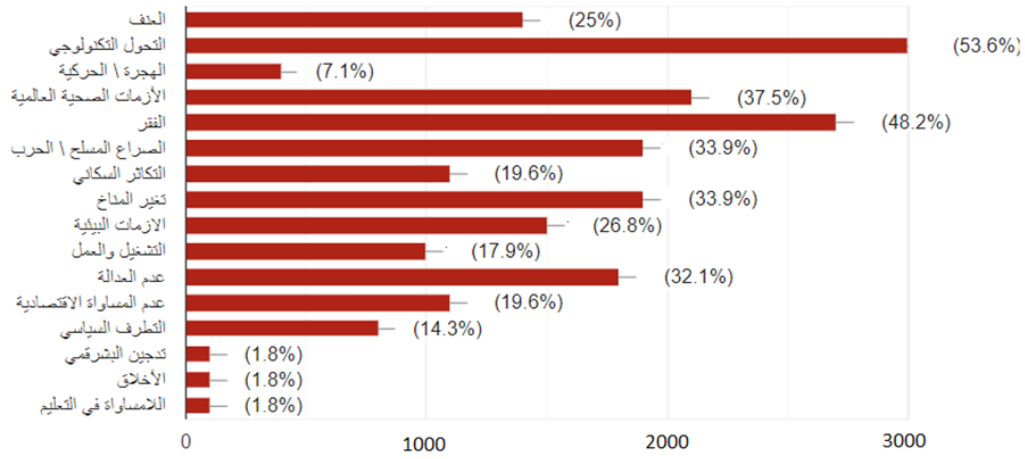


ماذا ينبغي أن تكون عليه أغراض (أهداف) التربية والتعليم في 2050 ؟ نرجو أختيار أعلى ثلاثة أغراض للتعليم، إذا وجدت غرض من التعليم غير مدرج في هذه القائمة ، لك الحرية في أن تضيفه